الاثنين 6 شباط 2023
العدد 4843 السنة السابعة عشرة
Lundi 6 Février 2023 no 4843 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## إسبانيا تحبط تهريب 4.5 طن من الكوكايين إلى لبنان [4]

أميركا وصندوق النقد للوفد النيابي: لا نعمل عندكم ولا نسمع وشاياتكم [3]

# لقاء باريس لا يمنع الانفجار القضائي [4]

# حملة على المضاربين لا تلجم الدولار

[2 ـ 3]

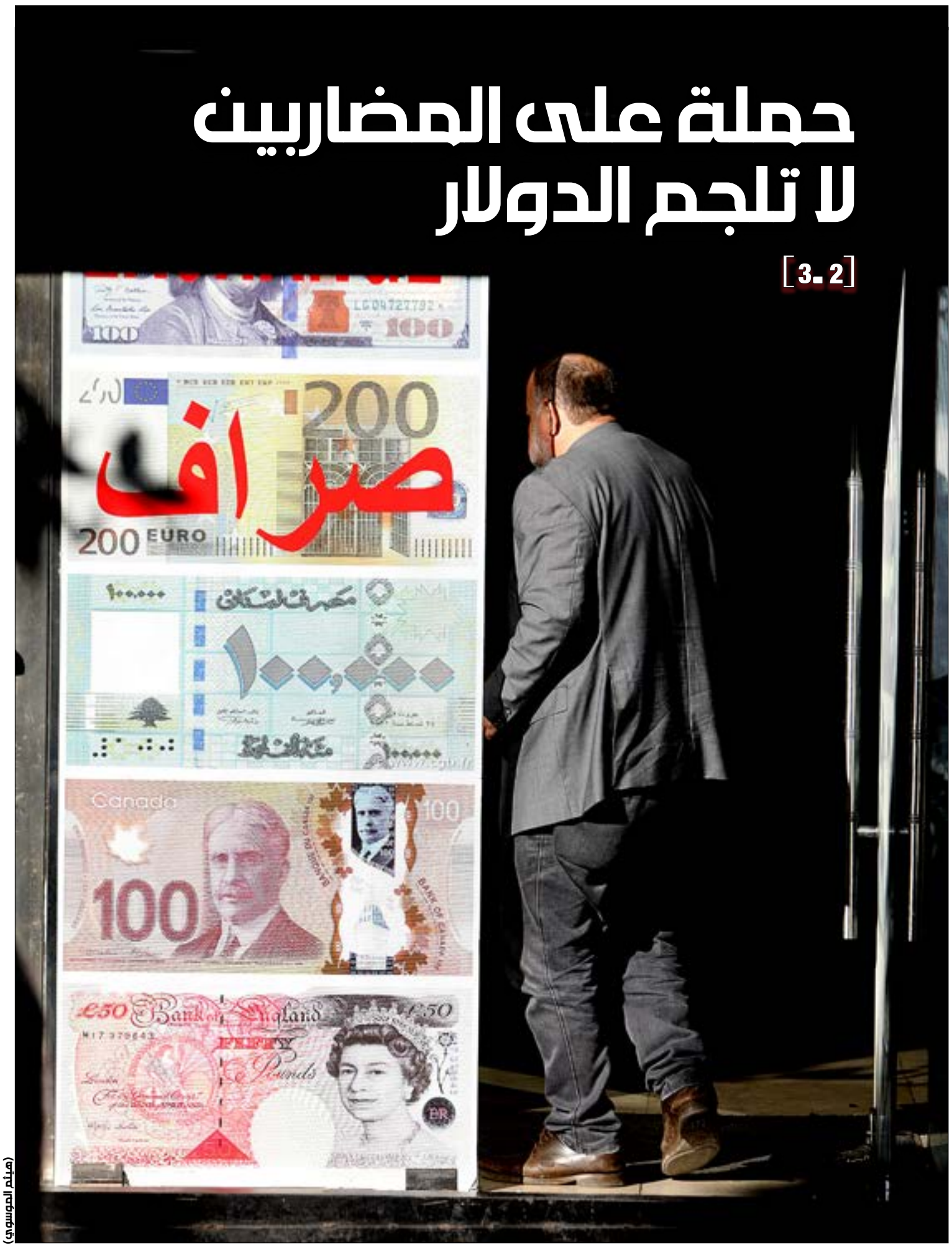


(هيثم الموسوي)

04
تقرير
سامي يعود إلى «المنظومة»
**لا خصم إلا حزب الله**

06
قضية
6 شباط 2006
**مراجعة بين مكوّنين لا بين حزبين**

07
تقرير
جلسة مجلس الوزراء التربوية
**إحراج الأساتذة أم إنصافهم؟**

08
الحدث

الغرب لروسيا
**مستعدون لما بعد أوكرانيا**

على الغلاف

# توقيف المضاربين... ماذا عن المشغّلين؟

رضوان مرتضى

قبل ستة أيام، عمّم المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، عبر النائب العام المالي، استنابات قضائية فورية للأجهزة الأمنية كافة (قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، أمن الدولة، الجمارك، مخابرات الجيش)، لإجراء التعقبات والتحقيقات الأولية للاحقة الصرّافين والمضاربين على العملة الوطنية والتسبب بانهيارها. مرّت خمسة أيام، من دون أن يحرّك أي من القوى الأمنية ساكناً. تزامن ذلك مع

> حركة أمل رفعت الغطاء عن علي الخليل والصرافون يفضحون بعضهم وتدقيق حول عملهم لخدمة المصارف ومصرف لبنان

تسريب محادثات بين صرافين على مجموعات «واتساب» (المعتمدة، العاصمة، بينغو...) تُظهر كيفية حصول المضاربة التي تؤدي إلى رفع سعر صرف الدولار. وبيّنت التسريبات أنّ الصرّافين والمضاربين اتهموا الأخير بأنه يقف خلف تسريب المحادثات الخاصة على مجموعة الصرافة المغلقة بعدما كان شريكاً في الصرافة والمضاربة. وتردد معلومات عن تورط ضابط من الحرس الجمهوري في أعمال الصرافة والمضاربة مع الصرّاف رضا حاطوم. ويشتبه التحقيق بأن هؤلاء جميعهم يُضاربون على الليرة متسببين بارتفاع جنوني في سعر صرف الدولار. مع الإشارة إلى التداول حتى عمد الصرّافون إلى إغلاق المجموعات والخروج منها. وقد حُدّد من هؤلاء عشرون صرّافاً ومضارباً أوقف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي 14 منهم بعد عمليات دهم في الشمال والبقاع والجنوب صودرت خلالها ملايين الدولارات وملايرات الليرات. ومن بين هؤلاء علي نمر الخليل الذي ذاع صيته جراء تسريب تسجيلات صوتية له من مجموعات الصرافة، وهو الذي كان يعمل على قاعدة أنه من مسؤولي حركة أمل ويحظى بحماية قائد حرس الرئيس نبيه بري، إلا أن الحركة أعلنت رفع الغطاء عنه، وأفضت اتصالات بينه وبين فرع المعلومات إلى تسليم نفسه بدل القيام بمداهمة قد تتسبب بمشكلة بسبب وجود عشرات المسلحين العاملين معه. وتولى الضابط حسين دمشق عملية تسليمه إلى فرع المعلومات ليل السبت، بعد توقيف ابن شقيقه وشريكه عيسى كنج. وتبيّن أن في حق الخليل مذكرة توقيف في ملف الطيونة.

كما سلّم الصرّاف علي الحلباوي نفسه إلى فرع المعلومات أمس، علماً أنّ الصرّافين اتهموا الأخير بأنه يقف خلف تسريب المحادثات الخاصة على مجموعة الصرافة المغلقة بعدما كان شريكاً في الصرافة والمضاربة. وتردد معلومات عن تورط ضابط من الحرس الجمهوري في أعمال الصرافة والمضاربة مع الصرّاف رضا حاطوم. ويشتبه التحقيق بأن هؤلاء جميعهم يُضاربون على الليرة متسببين بارتفاع جنوني في سعر صرف الدولار. مع الإشارة إلى أنّه مع تسريب الأسماء، اشتعلت حرب بين الصرّافين أنفسهم. إذ صوّر بعضهم ما يجري على أنّه محاولة من مجموعة منهم الإطاحة بمجموعة أخرى للحلول مكانها.

إزاء ذلك، عمد الصرّافون «المستهدفون» إلى بذل جهد أكبر لإبقاء سعر الصرف مرتفعاً بعد انخفاضه فجأة من 64 ألف ليرة إلى 58 ألفاً، وذلك عبر إبقاء الطلب على الدولار بكميات كبيرة، ووضعوا سقف 65 ألف ليرة للدولار الواحد على مجموعاتهم، معممين بضرورة عدم السماح بنزوله، وهو ما تم توثيقه في تسجيلات صوتية فرع المعلومات يعمل إلى جانب التحقيقات على تفريغ هواتف الموقوفين للحصول على مضمون المحادثات لتحديد حقيقة ما كان يحصل فعلاً، وعلاقتهم مع المصرف المركزي والمصارف وشركات تحويل الأموال. وسط أسئلة عما إذا كانت التدخلات ستمنع المحقّقين من استكمال التحقيق لتحديد دور المصرف المركزي والمصارف وكبار التجار في المضاربة على العملة، وبكشف كيف حصلوا على مليارات الليرات لاستخدامها في المضاربة؟ إضافة إلى السؤال الأهم حول توقيت رفع الغطاء عن الصرّافين وهم ليسوا سوى أدوات تعمل في خدمة التجار والمصرفيين الكبار، ومرد الشكوك أن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان أوقف عام 2020 تحقيقاً مشابهاً، بعدما قام آمر مفرزة الضاحية القضائية المقدم علي الجفال بحملة على الصرّافين وأوقف عدداً كبيراً منهم وصادر ملايين الدولارات وملايرات الليرات بجرم المضاربة والتلاعب بالعملة الوطنية. التحقيق الذي تولّاه جفال آنذاك أسفر عن الوصول إلى مدير العمليات النقدية في المصرف المركزي مازن حمدان ومدير الخزانة في مصرف سوسيتيه جنرال كريم خوري. فتبيّن أنّ الأوّل كان يزوّد الثاني وآخرين بمليارات الليرات لشراء الدولار من السوق. كما أدت التحقيقات إلى إغلاق مجموعات الصرافة المضاربة على واتساب والخروج منها كما حصل خلال الأيام الماضية. وقادت التحقيقات إلى استدعاء حاكم المصرف المركزي للاستماع إلى إفادته أمام النائب العام المالي علي إبراهيم. غير أنّ هذا التحقيق «ضُبِضب»، بقدرة قادر، وتُرك جميع الموقوفين وانتهى بنقل جفال إلى مركز آخر في جنوب لبنان.

(هيثم الموسوي)

# رياض سلامة... «الصرّاف الأكبر»

محمد وهبة

الحملة على الصرافين لن تؤدّي إلى أي نتائج مستدامة على سعر الصرف. صحيح أنه قد تظهر نتائج ظرفية، لكن ذلك لن يستمر طويلاً كون أصل المشكلة مرتبطاً بعملية ضخّ الدولارات والليرات في السوق وامتصاصهما، فيما

> المصرف المركزي حوّل كل أصحاب الحسابات المصرفيّة إلى صرّافين صغار

نسبة التأثير المرتبط بقنوات الضخّ والامتصاص ليست كبيرة. بهذا المعنى، يمثّل الصرافون - المرخّصون وغير المرخّصين - هذه القنوات، فيما يقود مصرف لبنان عمليتَي الضخّ والامتصاص بقدرات محدودة. وبشكل أوضح، ليس بإمكان هؤلاء الصرافين التحكّم بسعر الصرف إلا ضمن هوامش ضيّقة ترتفع وتنخفض انسجاماً مع توافر الدولارات والليرات في السوق، أي مع آليّة العرض والطلب المرتبطة بعملية الضخّ والامتصاص التي يقودها مصرف لبنان. وهم يستغلّون هذه الآليّة لتحقيق أرباح إضافية، تمثّل هامش السعر للمضاربين والذي لا يتجاوز 10% من السعر الإجمالي، لكن هؤلاء لا يمكنهم صنع مسار مؤثّر على سعر الصرف.

أما من يعتقدون بأن العلاج يكون بقمع الصرّافين كإجراء وحيد، فيمكنهم العودة إلى الحملات التي قادتها الجهات القضائية والأمنية في السنتين الماضيتين، بطلب من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والتي أدّت إلى نجاح بنسبة ضئيلة، قبل العودة سريعاً إلى الانفلات الكبير وفشل محاولة كبح الطلب على الدولار بالتزامن مع تسجيل سعر الصرف قفزات كبيرة متواصلة. من جهة أخرى، تظهر الوقائع أنه على عكس ما يجري ترويجه، فإن حركة الأسواق خلال السنوات الماضية تجزم بأن مصرف لبنان هو من يشتري الدولارات من السوق لأن لديه حاجات أساسية ليس قادراً على تغطيتها من موجوداته بالعملة الأجنبية، وهو كان ولا يزال يبدّد الاحتياطي، وقد صرف حتى الآن أكثر من 20 مليار دولار منها، ما يضطره عملياً إلى اللجوء إلى السوق لشراء الدولارات في إطار المادة 75 من قانون النقد والتسليف التي تتيح له التدخّل في السوق بائعاً وشارياً للعملات الأجنبية.

لكن المصرف يفعل ذلك عبر الصرافين الذين بنوا شبكات مرخّصة وغير مرخّصة لجمع الدولارات المتوافرة، وصولاً إلى تسليم وتسلّم الكميات بواسطة نظام الـ«ليفيري»، من دون أن يعني ذلك أن الصرافين يحدّدون سعر الصرف، رغم أنهم بالتأكيد زادوا هوامش أرباحهم من عمليات البيع والشراء. فمَن يقوم بالتسعير هو مصرف لبنان، بالإضافة إلى تأثر السعر بعاملَي الندرة والثقة في السوق. فعندما تكون كمية الدولارات المطلوبة أقلّ مما هو متوافر في السوق، يزيد سعرها في ظل اقتصاد رأسمالي حرّ. وإذا كانت الثقة معدومة بالعملة الوطنية، فإن سعرها سيتدنّى أيضاً، إذ لا ثقة بأن الليرة ستحافظ على قيمتها وقوّتها الشرائية على المدى القصير الذي لا يتجاوز بضعة أيام. والواقع أن العاملين معاً متوافران في الحالة اللبنانية.

فرضية أن للصرافين دورهم المؤثر على سعر الصرف تعني أن مصرف لبنان كان قادراً على كبح جماح سعر الصرف من خلال تراخيص الصيرفة الخمسة التي منحها قبل أكثر من سنة لمجموعة تعمل لحسابه في شراء وبيع الدولارات، أو حتى من خلال المؤسسات المالية القائمة التي تعمل لحسابه أيضاً في شراء الدولارات من الجمهور. لذلك فالمسألة ليست تنظيمية، ولا تتعلق بالآليات، إنما هي بنيوية متعلقة بقدرة الاقتصاد على اجتذاب الدولارات وعلى استهلاكها. إذ إن كمية العملات الأجنبية التي تأتي من الخارج معروفة ومحدودة، كما أن الطلب الداخلي على السلع التي يسدّد لبنان ثمنها بالدولار معروفة أيضاً، ونتيجة الأمرين عجز كبير في كمية الدولارات المطلوبة، ما يبرّر استمرار تدهور سعر الصرف. لذا، فإن طريقة العلاج اقتصادية - مالية وليست أمنية.

أما رغبة مصرف لبنان في التعامل مع الصرافين و«تأديبهم» فتأتي على خلفية تخطّيهم حدود المضاربة التي يقرّرها هو في السوق، ولا سيما أنه ترك هوامش للمضاربة بين أسعار الصرف المتعددة. وهذا الأمر حصل في السنوات الماضية حين استدعى كبار الصرافين المرخّصين (سرور وحلاوي وغيرهما)، وجرت مداهمة مقارّ ومنازل بعضهم وصودرت منها ملايين الدولارات، غير أن هذه الخطوات لم تؤدّ إلى نتائج واقعية وملموسة على سعر الصرف الذي سجّل مزيداً من التدهور.

السؤال الذي يمكن طرحه هو الآتي: لماذا يطلب حاكم مصرف لبنان من السلطات مداهمة الصرافين طالما أن لدى لجنة الرقابة على المصارف جهازاً كاملاً لمراقبة الصرافين ومعرفة عملياتهم، أم أنه يوارب القول بالإشارة إلى أن الصرافين غير المرخصين هم وحدهم يرفعون السعر؟

بحسب اللوائح المنشورة على موقع مصرف لبنان، فإن لائحة مؤسّسات الصرافة المرخص لها تزيد قليلاً على 300 مؤسّسة تحمل ترخيصاً بموجب قانون تنظيم الصرافين الرقم 347 والنظام التطبيقي له. والصرافون ممنوعون من فتح حسابات مصرفية لمؤسساتهم، وبالتالي لا تخضع سجلاتهم وقيودهم لأحكام قانون السرية المصرفية. هنا تجدر الإشارة إلى أن ما يقوم به مصرف لبنان هو تحويل أصحاب الحسابات المصرفية إلى صرافين. ليست العمليات الجارية على «صيرفة» من خلال المصارف هي عمليات صيرفة؟ فإن يتاح لأصحاب الحسابات أن يودعوا ما يشاؤون من ليرات مقابل تحويلها إلى دولارات على سعر أدنى من سعر السوق، ليس إلا عمليات صرافة علنية وصريحة. هذه العمليات التي كبّدت مصرف لبنان خسائر تفوق 200 مليون دولار في نسختها الأخيرة قبل بضعة أسابيع، جرت بقيادة مصرف لبنان، وحوّلت أصحاب الحسابات المصرفية إلى صرافين صغار لديهم هامش محدّد من الأرباح تشاركهم عليه المصارف.

### كله هذا من اجل ماذا؟

لدى مصرف لبنان خطة بائسة عرضها على رئيس الحكومة تقضي بأن العمل على استقرار سعر الصرف يقتضي إخراج الدولارات من المنازل التي يقدّرها بنحو 8 مليارات دولار، وأن هذا الأمر لا يمكن أن يحصل من دون «تنظيف» السوق من الصرافين الذين قد ينافسونه على جمعها. في البدء، سيتم تجفيف السوق من الليرات. وسيضخّ المصرف المركزي نحو 1,5 مليار دولار ثمناً لنحو 60 تريليون ليرة سبق لسلامة أن ضخّها في السوق. والهدف خفض سعر الصرف، ثم دفع الناس إلى استعمال الدولارات المخزنة التي ينتظرها مصرف لبنان لجمع القسم الأكبر منها. والسذاجة في هذه الخطة أنها تفترض أن سعر الصرف سينخفض إذا تخلّى مصرف لبنان عن الليرة، بينما ليس هناك ضمانة بأنه عندما يقرّر مصرف لبنان أن يسحب هذه السيولة، لن يكون للأمر مفعول عكسي في السوق يعمّق انعدام الثقة بالليرة ويدفع الجميع إلى الاستغناء عنها أيضاً وبخفض قيمتها أكثر تجاه الدولار.



تقرير

# الإدارة الأميركية للوفد اللبناني: لا نعمل لديكم... ولا نسمع وشاياتكم

ندى أيوب

عبارة «لا نعمل لديكم» قد تكون أبرز ما سمعه الوفد النيابي اللبناني في واشنطن، علّ بعضهم يدرك بأن الوشاية والتحريض «لا ترفع من درجات تقديره» لدى الأميركيين. الأسبوع الفائت توجّه النواب: الياس بو صعب، ياسين ياسين، ولبنان في مجلس الأمن القومي نادين زعتر التي أبدت امتعاضها، وفق معلومات «الأخبار»، من طلبات الوفود اللبنانية بإدراج أسماء محددة على لوائح العقوبات. وسمعوا منها كلاماً مفاده «أننا لا نعمل لديكم». وتنقل مصادر أن كلام زعتر جاء بعدما علمت بأن «أحد النواب قدّم لائحة بأسماء يطلب أن تشملها العقوبات». وعُلِم أن مسؤولين أميركيين أبدوا «استغرابهم وخيبة أملهم» من النواب الجدد، «تغييريين» و«مستقلين»، معتبرين أنهم «يعملون وفق آليات الطبقة السياسية التقليدية نفسها عندما كان أولئك أيضاً يأتون إلى واشنطن ليحرّضوا على بعضهم البعض ويطلبوا من الإدارة الأميركية الاقتصاص من خصومهم».

كذلك نُقل عن زعتر امتعاضاً من «لقاءات يعقدها أبناء الجالية اللبنانية خصوصاً ممن يدورون في فلك القوات اللبنانية مع أعضاء جمهوريين في الكونغرس، بهدف التحريض على الجيش اللبناني من زاوية أنه تحت سيطرة حزب الله علّهم يجرون الإدارة إلى موقف معاد للجيش، أو ثنيها عن دعم ترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون في معركة رئاسة الجمهورية». وما يثير استياء الديموقراطيين أن في الكونغرس اليات قد تسمح لأقلية بتعطيل بعض قرارات الإدارة.

في تتبع نشاط الوفد اللبناني، بدأ واضحاً سعي ضو لأن يكون «نجم» الحدث، إن بواسطة التغطية الإعلامية، وهو الأمر الذي أحدث نوعاً من توتر بينه وبين بو صعب، وإن بكثرة نشاطاته الفردية وتصريحاته، وأكثرها فجاجة ما قاله إثر لقائه رئيس التجمّع اللبناني في الكونغرس دارن لحود حول «التأثير السلبي للمنظومة الحاكمة وعلى رأسها حزب الله الذي يعيق بناء الدولة والمؤسسات وفرملة خروج لبنان من أزمته الاقتصادية والمالية ومنع إقرار الإصلاحات». فيما يعتبر ضو في اتصال مع «الأخبار» أن ما قاله «يندرج في خانة الرأي ووجهة النظر والدعوة إلى محاسبة المعطّلين»، رافضاً وصف تصريحه بالتحريض على فريق داخلي

> امتعاض اميركي من حركة الوفود اللبنانية وبعض ابناء الجالية

والاستقواء بالخارج.

كما يمكن التوقف عند كلام رئيس مجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان «ATFL» إيد غابريال خلال لقاء نظّمته المجموعة لضو مع الصحافة الأميركية. إذ أشار غابريال إلى أن «المجموعة بصدد التحضير للخطة بناء إذا ما طال أمد الشغور الرئاسي، وستكون لها زيارة إلى لبنان الشهر المقبل». وكما هو معلوم فإن هذا الفريق عوّل على نجاح مرشحي «التغيير» في الانتخابات النيابية.

ومن خارج جدول أعمال الوفد، كانت منظمة «OUR NEW LEBANON»، التي تعرّف عن نفسها بأنها مدعومة من المجتمع اللبناني - الأميركي بهدف إعادة بناء لبنان على أسس ديموقراطية، وجعله أرضاً للاستقرار لتقوية العلاقات بين لبنان وأميركا، في صدد تنظيم لقاء في 19 شباط الجاري يجمع ضو بأبناء الجالية اللبنانية، بكلفة 60 دولاراً يدفعها كل شخص. وبعد أيام من الإعلان عن اللقاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أعلنت المنظمة إلغاءه. وفيما توقّعت مصادر أن يكون «السبب هو عدم الإقبال من جهة، وخيبة الجهات التي تساعد في العادة على إنجاح هكذا لقاءات»، نفى ضو هذه الأجواء، وأشار إلى أنه فضّل إلغاء الحفل لتخفيف العبء المادي عن الحضور، وسيستعيض عنه بلقاءين سينظّمان في اليوم نفسه، أحدهما في كنيسة مار مارون والآخر على مأدبة غداء للذين لن يشاركوا في القداس.

وقد اختتمت الزيارة أمس بلقاء مع مساعدة وزير الخارجية في مكتب شؤون الشرق الأدنى باربرا ليف ونائب مساعد وزير الخارجية في مكتب شؤون الشرق الأدنى إيثون غولدريتش ومدير مكتب الشرق الأوسط ستيفن بانتلير حيث تمت مناقشة الاستحقاقات المقبلة وفي مقدمها انتخاب رئيس للجمهورية لإعادة تكوين السلطة بأسرع وقت ممكن. وشرح بو صعب، خلال اللقاء، انعكاسات أزمة النازحين على لبنان والخطر الكبير من تفاقم الأوضاع بسبب عدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل سريع وعادل لعودتهم.

تقرير

# صندوق النقد الدولي: قانون هيكلة المصارف لا يسهّل الاتفاق مع لبنان

واشنطن - الأخبار

بكثير من التهكّم، سأل رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان إرنستو راميريز ريغو الوفد النيابي اللبناني الذي يزور الولايات المتحدة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب، عما إذا كانوا يعلمون أن موازنة 2022 - 2023 كان يجب أن تقر قبل أكثر من ثلاثة شهور. وبكثير من الصرامة، عدّد المسؤول الدولي بعضاً من بنود القائمة الطويلة للإصلاحات التي كان الصندوق ينتظر إقرارها، مشيراً إلى قانون السرية المصرفية الذي تم التوافق عليه في اللجان النيابية المشتركة («عُدّل بما لا يتناسب مع مقترحات الصندوق»)، وأن الموازنة التي كان يُفترض أن تكون «موازنة طوارئ»، لحظت زيادة في رواتب القطاع العام، خلافاً لكل توصيات الصندوق، من دون تقديم أي تصور لزيادة ملموسة في الإيرادات. كما أبدى راميريز استياء شديداً من الفضائح المتمثلة بنيّة الحكومة إحياء الهيئة العليا للمصارف. الاجتماع مع صندوق النقد في 31 الشهر الماضي، كان من ضمن جدول أعمال زيارة الوفد (بو صعب، نعمة افرام، ياسين ياسين ومارك ضو) للولايات المتحدة. في مستهل اللقاء، قدم الوفد اللبناني عرضاً مسهباً عن عمل اللجان النيابية تمهيداً للبت بقانوني الـ«كابيتال كونترول» وقانون السرية المصرفية في الهيئة العامة لمجلس النواب، وطالب بتوضيح ماهية مطالب الصندوق، خصوصاً بالنسبة للودائع، وخطة التعافي بحديث صارم لرامييرز ريغو فوجئوا به الشكل والمضمون.

> على الحكومة من خلال سياستها الضرائبية ان تحدد من سيتحمل الخسائر

عند البحث في أموال المودعين، كرر بو صعب ما قاله في مطلع الاجتماع عن استحالة شطب ديون الدولة، فأجابه نائب المدير المسؤول عن الملف اللبناني تانوس أرفانتيس بأن صندوق لبنان انهار، ومصرف لبنان في حالة استنزاف، ومؤسسات الدولة تخسر والبلد أفلس. وفي النتيجة، على الحكومة من خلال سياستها الضرائبية أن تحدد من سيتحمل الخسائر. وعندما أشار بو صعب إلى إمكان الاستفادة من ممتلكات الدولة العقارية لإنشاء مناطق حرة، مثلاً، يمكن للشركات الأجنبية الاستثمار فيها، أكد أرفانتيس أن «عليكم بذل الجهد في لبنان وليس في أي مكان آخر، ويفترض بمجلس النواب اللبناني أن يأخذ مبادرة وضع استراتيجية وطنية، وعندها سيلاقيه الصندوق في منتصف الطريق». ولفت أرفانتيس الزوار اللبنانيين إلى أن «قطاع الاتصالات لم يعد مربحاً، وشركة الكهرباء تعجز عن تامين ساعاتي تغذية يومياً، فيما استثمار الأصول العامة نسمع الكثير عنه من دون أي ترجمة على أرض الواقع.

قضية اليوم

## سفينة أبقار يملكها شخص من آل المر تعمل لمزرعة في بكفيا

# اسبانيا تصادر كوكايين بـ 1,2 مليار دولار في طريقها الى لبنان

فراس الشوفي

أفرجت السلطات الإسبانية، قبل ثلاثة أيام، عن سفينة نقل المواشي «اوريون 5» بعد أقل من أسبوع على توقيفها ومصادرة 4,5 أطنان من الكوكايين النقيّ على متنها، أثناء توجّهها من كولومبيا إلى بيروت، في رحلة ليست الأولى لها.

**نقلت السفينة نفسها آلاف رؤوس الأبقار الأبقار الكولومبية إلى لبنان عام 2020**

في بيروت، مرّ الخبر عابراً على وكالة الصحافة الفرنسية التي نقلت بيان الشرطة الإسبانية عن عملية التوقيف، من دون أن يحدد البيان وجهة السفينة. إلّا أن الصحافة الإسبانية نشرت في اليومين الماضيين، معلومات عن التحقيق الأولي مع أفراد طاقم السفينة الذين لا يزالون قيد الاحتجاز، ليظهر أن بيروت كانت واحدةً من محطات السفينة الرئيسية. ولم يعرف بعد هويّة الطاقم الجديد الذي يقود السفينة إلى سواحل المتوسط الشرقية.

مصادر أمنية إسبانية أكّدت لـ«الأخبار» أن السلطات الإسبانية أوقفت السفينة على بعد حوالي 60 كلم غرب جزر كاناري في المحيط الأطلسي، لكنها رفضت نقلها إلى أراضيها بسبب حمولتها (نحو 1750 رأساً من الأبقار). لذلك، أبقت عليها، إلى حين تركها، قرب جزر كاناري الخاضعة للسيطرة الإسبانية، مقابل سواحل المغرب وموريتانيا. وبحسب الصحافة الإسبانية، فإن العمليّة حصلت بالاشتراك بين الشرطة ومصلحة الضرائب وسلطات مكافحة الإرهاب والتهريب في إسبانيا ووكالة مكافحة المخدرات الأميركية وشرطة دولة توغو التي كانت السفينة ترفع علمها.

مصادر أمنيّة لبنانية معنيّة بملفّ مكافحة المخدّرات أكّدت أن لبنان لم يتلقَّ معلومات رسمية عن الموضوع بعد. وقدّرت ثمن المواد المصادرة بحوالي 162 مليون دولار، بمعدل 36 ألفاً للكيلو النقي الواحد. وبعد تحضيره للاستخدام، يتحوّل إلى ثلاثة كيلوغرامات مخصصة للاستهلاك البشري، بسعر 100 ألف دولار، ليصبح السعر التقريبي للشحنة حوالي مليار و200 مليون دولار. وتجزم المصادر أن هذه الكميّة من المخدرات لا يمكن تصريفها في لبنان، ويرجّح أن تصنيعها يتم في لبنان قبل نقلها إلى دول أخرى.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن مراقبي وزارة الزراعة اللبنانية تبلّغوا من رؤسائهم عدم الصعود على متن السفينة عندما ترسو في بيروت إلّا بعد التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية. وبحسب المصادر الأمنية الإسبانية، يتوقع أن تصل السفينة إلى مرفأ بيروت في 10 شباط الجاري.

لناحية نظافتها وعدم توفر قوارب نجاة وتجهيزات لمكافحة الحرائق على متنها ووجود تصدّعات خطيرة في المتن والبدن، جعلها موضع شكّ منذ أكثر من ثلاثة أعوام باستخدامها في عمليات نقل المخدرات. وقد سبقَ للسلطات الكولومبية أن أوقفتها من دون العثور على مخدرات فيها. كما دهمتها الشرطة الكولومبية خمس مرات الشهر الماضي من دون نتيجة، قبل أن تبحر وتتجه نحو الشرق. وتؤكّد المصادر الأمنية الإسبانية أن تجار المخدرات باتوا يستخدمون سفن نقل المواشي لتضليل الكلاب المدرّبة وفرق التفتيش.

علم توغو واسم السفينة الجديد وهويّة الشركة الجديدة «المجهولة» التي تملكها، لا تخفي تاريخ السفينة التي بنيت عام 1973 وأمضت سنوات طويلة في العمل بالنقل العام، قبل أن تشتريها شركة الفهد للمواشي «ش. م. ل.» اللبنانية عام 2008 وتحوّلها إلى سفينة لنقل المواشي وتطلق عليها اسم «سبيريدون» وترفع عليها العلم اللبناني.

البحث عن شركة الفهد عبر موقع «شيم ميم لام» الذي يوفر بيانات حول الشركات في لبنان وجرى حظره أخيراً، يبيّن امتلاكها من عدّة شركاء من آل المرّ من بلدة كفرزبد في البقاع الأوسط، من بينهم فهد المرّ الذي تحمل الشركة اسمه. كما تملك الشركة مزرعة ضخمة للأبقار في منطقة مار بطرس في بلدة بكفيّا، وترتبط أصحابها علاقة جيدة بحزب الكتائب وآل الجميّل. وسبق للسفينة أن نقلت آلاف الرؤوس من الأبقار لحساب شركة الفهد، ولا سيّما الأبقار الكولومبية التي دخلت إلى لبنان خلال مرحلة دعم استيراد الأبقار عام 2020. وفي عام 2022، جرى تغيير الاسم إلى «أوريون 5» وكذلك تغيير الملكيّة إلى شركة «ساكاي»، المسجّلة في فلوريدا الأميركية. إلّا أن البحث عن الشركة يظهر عنوانها في فلوريدا فقط، من دون وجود أي معلومات أو موقع إلكتروني يظهر نشاطات الشركة، ما يثير الريبة حول ما إذا كانت شركةً حقيقية أو مجرّد واجهة لإتمام عملياتها بعد الاشتباه بها. وحاول موقع «انشورينس ماريتنس»، الذي يتابع حركة سفن النقل، التواصل مع الشركة قبل أيام، من دون جدوى. كما حاول الموقع الاتصال بالشركة اللبنانية المشغّلة حالياً «سيفر مانجمنت» من دون الحصول على أيّ ردّ.

(هيثم الموسوي)

تقرير

# سامي يعود إلى «المنظومة»: لا خصم إلا حزب الله

سامي الجميل رئيساً لحزب الكتائب لولاية ثالثة ومفتوحة. ليس في ذلك ما يستدعي أن يكون خبراً في غياب أي منافس فعلي له على المنصب. غير أن الجديد هو قرار «فتى الكتائب» بالانقلاب على كل شعارات المرحلة الماضية حول الطلاق مع «المنظومة» التي تسبّبت بالانهيار، وإعادة غربلتها المنظومة بين «قوى سيادية ضد حزب الله» وقوى «مطيّعة» مع الحزب يفترض مواجهتها. وفي هذا السياق، يعمل على إعادة نسج تحالفاته، بدءاً من الحزب التقدمي الاشتراكي، وصولاً إلى معراب التي يعمل، بحسب المعلومات، على لحم الجرّة معها ولوان تحالفهما سيكون «على القطعة» وبحسب الظرف والقضية

رلى إبراهيم

أكمل النائب سامي الجميل سنواته الثماني رئيساً لحزب الكتائب بعد أن تسلّمه من والده أمين الجميل الذي تسلّمه بدوره من والده هو الآخر، ويتحضر لأربعة أعوام (قابلة لأن تمدّد أكثر من مرة) بعد إعادة انتخابه أمس، في المؤتمر الـ32 للحزب، بـ357 صوتاً من 386. «المنافسة» التي اقتضاها «البرستيج» الديموقراطي، كان طرفها الآخر مهنّدس مغمور يدعى عبدو كحالة، ونال فيها 22 صوتاً يُعتقد أنها «جُيّرت» إليه من الجميل نفسه.

المؤتمر الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام، تحوّل في اليوم الأخير إلى هيئة ناخبة لانتخاب نائبي الرئيس وأعضاء المكتب السياسي، مجلس الشرف ولجنة الرقابة المالية. لكن، المحطة الأهم كانت في اليوم الأول الذي حدّد فيه الجميل حلفاءه وحصر خصومه بحزب الله وحده. وقد كان واضحاً أنه طوى مرحلة العداوة بينه وبين «المنظومة» التي وضع في خانتها الأحزاب الستة (حزب الله وحركة أمل والاشتراكي وتيار المستقبل والتيار الوطني الحر والقوات)، ليفتتح مرحلة أخرى من إعادة التموضع في كنف فريق 14 آذار والأحزاب المنضوية فيه، وعلى رأسها القوات والاشتراكي. لم يعد رئيس حزب الكتائب يريد الطلاق مع المنظومة بل مع حزب الله وحماته حصراً، فتبدلت المعايير في قاموسه الإصلاحي. وباتت تقتصر مشكلته مع 14 آذار على «أداء المسؤولين الذين ذهبوا من تسوية إلى تسوية وصولاً إلى تسليم البلد إلى حزب الله وانتخاب رئيس الجمهورية الإسلامية على رأس الدولة». أما الحل فـ«بتغيير الأسلوب» فقط لا غير، إذ لم يعد الجميل يحلم بالإصلاح والمحاسبة و«الثورة» على من هم في صلب السلطة السياسية الصانعة للفساد وسياسات الإفقار والانهيار. الهدف واضح ومحدد: «سنعطل الانتخابات إذا أراد الفريق الآخر الإتيان برئيس يعطي سلاح حزب الله لست سنوات مقبلة»، رغم أنه أرسل نائبه الياس حنكش للنوم قرب ملحم خلف في مجلس النواب احتجاجاً على عدم عقد جلسات مفتوحة لانتخاب رئيس.

هكذا، مهّد الجميل الابن خلال مؤتمر الحزب الطريق للاستدارة، بعدما تولى قبل ذلك، مع بعض قوى «التغيير»، تحوير قاموس «الثورة» بما يتناسب مع الحلفاء القدامى- الجدد. فتوافق والقوات والاشتراكي على ترشيح معوض، وزار رئيس الاشتراكي وليد جنبلاط في كليمنصو، ووقع نوابه الورقة السياسية الصادرة عن قوى المعارضة جنباً إلى جنب نواب القوات. وأعلن ضمناً، خلال المؤتمر، إعادة قيام تحالف 14 آذار.

بحسب مصادر مطّلعة، من الطبيعي أن يعيد سامي المثقل بنتائج انتخابية تكاد تكون الأسوأ في تاريخ الحزب خصوصاً في عرينه المتني، النظر في خياراته، خصوصاً أنه خرج من السلطة من دون أن يتمكن من لعب دور رئيسي في المعارضة. والأهم أنه فقد امتياز أن يكون الصوت الوحيد المعارض في المجلس بعدما بات في هناك 10 نواب على الأقل من صلب «الانتفاضة» يرفعون سقف خطابهم السياسي أكثر بكثير من سقفه، رغم ذلك واصل الجميل محاولة إرضاء قوى «التغيير» ولو على حساب موقع حزبه وتمثيله السياسي. غير أن النتيجة لم تكن على قدر طموحاته، بعد توزع جزء من قاعدته بين «التغييريين» والقوات. إذاً، إلى أين يذهب فتى الكتائب اليوم؟

تؤكد المعلومات أن الجميل الابن الذي بدأ عقد حلقات حوار مع حزب القوات عقب انتهاء الانتخابات النيابية بواسطة النائب جورج عدوان، يعتزم إعادة التحالف مع رئيس القوات سمير جعجع. فالمراجعة الوحيدة التي أجراها الكتائب هي تقييم فك التحالف مع القوات عام 2014 حين قرر المشاركة في حكومة تمام سلام التي قاطعتها القوات. تلى ذلك خلاف على مقعد بعبدا غداة اجتماع كل من سعد الحريري وسمير جعجع وأمين الجميل ووليد جنبلاط للتوافق حول مرشح رئاسي. يومها تم تبني ترشيح جعجع، لكن كانت المشكلة في رفض الأخير تبني أي مرشح آخر في حال لم يتمكن من النجاح بعد عدة دورات. فاستعر الخلاف الكتائبي مع القوات وما لبث أن تفاقم بعد توقيع القوات تفاهم معراب. تُرجم العداء برفض الكتائب التحالف مع القوات انتخابياً في المتن الشمالي رغم أن هذا التحالف كان سيعود بالفائدة على الكتائب. لكن بالنسبة للجميل، لم يكن الفوز بنائب إضافي أو خسارة نائب لبغير شيئاً على ما يقول كتائبيون يدورون في فلكه. فلا هو في تسابق على المشروعية المسيحية بين القوات والتيار، ولا هو ينافس جعجع على قيادة المشروع السعودي. وقد تيقن أخيراً أنه لا يمكن أن يقود «الثورة»، فإذا بالخيار الوحيد هو التحالف مجدداً مع القوات.

### أمين بيار الجميل في مواجهة سامي أمين الجميل؟

للمرة الأولى منذ تسلم سامي الجميل مفاتيح رئاسة الحزب، يختفي الصوت المعارض في المؤتمر الحزبي كما في المكتب السياسي الذي يفقد استقلاليته شيئاً فشيئاً. فتدريجاً خرج، أو أُخرج، كل من يقول «لا»، من النائب السابق سامر سعادة إلى عبدالله ريشا إلى كل الأصوات المتمايزة كشادي معريس وأسعد عميرة وغيرهما. وتشير المصادر إلى أن من دأب على مواجهة سامي أصيب بالملل، وأبرزهم النائب نديم الجميل الذي لطالما كان يقلق راحة ابن عمه ويواجهه سياسياً وتنظيمياً. إلا أن نديم دخل في «السيستيم» وبات يعيش في «أشرفيته» متخلياً عن طموحه القديم برئاسة الحزب. من ناحية أخرى، خرج تدريجاً كل من كانوا يناقشون داخل المكتب السياسي وكل الطقم القديم المخضرم. أما العنصر الشبابي الذي نشط في نهاية الثمانينيات من طلاب وحزبيين ممن لديهم ميول قواتية أو هم أقرب إلى الرئيسين السابقين جورج سعادة وكريم بقرادوني، فقد تقدموا في العمر ولم يعودوا يهوون التناحر. الواقع أن آخر المتناحرين كان نديم الذي بات مطيّعاً مع سياسة سامي ويسوّق لها. فيما يتحدث الكتائبيون عن أن من يتحضر اليوم لمناكفة رئيس حزب الكتائب وسيلعب دور المعارض من الداخل، هو ابن شقيقه، أمين بيار الجميل. فالأخير منضو في الحياة الحزبية وينشط متنياً بين الحزبيين، متقدماً بخطوات بطيئة نحو منافسة سامي على الرئاسة. وهو يحظى بمشروعية عائلية وشبابية ممن هم في سنه، ستجعل من مهمة سامي أصعب مع مرور السنوات.



المشهد السياسي

## لقاء باريس: بحث في مواصفات الرئيس والحكومة والإصلاحات

# هل تستأنف حرب عويدات - البيطار؟

ينتظر كثيرون في لبنان ما سيتمخض عنه اللقاء الخماسي الذي تستضيفه باريس اليوم على مستوى مساعدين لوزراء الخارجية وسفراء، لمناقشة الوضع في لبنان من زاويتي الانتخابات الرئاسية وملف المساعدات الاقتصادية والإصلاحات.

وفيما يروّج البعض بأن النتيجة الأولى للقاء المتفق عليها سلفاً هي رفع مستوى الدعم لترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون، أكد مصدر سياسي تحدث مع ممثلي دولتين مشاركتين في الاجتماع بأن الأمور «ليست على هذا النحو»، وأنه إلى جانب الحديث عن وضع العماد عون، فإن هناك من سيقترح البحث في نوعية الحكومة والإصلاحات المفترض القيام بها، إضافة إلى الواقع السياسي والطائفي الذي يمنع فرض رئيس بالقوة على جهة من دون أخرى.

أما الجديد، فلا يتعلق بتغيير نوعي في الموقف الأميركي، بل في التصريحات الأخيرة لوزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا الأخيرة التي أعطت إشارات واضحة إلى تماهي السياسة الفرنسية مع موقف المملكة العربية السعودية، ما يعني أن هؤلاء لن يفرّطوا بلعب أوراق يملكونها في مواجهة الفريق الخصم. وهذا يقود إلى خريطة طريق تركز على انتخاب رئيس بمواصفات محددة (تشارك في تحديدها الرياض أو فرضها) وتشكيل حكومة باجندة إصلاحات بنيوية وسياسية تؤكد على تنفيذ القرارات الدولية، ما يجعل حظوظ كل الأسماء المرشحة متساوية في تعادلها السلبي لتعذر تامين النصاب السياسي الكافي لأي منها.

في غضون ذلك، يتوقع أن يشهد الأسبوع الطالع فصولاً جديدة من الحرب القضائية بين مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات والمحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار الذي يريد أن يبدأ اليوم جلسات استجواب المدعى عليهم كما حددها للوزيرين السابقين غازي زعيتر ونهاد المشنوق (أعلن رفضه المثول قبل البت في دعوى رد تقدم بها ضد البيطار قبل يومين أمام محكمة التمييز). وفيما باتَ معروفاً أن أياً من المدعى عليهم لن يمثل، وأن المحقق العدلي يتجه إلى التصعيد بإصدار مذكرات توقيف في حقهم، تتجه الأنظار إلى القاضي عويدات الذي ادعى على البيطار بتهمة اغتصاب السلطة، وزميله عن المقعد العلوي في عكار أحمد رستم، فيما تتحكّم حسابات ومصالح أخرى ببقية نواب «الاعتدال» الذين تملك قيادة الجيش ومديرية المخابرات تأثيراً عليهم أكبر من تأثير المردة وبري. عليه، لم يعد ممكناً الاطمئنان إلى خيارات كتلة الاعتدال في أي دورة ثانية في جلسة انتخاب الرئيس، حيث يمكن لنائب أو اثنين أو ثلاثة أن يخلطوا كل الحسابات من دون أن يتمكن أحد من تحديد هويتهم الحقيقية، في ظل استعداد خارجي عقب انتهاء الانتخابات النيابية بواسطة النائب جورج عدوان، يعتزم إعادة التحالف مع رئيس القوات سمير جعجع. فالمراجعة الوحيدة التي أجراها الكتائب هي تقييم فك التحالف مع القوات عام 2014 حين قرر المشاركة في حكومة تمام سلام التي قاطعتها القوات. تلى ذلك خلاف على مقعد بعبدا غداة اجتماع كل من سعد الحريري وسمير جعجع وأمين الجميل ووليد جنبلاط للتوافق حول مرشح رئاسي. يومها تم تبني ترشيح جعجع، لكن كانت المشكلة في رفض الأخير تبني أي مرشح آخر في حال لم يتمكن من النجاح بعد عدة دورات. فاستعر الخلاف الكتائبي مع القوات وما لبث أن تفاقم بعد توقيع القوات تفاهم معراب. تُرجم العداء برفض الكتائب التحالف مع القوات انتخابياً في المتن الشمالي رغم أن هذا التحالف كان سيعود بالفائدة على الكتائب. لكن بالنسبة للجميل، لم يكن الفوز بنائب إضافي أو خسارة نائب لبغير شيئاً على ما يقول كتائبيون يدورون في فلكه. فلا هو في تسابق على المشروعية المسيحية بين القوات والتيار، ولا هو ينافس جعجع على قيادة المشروع السعودي. وقد تيقن أخيراً أنه لا يمكن أن يقود «الثورة»، فإذا بالخيار الوحيد هو التحالف مجدداً مع القوات.

**الفريق القضائي والسياسي المعارض للبيطار قرر التعامل معه باعتباره غير موجود**

**«عدّة العمل» الأميركية لدعم عون جاهزة من القطاع المصرفي إلى القضاء والشارع**

في ضوء ردود سياسية وشعبية كادت أن تفجر «العدلية» قبلَ أسبوعين.

وقالت مصادر قضائية لـ «الأخبار» إن «الفريق القضائي والسياسي المعارض للبيطار قرر التعامل معه باعتباره غير موجود»، مشيرة إلى «غياب أجواء التجييش في اليومين الماضيين». وتنقل المصادر عن بعض المقربين من عويدات أنه «سينتظر الإجراءات التي سيقوم بها البيطار، فإما أن يرتدع أو تصدر في حقّه مذكرة إحضار في حال أصدر مذكرات توقيف واستكمل إجراءاته كأن شيئاً لم يكُن». وفي السياق، اعتبرت مصادر وزير العدل هنري خوري أن «أي إجراء سيتخذه البيطار لن يكون له معنى، فالضابطة العدلية لن تأخذ منه أي إشارة ولا يوجد أي جهاز أمني مستعد لتنفيذها، وهو على الأرجح سيعفل عنها في الإعلام بعد مغادرته».

على أن السجال السياسي لن يتوقف عند هذا الحد، إذ يعقد مجلس الوزراء اليوم جلسة ثالثة يحضرها وزراء حزب الله لمناقشة الملف التربوي وعلى جدول أعمالها 26 بنداً، ما سيزيد من حدة الخلاف بين حزب الله والتيار الوطني الحر، بالتزامن مع التحضيرات التي تقوم بها بكركي لإعداد جدول أعمال اللقاء النيابي الذي ستستضيفه لمناقشة الملف الرئاسي. وعلمت «الأخبار» أن غالبية النواب المسيحيين تميل إلى المشاركة رغمَ الاعتراض المبدئي لحزبي الكتائب والقوات.

(الأخبار)

تقرير

# جنبلاط و«الاعتدال» يسحبان البساط من تحت «بوانتاج» عين التينة

غسان سعود

إعلان الرئيس نبيه بري عن بدء «بوانتاجه الرئاسي» لانتخاب رئيس تيار المردة سليمان فرنجية كان أشبه باللحظة الصفر لتحرك الفريق الآخر. فجأة، من دون سابق إنذار، غادر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مربّع الانتظار المتمثّل بميشال معوض، وأعلن أن مرشح اللقاء الديمقراطي الأساسي هو قائد الجيش جوزف عون. وفيما كان بري يتوقّع أن يبدأ «بوانتاجه» من كتلة اللقاء الديمقراطي (8 نواب مع النائب غسان سكاف)، أبلغ جنبلاط صديقه أنه يتوقع من الآخرين أن يسير خلفه هذه المرة لتجاوز معادلة فرنجية - معوض إلى «مرشح وسط» كجوزف عون، أو جهاد أزعور، ابن شقيقة صديقهما المشترك النائب الراحل جان عبيد. عندها، أبقن رئيس المجلس أن البدء بالـ«بوانتاج» من كتلة اللقاء الديمقراطي غير متيسّر. وبالسرعة نفسها، أعلن النائب عن المقعد السني في طرابلس إيهاب مطر من أستراليا أن «مواصفات الرئيس الذي يحتاج إليه البلد تنطبق على قائد الجيش»، فيما كان عضو «تكتل الاعتدال الوطني» أحمد الخير يدحض ما يشاع عن «مؤنة حريرية» على نواب التكتل، مؤكداً بعد لقاء قائد الجيش في البيرزة أن نواب التكتل لم يقرروا بعد في ما يخص الأسماء، ما ينفي ما يشاع عن التزامهم التصويت لفرنجية.

بالتالي، لم يعد في وسع بري أن يبدأ «البوانتاج» من كتلة الاعتدال الوطني أيضاً، إذ يمكنه، في أحسن الأحوال، أن يمون على النائب وليد البعريني طرابلسي، طه ناجي وجهاد الصمد)، ليقول (بعد «إقناع» حسن مراد وفيصل كرامي ومحمد يحيى) إنه تجاوز عتبة الستين ويبدأ البحث الجديّ في تأمين نصف زائد واحد.

سحب بساطي جنبلاط وكتلة الاعتدال، أقلّه حتى إشعار آخر، يطيح «بوانتاج» عين التينة وينقله إلى مكان آخر:

مقابل نحو 44 صوتاً مضموناً (اليوم) لفرنجية، هناك (اليوم) نحو 44 صوتاً مضموناً لقائد الجيش تضم اللقاء الديمقراطي (8 نواب) إضافة إلى غسان سكاف، والقوات اللبنانية (18) والكتائب (4) وميشال ضاهر وأشرف ريفي وكميل شمعون وإيهاب مطر وما لا يقل عن عشرة نواب تغييريين. وإذا كانت ماكينة بري تعتقد بأن أربعة أو خمسة نواب عونيين سيصوتون لفرنجية خلافاً لرأي رئيس تكتلهم، فإن المفارقة أن ماكينة عون تدرج هؤلاء النواب أنفسهم في خانة الناخبين لقائد الجيش خلافاً لرأي رئيس تكتلهم؛ فيما تؤكد التجارب السابقة، مع ما رافقها من ترغيب وترهيب، أن هؤلاء لن ينتخبوا من لا تريده قيادتهم.

هذا كلّه يحصل عشية انعقاد لقاء باريس الخماسي، بوصفه المدخل لتبنّ دولي - عربي لترشيح قائد الجيش، وتصعيد الضغط على بري لإفساح المجال أمام التعديل الدستوري، علماً أنّ «عدّة العمل» الأميركية جاهزة في انتظار أمر العمليات، من القطاع المصرفي إلى القضاء والشارع. في ظل تقدير الأميركيين الدائم بأنهم يخطّطون وحدَهم، من دون تقدير أو توقّع ما يخطط له خصومهم ويتحضّرون لتنفيذه.

قضية

# 6 شباط: مراجعة بين مكوّنين لا بين حزبين

لا تحتاج ذكرى 6 شباط عامي 1984 و2006، في ظل الخلافات الحالية بين التيار الوطني الحر وحزب الله، إلى مراجعة حزبية، بل إلى تقويم العلاقة بين مكوّنين اساسيين، بعدما توسع شق الخلاف الطائفي والسياسي

هيام القصيفي

(هيثم الموسوي)

لم يكن توقيع ورقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر يقصد في خلفيته طي صفحة 6 شباط عام 1984. لكن، في مكان ما، ظل تاريخ 6 شباط مرتبطاً بما حصل عام 1984، قبل أن تكرس ورقة التفاهم في 2006 تاريخاً جديداً. في الحالتين، التاريخ هو نفسه لأنه يؤشر في لحظة سياسية إلى علاقة الطرف الشيعي، قبل أن يصبح ثنائياً وبعده، بالقوى المسيحية، منذ أول اشتباك مباشر في عهد الرئيس أمين الجميل.

اليوم، على مشارف فصل جديد من مرحلة ما بعد 6 شباط 2023، تصبح قراءة العلاقة بين الطرفين أبعد من حصرها في ورقة التفاهم، مهما كان مصيرها. في الثمانينيات كان المسيحيون لا يزالون تحت صدمة التهجير التي فاقت قدرتهم على استيعاب قساوة تلك المرحلة بتداعياتها المستقبلية. والنظرة اليوم إلى تلك المرحلة تعطي لما حصل حينها مغزى آخر. كان المسيحيون يخرجون من حرب مدمرة ومن اغتيال الرئيس الذي أراده جزء منهم، ويدخلون في عهد جديد. والدخول كان على قاعدة أن الدولة التي مثّلت بالنسبة إليهم وجهاً أساسياً من وجوه الحضور المسيحي، تسعى للتخلص تدريجاً من وطأة الصراعات الداخلية. وقع 6 شباط، كصراع مبدئي بين حركة أمل وعهد أمين الجميل والجيش، لكنه بقي يحمل، بالنسبة إلى المسيحيين، ملامح الارتداد على الدولة التي كانوا يجهدون ليحافظوا على ما يملكون من حضور فيها، وقد يكون أول تماس مباشر بين المسيحيين والقوة الشيعية الصاعدة. بين 6 شباط وانقسامات متتالية وحروب داخلية لاحقة، وصعود قوي لحركة أمل، وصولاً إلى الاتفاق الثلاثي وبدء مرحلة التدمير الذاتي لدى المسيحيين، بدا الانكسار الداخلي يضع للمسيحيين حدوداً داخل الدولة التي بنوها.

في 6 شباط 2006، التقت القوّة المسيحية الأكبر التي أفرزتها انتخابات 2005 ومرحلة الخروج السوري من لبنان، مع حزب الله، القوة العسكرية والسياسية الفارضة إيقاعها على المشهد السياسي داخل الدولة وخارجها. منذ ذلك التاريخ، تكرّر الكلام حول ما أنجزته هذه الورقة من صياغة تفاهم على مستوى الدولة والعلاقة بين طائفتَين وليس مجرد تفاهم بين حزبين. ولا يمكن الكلام اليوم، بعدما تدهورت العلاقة بين صاحبي التوقيع عليها، عن مستقبلهما بما يمثلان فحسب، إنما في ارتداد ما حصل على مكوّنين أساسيين.

من الصعب على سياسيين مستقلين القبول بالكلام عن القوى الحالية من الناحية الطائفية فحسب، أو حصر

> حصر المراجعة بين قوتين حزبيتين يعني تقزيم الخلاف الحقيقي إلى مجرد تفاهم على مصالح آنية

الصراع السياسي الحالي بصبغة طائفية بين قوى مسيحية وقوى شيعية، بعدما انحسر الدور السني إلى حدّه الأقصى في السنوات الثلاث الأخيرة، وحيّدت القوى الدرزية نفسها عن الصراع. فالكلام عن مفهوم الدولة بالنسبة إلى هؤلاء لا يزال طاغياً في تحديد أوجه الصراع بين قوتين مختلفتين جذرياً في رؤية مفهوم الدولة وبنائها وتعطيل المؤسسات بدءاً من موقع رئاسة الجمهورية. لكن بقدر ما يصبح هذا التوصيف طوباوياً في ظل الواقعية التي تحتمها الأوضاع الحالية، تصبح مقاربة ذكرى 6 شباط، الأولى والثانية، في حاجة إلى قراءة عميقة لمكوّناتها. فالقوة الشيعية التي صعدت تدريجاً في الثمانينيات وثبّتت قوتها على حساب القوى «الوطنية» الأخرى في ساحات بيروت والجنوب والبقاع، إلى أن تمكنت من فرض إيقاعها في رئاسة المجلس النيابي، تكرر التجربة نفسها في السنوات الأخيرة بوجه آخر. يصعد حزب الله ليصبح النِدّ الأوحد في مواجهة القوى الأخرى. من هنا كانت 6 شباط 2006 محاولة مراجعة لعلاقة ثنائية مغطاة بعناوين بناء الدولة والحوار والديموقراطية التوافقية وقانون الانتخاب وغيرها، كالمسألة الأمنية والعلاقات اللبنانية - السورية والفلسطينية. لكنها فعلياً كانت علاقة ثنائية بين مكوّنين شيعي ومسيحي. أبعد من ذلك، تصبح ضرورية إعادة النظر فيها بعد 17 عاماً على صياغتها، وبعد ست سنوات من علاقة سوية بين عهد رئاسي وصل التيار الوطني في ذروته إلى ما أراده، وبين حزب كرّس نفوذه ودالته على العهد وعلى الوضع الداخلي. لكن حصر المراجعة بين قوتين حزبيتين يعني تقزيم الخلاف الحقيقي إلى مجرد تفاهم على مصالح آنية. في حين أن الطرفين يعلمان أن ما حصل بينهما من تغيّر نظرة قاعدة كليهما إلى الآخر، معطوفاً على رد فعل القوى الأخرى من قوى مسيحية إلى حزب الله، يعني الخشية من أن يكون 6 شباط الحالي كـ 6 شباط 1984. إلى هذا الحد، تصبح النظرة إلى العلاقة بين المسيحيين والشيعة بتعبير واضح ودقيق، فلا يمكن حصر الصراع بينهما بتعديل ورقة تفاهم. إذ إن الخصومة تتجذّر تدريجاً في البيئات السياسية والاجتماعية، ومحاولة إعادة النظر في ورقة التفاهم بعيداً من الأخذ في الاعتبار كل المؤشرات الأخرى، تعني أن الطرفين، وحزب الله في المقدمة، يقللان من خطورة ما يجري. وفي العادة لا يتعمد الحزب ذلك، لكنه اليوم يدرك أنه منذ الانتخابات النيابية وحتى سماحه بعقد جلسة مجلس الوزراء وتغييب رئاسة الجمهورية، انكسر كثير من المحرمات في الكلام. وهنا خطورة تكرار تجربة تمجيد 6 شباط 1984، وهي لم تكن بين حليفين، فيما تصبح ذكرى 6 شباط 2006 عالقة بين حليفين... والأخطر طائفتين.

مقالة

## التفاهم لا يزال حاجة وطنية ماسّة

غالب أبو زينب *

في 6 شباط 2023، يدخل التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله عاماً جديداً غير اعتيادي، في كل مرة، كانت المحطة احتفالية تعكس أهمية التفاهم وإنجازاته وضروراته الوطنية وانعكاساته على مجمل الواقع السياسي والاجتماع الوطني، لا بل تتعداه إلى المحيط القريب والأوسع، في سعي لإيقاف خطط إفراغ هذا الشرق من تنوعه الغني بأبعاده المختلفة.

لقد أنجز التفاهم الكثير ووضع مشتركات وطنية أساسية في مناخ مختلفة، في الأمور التي كانت تشكل تحدّيات ومعضلات في السياسة اللبنانية، وفي أساسها التكافل والتضامن بين كل المكوّنات الداخلية والشراكة الوطنية الفعلية والفاعلة، وتحويلها من شعار لا يعكس واقعاً، إلى واقع يعكس الحقيقة، وعلى الأخص في مسألة التشاركية في القرار بين المكوّنات والطوائف المسيحية والإسلامية التي كانت موقع شكوى سابقة.

استطاع التفاهم أن يأخذ بهذا الاتجاه ويثبّته بقوة، ضمن الواقع والظروف المتاحة والتعقيدات التي لا تنتهي في بلد كثير التغني بالوطنيات الفارغة، فيما أيدي الخارج تكاد تختصر أدوار الكثيرين فيه بالانصياع لتنفيذ أوامره ومصالحه. ولأنه كانوا يجهدون ليحافظوا على ما أول تماس مباشر بين المسيحيين بلد بانصياع متنفذين جذرياً في رؤية عودها قناعة راسخة لدينا، وحاجة ملحّة نؤكد عليها، فإن هذا يستدعي التوجه إلى الحوار غير المرتبط بمصلحة اللحظة السياسية وضغوطها، بل بالمشروع الوطني الكبير على عادة ما جرى من نقاشات سابقة في التفاهم.

أما في الشراكة الوطنية العامة، والإسلامية - المسيحية الخاصة، فإن سلوك وسير وأداء التفاهم كما ذكرنا آنفاً لا يرقى إليه شك، على مر 17 عاماً كان هذا موضع عناية شديدة وتفاهم ومتابعة وتساند، وحققنا الكثير وما زالت أمامنا إنجازات مطلوبة، لذا علينا إقصاء المقاربات المتصلة بالراهن السياسي وتفعيل الحوار للانتقال إلى حفظ الطوائف، وإخراج الوطن من الارتهان للطائفية السياسية وأقطابها التي لا تريد مغادرتها.

لم يأخذ مجراه العملي إلى الآن، لذا لا يمكن القول إن بند بناء الدولة مختلف عليه فيما لم يناقش كما هو مفترض.

بناء الدولة يقتضي الحوار العميق الهادئ البعيد عن الصخب وتفحّص الأشياء بدقة للخروج بنتائج تبني الدولة ولا تأخذها إلى الانتحار الطوعي.

ولأن بناء الدولة ووجودها وسيادتها واشتداد شديدة - لا يمكن إلغاء أحد أو استضعاف أحد أو تغييب أحد. عندها لن تبنى دولة ولا وطن، ونعيد إنتاج المأساة مجدداً.

هذا التفاهم كما قدّم الكثير للبنان بكل مكوّناته، ما زال حاجة وطنية ماسّة لجميع، خصوصاً أن أقطابه يمثلون أمل اللبنانيين، وينتظر الشعب منهم الوصول به إلى شاطئ الأمان الحقيقي.

إن نقطة الارتكاز هي عامل القوة الذي مثّلته المقاومة في كل المراحل السابقة وأمّنت من خلال معادلتها، جيش - شعب - مقاومة، توازناً فاعلاً أتاح استقراراً مشهوداً، واستطاع أن يكون داعماً لمسار الترسيم البحري الذي خاضته الدولة اللبنانية في مواجهة العدو.

هذا الإنجاز وهذه القوة ونتائج العمل، تشكل كاشفاً أساسياً للمستقبل وكيفية معالجة القضايا. لقد تم التعاون مع كل مكوّنات الشعب للوصول إلى هذه اللحظة الحاسمة، وهذا يعني أن عملية البناء والدخول في مرحلة جديدة تقتضي العمل مع الجميع، لإشراكهم في المشروع، لأنه - ببساطة

* قيادي في حزب الله

تقرير

# جلسة مجلس الوزراء التربوية: إحراج الأساتذة أم إنصافهم؟

فوّاد بزي

وسط رفع روابط التعليم سقف التصعيد، أمس، وإعلانها صراحةً أن إقرار الحقوق وحدَه يعني العودة إلى التعليم، يحبس القيّمون على العام الدراسي الرسمي أنفاسهم لما بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء اليوم، فعلى جدول أعمال «الجلسة التربوية» 8 نقاط خاصة بالقطاع، المقفلة مدارسه ومعاهده الرسمية للأسبوع الخامس على التوالي، 5 منها خاصة بالمتعاقدين في التعليم الرسمي، ونقطتان متعلّقتان بأمور تشغيلية داخل الوزارة، ونقطة ثامنة متروكة لـ«اقتراحات وزير التربية لإنقاذ العام الدراسي». إذاً، لم تصل مطالب الروابط بشكل واضح إلى جدول الأعمال الذي يصفه رئيس رابطة التعليم المهني ساید بوفرنسيس بـ«الغامض وغير المفهوم».

أمّا روابط التعليم، فليست متفائلة بما سينتج من جلسة اليوم، هذا إن عقدت من الأساس، وفي لقاء مع وزير التربية عباس الحلبي بعد اجتماع اللجنة الوزارية المصغرة، أوضحت أنّ «العودة لن تكون بعد انتهاء الجلسة، بل عند قبول الأساتذة بما جرى تقديمه، بعد استطلاع رأيهم في الجمعيات العمومية ومجلس المندوبين». وتضيف مصادر الروابط «إنّ الحدّ الأدنى للراتب المقبول هو 450$، ولا يريد الأساتذة قبض هذا المبلغ بالليرة كي لا يأكله أيّ انهيار بسعر الصرف لاحقاً». وبالتالي فالمطلوب، بحسب البيان الأخير لروابط التعليم، لا يزال على حاله، «تثبيت سعر صيرفة خاص بالقطاع التعليمي لا يزيد على 20 ألف ليرة لكلّ دولار، وبدل نقل متحرّك بحسب سعر صفيحة البنزين، على أن يعطي أقلّه ثمن 5 ليترات بنزين يومياً، بالإضافة إلى مضاعفة فاتورة الاستشفاء 30 مرّة».

### الدولار التربوي

هذا المطروح، أمّا المتاح، وما تسرّبه دوائر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي فهو «دفع الرواتب على منصة صيرفة بناءً على سعر 30 ألف ليرة للدولار، وتعديل بدل النقل ليصبح 200 ألف ليرة عن كلّ يوم عمل، وزيادة 10% على تقديمات تعاونية الموظفين»، وهو ما يرفضه الأساتذة بشكل قاطع، إذ «لا يغطي بدل النقل المقترح أكثر من 17% من سعر صفيحة البنزين الحالي، والمرشح للزيادة» وفقاً لبيان التيار النقابي المستقل، الذي يرى في الزيادة المقترحة للرواتب مناورة لإعادة وضع الـ 5 دولارات يومياً على طاولة البحث، فـ«المبلغ الإضافي لا يزيد على $80 شهرياً».

### إحراج الأساتذة

«الحكومة ليست جديّة، وغير صادقة، ولا مهتمّة بالوضع التربوي» بحسب نقابيين، متوقعين «خلافات على جدول الأعمال، وعدم

> ليس هناك ارضيّة مشتركة بين وزير التربية والروابط

انعقاد جلسة لمجلس الوزراء. وفي حال حصولها، تعطي الأساتذة من الجمل أذنه بغية إحراجهم أمام الرأي العام، والقول بأنّهم لا يقبلون بشيء. فالحكومة لا يمكنها الالتزام بالدفع للأساتذة وترك موظفي الإدارة العامة والعسكريين من دون حلول» وخاصةً أنّ التململ بدأ بالظهور أمس بين موظفي الإدارة الذين «رفضوا تقديم حلول لقطاع دون آخر». ويشير نقابيون في التعليم أيضاً إلى «عدم وجود أرضية مشتركة بين وزير التربية والروابط، إذ لم يتفقوا على ما سيحمله من مطالب إلى الجلسة غداً (اليوم)، فالأول يقبل بالـ 30 ألف كسعر لمنصة صيرفة، بينما المطلب هو 20 ألفاً».

ووسط هذا الجو النقابي العاصف، هناك مدارس رسمية وثانويات تفتح أبوابها وتدرّس في أكثر من منطقة لبنانية، في بعض مدارس الجنوب «يعلّمون صفوف الشهادات»، وفي المتن «هناك ثانويات لم تقفل من الأساس، وتعمل بالدعم الخارجي الذي تحصل عليه من بعض المتموّلين أو الجمعيات»، الأمر الذي دفع رابطة الثانوي أمس إلى إصدار بيان تتمنى فيه «على المديرين عدم خرق الإضراب حفاظاً على التماسك بين الزملاء، وإنجاحاً لمسيرة الضغط على الحكومة».

## «الخاص» يلوّح بالإضراب: وحدة التشريع أولاً

«مجلس الوزراء سيكون مشروع مشكل كبير»، هذا ما يقوله لـ«الأخبار» رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، نعمه محفوض، تعليقاً على مضمون جدول أعمال الجلسة المرتقبة اليوم، لمناقشة ملفات تربوية معيشية تتعلق بالمعلمين في القطاعَين الرسمي والخاص.

يُشير محفوض في حديثه مع «الأخبار» إلى أن دعم معلمي القطاع الخاص، على غرار زملائهم في «الرسمي»، غير مدرج في الجدول، ولم يُذكر القطاع الخاص سوى لجهة تعديل بدل النقل وزيادة مساهمة صندوق تعويضات أفراد الهيئة التعليمية بـ10 مليارات ليرة. ويوضح أنه لمّا استفسر من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عن الأمر، كان الجواب بأن يراجع وزير التربية، وخصوصاً أن إدارات المدارس الخاصة تعطي مساعدات لمعلميها بالدولار الأميركي ولا يمكن للدولة أن ترصد لها منحاً إضافية. إلا أن محفوض يشرح أن 25% من المدارس لا تدفع دعماً بالدولار، و25% أخرى من المدارس تدفع مساعدات بما لا يتجاوز 50 دولاراً أميركياً، فيما المدارس التي تدفع حوافز بالدولار متركّزة في بيروت وجبل لبنان.

بنك لبنان والمهجر ش م ل

النّتائج كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١

blombank.com

بيان المركز المالي المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

| الموجودات | كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ غير مدققة | كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ مدققة |
|---|---|---|
| الصندوق ومؤسسات الإصدار | ٢٨,٩٥٨,١٧٣ | ٢٧,١٧٨,٤٩١ |
| الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية | ١,٩٨٩,٢٨٨ | ١,٨٧٣,١١٤ |
| أدوات مشتقات مالية | ٨٤٨ | ٤,٣٥١ |
| موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL) | ٥٤٥,٤٤٥ | ٤٧٨,٩٣٤ |
| سالبة التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة | ٢,٥٧٨,٤٦٦ | ٣,٣٧٠,٤٦٠ |
| سالبة التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة | ١,٦٨٣ | ٨,٨٧٠ |
| الدينون بموجب قبولات | ٥,٨٢٥ | ٥,٤٠٩ |
| أدوات دين بالكلفة المطفأة | ٣,٩٧٠,٣٤٧ | ٥,٤١١,٤٤٤ |
| موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) | ١٦,٩٨٥ | ١٤,٢١٥ |
| ممتلكات، معدات وموجودات حق الاستخدام | ٧٢٨,٩٠٥ | ٧٥٤,٠٨٢ |
| أصول غير مادية | ٣,٣٤٢ | ٣,٠٧٩ |
| أصول مأخوذة لاستيفاء ديون | ٤٩,٥٨٨ | ٤٦,٨٢١ |
| موجودات أخرى | ١٨٢,٤٣٠ | ١٩٩,٩٤٥ |
| الشهرة | ٢,٠٦٣ | ٢,٠٧٨ |
| **مجموع الموجودات** | **٣٩,٩٠١,٥٣٤** | **٣٨,٨٨١,٩٨٨** |

(القيم بملايين ل.ل.)

| خارج المركز المالي | كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ غير مدققة | كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ مدققة |
|---|---|---|
| تعهدات تمويل | ١٠,٢٤٦ | ١٧,٨٤٨ |
| تعهدات معطاة | ١,٠٦٣,٠٦٠ | |
| تعهدات ممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية | ١١٤,٠٣٨ | |
| تعهدات للزبائن | ١٩٠,٥١٢ | ١٧٢,٨٢٧ |
| تعهدات ضمان | | |
| تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية | ٢٦,٣٥٤ | ٤٧,٠١٥ |
| تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية | ٤٣,٥٩٠ | ٤١,٩١٢ |
| تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن | ٣٧٧,٢٧٥ | ٣١٣,٢٨١ |
| تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن | ١٢,٩٤٥,٦١٢ | ١٦,١٠٠,٣٢٤ |
| تعهدات على سندات مالية | | |
| سندات مالية للإسلام | - | - |
| سندات للتسليم | - | - |
| عمليات بالعملات الأجنبية | | |
| عملات أجنبية للإسلام | ٢٦٥,١١٧ | ٧٤٥,٦٤٤ |
| عملات أجنبية للتسليم | ٢١٧,١٤٤ | ٧٤٣,٣١١ |
| تعهدات على الأدوات المالية لأجل | ١١٩,٨٠٤ | ٨٤٣,٠٢٤ |
| تعهدات أخرى | ١,١٧٧,١٥٠ | ٢,٢٥١,٤٣٣ |
| حسابات الإئتمان | ٥٥٤,٣٧٥ | ٢٥٨,٥١٩ |
| خاضعة لتعهدات محددة | ٥٥٤,٣٧٥ | ٢٥٨,٥١٩ |
| موجودات حسابات إدارة الأموال | ٩,١٣٥,٩٦٠ | ٦,٣١١,٣٨١ |
| ديون الزبائن المرهونة المقبولة للتذكر | | |
| إلى خارج الموازنة خلال الفترة | (٢٩٩,٦٥٧) | ١٣٧,٠٨١ |

بيان الدخل المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

| المطلوبات وحقوق المساهمين | كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ غير مدققة | كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ مدققة |
|---|---|---|
| مؤسسات الإصدار | ٢,٠١٤,٠٢٣ | ٢,٨٧٢,٠٣٧ |
| المصارف والمؤسسات المالية والتسليفات إعادة شراء | ١٧١,٥٢٤ | ٢٢١,٧١٩ |
| أدوات مالية مشتقة | ٩٩٨ | ٧,٨١٨ |
| الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة | ٣٠,٦٩٠,٨٥٠ | ٣٠,٥٨٧,٠٥٦ |
| دائنو التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة | ٧٤,٠٧١ | ٩٨,٩٠٥ |
| مطلوبات متعلقة بأوراق مصرفية أو مالية | ٣٨,١٨٣ | ٣٨,١٨٣ |
| تعهدات بموجب قبولات | ٥,٨٣٣ | ٥,٤١٨ |
| مطلوبات أخرى | ٧١٨,٥٥٥ | ٩٧٠,٧٥٥ |
| مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء | ٣٤٢,٥٣٥ | ٢٨٨,٣٢٩ |
| قروض الدعم المرؤسة | ٤,٨١٩ | ٩,٥٨٨ |
| **مجموع المطلوبات** | **٣٤,١١٦,٤٤٨** | **٣٥,١٠٤,٩٠٨** |
| **حقوق المساهمين** | | |
| الرأسمال - أسهم عادية | ٣٢٢,٥٠٠ | ٣٢٢,٥٠٠ |
| علاوات إصدار الأسهم العادية | ٣٧٤,٠٥٩ | ٣٧٤,٠٥٩ |
| احتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونية واتفاقية) | ٢,٠٠٣,٧٠١ | ١,٨٣٩,٣٨٧ |
| احتياطات قابلة للتوزيع | ٧٠٣,٢١٨ | ٥٣٣,٧١٧ |
| الأدوات الرأسمالية اعتماد شراؤها | (٤,٤٣٤) | (٤,٤٣٤) |
| أرباح مدورة | ١,٤٣٣,٢٥١ | ١,٨١٥,٧٧١ |
| فائض إعادة تقييم العقارات | ١٤,٧٧٧ | ١٤,٧٧٧ |
| التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI) | ٣١٩ | ٣,٥١٦ |
| فروقات تحويل العملات الأجنبية | (٢٢١,٨٧٢) | (٢٠٥,٣٧٧) |
| حقوق الأقلية | ١٠٠,٠٠٢ | ١٠٢,١٨٥ |
| حسابات الأعباء والإيرادات / حصة المجموعة | ٠ | ٠ |
| **مجموع حقوق المساهمين** | **٤,٧٢٠,٥٤٠** | **٤,٧٩٦,٦٢٦** |
| **مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين** | **٣٨,٨٣٦,٩٨٨** | **٣٩,٩٠١,٥٣٤** |

| | للفترة المنتهية في غير مدققة ٢٠٢٢/١٢/٣١ | مدققة ٢٠٢١/١٢/٣١ |
|---|---|---|
| **العمليات المستمرة** | | |
| الفوائد والإيرادات المشابهة | ٢,٤١٤,٨٤١ | ٢,٥٩٧,٠٢ |
| الفوائد والأعباء المشابهة | (٢٤٩,١٠٢) | (٣٥٢,٠٨١) |
| **صافي الإيرادات من الفوائد** | **٢,١٦٥,٧٣٩** | **٢,٢٤٥,٢٢١** |
| الإيرادات من العمولات | ٣٠١,٤٣٤ | ١٧٧,١٢٤ |
| الأعباء من العمولات | (٤١٢,١٧٧) | (٤٣,٥٥١) |
| **صافي الإيرادات من العمولات** | **(١١٠,٧٤٣)** | **(٢٥٩,٤٢٧)** |
| صافي (خسائر) عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL) | (١,٣٤١,٩٤٥) | (٧٥١,٤٤٥) |
| صافي أرباح الإستثمارات المالية | ٤,٦٨٢ | ٧١٣ |
| إيرادات تشغيلية أخرى | ٤٣,٣٤٧ | ٤١,٥١١ |
| **مجموع الإيرادات التشغيلية** | **٧٥١,٠٨٠** | **١,٢٩٥,٥٣٣** |
| مؤونة الخسائر الإئتمانية المتوقعة | ٤٧٩,٩١١ | (١٨٩,١٢٦) |
| خصومات على القروض | (١,٩١٨) | (٤٣,٩٨٥) |
| **صافي الإيرادات التشغيلية** | **١,٢٣٣,١٢٣** | **٥٦٢,٤١٢** |
| أعباء المستخدمين | (٨١٩,٩٢٦) | (٢٥٠,٨٢١) |
| أعباء تشغيلية أخرى | (٣٥٣,٧٣١) | (١٨٠,٦٤٠) |
| إستهلاكات ممتلكات، معدات وموجودات حقّ الإستخدام | (٢٩,١٨١) | (١٩,٨٣١) |
| إطفاء الأصول غير المادية | (١,٦٤٠) | (١,٨١٨) |
| **مجموع الأعباء التشغيلية** | **(١,٢٠٣,٨١٤)** | **(٥٢٣,١١٠)** |
| **الأرباح التشغيلية** | **٢٩,١٠٩** | **١٠٠,٣٠٢** |
| مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء | (٤٣) | ٠ |
| صافي أرباح بيع الممتلكات والمعدّات | ٧١٩ | ١٥٧ |
| **النتائج قبل الضريبة من العمليات المستمرة** | **٣٠,٧٨٥** | **١٠٠,٤٥٩** |
| الضريبة على الأرباح | (٢٣,٨٤٤) | (٤٤,٦٥١) |
| **النتيجة بعد الضريبة من العمليات المستمرة** | **٧,٤٤١** | **(٤٤,١٩٣)** |
| النتيجة بعد الضريبة للنشاطات المتوقفة أو قيد التصفية | - | ١٥٠,٨٥١ |
| **النتائج الصافية / أرباح** | **٧,٤٤١** | **٦,١٥٨** |
| حصة المجموعة / أرباح | - | - |
| حصة الأقلية / أرباح | ٧,٤٤١ | ٦,١٥٨ |

ملاحظة المصرف:

إن المصرف ملزم بتطبيق تعاميم مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ٢٠٨ منه، لذا تقيّد المصرف باحتساب الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة وفق النّسب المحددة في الملحق رقم ٦ لتعميم مصرف لبنان رقم ٤٤، كما تمّ تعديله بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٣ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٠، مع ضرورة الاشارة الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية والمالية في الاسواق واستمرار حالة عدم التوافق على خطة إنقاذية للنهوض المالي والاقتصادي، ما يؤدي الى صعوبة في تقدير حجم التأثيرات السلبية للأزمة الراهنة على البيانات المالية وذلك بحسب المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

الحدث

# سيل الأسلحة النوعية يتعاظم
# الغرب لروسيا: مستعدّون لِما بعد أوكرانيا

وليد شرارة

من النادر أن يتمّ تناول الدعم العسكري المقدّم من دول الغرب لأيّ جهة «حليفة»، بـ«شفافية» شبيهة بتلك السائدة اليوم حيال دعم أوكرانيا. حرصت الأطراف الغربية المختلفة، عند اتّخاذها قرارات ضخّ الأسلحة إلى هذا البلد، بما فيها الأسلحة النوعية التي مثّل إرسالها تحدّياً للخطوط الحمر الروسية، على أن يصاحب ذلك تطبيل إعلامي يهدف إلى إبراز مدى تصميم الغرب الجماعي على مساندة كييف «حتى النصر». لكن الإشكالية الفعلية تكمن في تقديم تعريف لهذا «النصر» يحظى بإجماع المسؤولين الأميركيين والغربيين، وجيوش الخبراء والمحلّلين العاملين لحسابهم و/أو المروّجين لأطروحاتهم. فما يتّضح عند مراجعة مواقف جميع هؤلاء، ليس غياب إجماع كهذا فقط، بل التباين الكبير، إلى حدّ التناقض في ما بينهم أحياناً، عند تحديد الأهداف النهائية للحرب الدائرة حالياً.

تسارعت الخطوات التصعيدية من قبل دول «الناتو» في الآونة الأخيرة. فبعد موافقة الدول المذكورة على تسليم كييف دبابات ثقيلة يتراوح عددها إلى الآن بين 120 و140 دبابة (ليوبارد - 2) ألمانية، و«أبرامز» أميركية، و«تشالينجر» البريطانية، قرّرت واشنطن مدّها بصواريخ «GLSDB» الأميركية التي يصل مداها إلى 150 كلم، أي صواريخ طويلة المدى، وقبلت باريس بتسليمها راداراتٍ فرنسية من الجيل الجديد قادرة على كشف أهداف جوية معادية في دائرة قطرها 200 كلم. إضافة إلى كلّ ذلك، فإن الحديث عن منح أوكرانيا طائرات مقاتلة، بات رسمياً مع زيارة وزير الدفاع الأوكراني، أوليكسي ريزنكوف، إلى فرنسا، والإعلان عن إمكانية إعطاء بلاده مقاتلات «ميراج 2000»، وأيضاً عن احتمال موافقة إدارة جو بايدن على قيام دول تمتلك طائرات «أف 16»، كبولندا وهولندا، بتقديمها إلى كييف، على الرغم من رفض بايدن، خلال مؤتمر صحافي عقده الإثنين الماضي، أن تبادر بلاده مباشرة إلى خطوةٍ كهذه.

الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا يتطوّر كمّاً ونوعاً. وبموازاة ذلك، ترتفع حدّة تصريحات بعض القادة العسكريين الأطلسيين، والتي لم تعُد تتردّد في التطرّق إلى فرضية الصدام المباشر مع موسكو. ففي مقابلة مع التلفزيون البرتغالي، اعتبر الأميرال الهولندي روب بوير، رئيس اللجنة العسكرية لـ«الناتو»، وهي الهيئة العسكرية الأعلى للحلف، أن هذا الأخير أصبح جاهزاً لمثل صدام كهذا. قال بوير إن «الناتو يواجه تهديداً من روسيا التي تتحرّك باتّجاهه، في توقيت من اختيارها، وليس أمامنا سوى الاستعداد لذلك». بطبيعة الحال، فتح كلام بوير الباب أمام التأويلات حول الظروف التي قد تفضي إلى السيناريو المُشار إليه، وما إذا كان استهداف موسكو لأحد بلدان «الناتو» هو الذي سيقود إليه، أو أن المبادرة إلى التدخل في النزاع الدائر على أرض أوكرانيا في حال تقهقر جيشها أو مقابل هجوم روسي، ضمن منطق استباقي، هو المعنى الفعلي الذي قصده المسؤول «الأطلسي». الأكيد حالياً هو أن تقدير الموقف الذي شاع في أوساط القادة السياسيين والعسكريين الغربيين، وروّجته أبواقهم الإعلامية، حول قرب اندحار الجيش الروسي من أوكرانيا، بعد انسحابه من خاركيف وخيرسون، قد ثبت افتقاده إلى الحدّ الأدنى من الجدية، وأن الطرف الروسي استعاد المبادرة وأضحى يتقدّم مجدّداً في ساحة المعارك ولو ببطء، وضمن «استراتيجية قضم تدريجي»، قبل استكمال استعداداته للهجوم المضادّ الكبير مع نهاية الشتاء. هذه الوقائع الميدانية، وليس الأماني

> **ترتفع حدّة تصريحات بعض القادة العسكريين الأطلسيين، والتي لم تعُد تتردّد في التطرّق إلى فرضية الصدام المباشر مع موسكو**

الوهمية بانتصار أوكراني «حاسم»، هي على الأغلب ما يفسّر النقلة النوعية في مستوى المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا.

السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه في ظلّ ما يرجّح أن يكون صراعاً طويلاً يصعب استشراف تداعياته المباشرة وغير المباشرة المتعدّدة الأبعاد الجيوسياسية والجيو-اقتصادية بالنسبة للقيادة الأميركية، هو ذلك المرتبط بمدى انسجام مثل هذا السيناريو مع الأولويات الاستراتيجية لواشنطن ومصالحها العليا. تقرير صادر عن مؤسسة «راند»، الوثيقة الصلة بـ«البنتاغون»، في كانون الثاني الماضي، يحمل في عنوانه، «تجنّب الحرب الطويلة» إجابة أولية على السؤال المتقدّم. يرى معدّا التقرير، صامويل شاراب وميرندا بريب، أن إطالة أمد الحرب، وما يستتبعه من خسائر بشرية ومادّية بالنسبة لروسيا، يزيد من احتمالات استخدام الأخيرة للأسلحة النووية التكتيكية، وأيضاً من إمكانيات صدام مباشر بينها وبين حلف «الناتو». وفي المقابل، يعتقد الكاتبان أنه في حال استمرار النزاع من دون تدخّل غربي مباشر، ستنجح روسيا في التقدّم ميدانياً مجدداً، والسيطرة على أراضٍ تقع خارج «الدونباس»، فيما الأكلاف الاقتصادية المترتّبة على استمرار الحرب بالنسبة للولايات المتحدة والبلدان الغربية، فضلاً عن بقية دول العالم، مرشّحة للتفاقم هي الأخرى، بخاصة في ما يتعلّق بارتفاع أسعار الطاقة والحبوب. وإلى جانب ما تقدّم، ينبّه شاراب وبريب إلى أن توزّط الولايات المتحدة في إدارة هذه المواجهة والتعامل مع نتائجها ومفاعيلها، سيحدّان من قدرتها على التفرغ لأولوية «منافستها الاستراتيجية» مع الصين.

العمل على تجنّب الحرب الطويلة، والبحث عن سبيل لوقف المعركة الجارية، وإن لم يتضمن أسساً لتسوية دائمة، هو ما يدعو إليه لايل غولدشتاين، الباحث في «معهد الدراسات البحرية حول الصين» في كلية الحرب البحرية الأميركية، في مقال بعنوان «هل تتّجه حرب أوكرانيا نحو حلّ على النمط الكوري؟»، على موقع «ريسبونسيبل ستايت كرافت». البراغماتية الغالبة على مقاربة غولدشتاين، وكذلك على تقرير «راند»، تعكس بلا ريب رأي تيّار وازن في البنتاغون والجيش الأميركي لا يحضّ على إيجاد مخرج من المأزق الراهن في أوكرانيا «حقناً للدماء» و«حرصاً على الإنسانية»، بل لأن المخاسر بالنسبة للولايات المتحدة، بنظر هؤلاء، تفوق المرابح، ولأن الصين ستكون المستفيد الرئيس من مثل هذا الوضع. ولن تنجح النبرة العالية والخطب الحماسية حول ضرورة «انتصار الديموقراطيات» في حجب الحقائق التي تُظهرها موازين القوى في الميدان.

تسارعت الخطوات التصعيدية من قبل دول «الناتو» في الآونة الأخيرة (أ ف ب)

# موسكو تحفّز هجماتها: تقدّم ثابت في دونباس

موسكو - الأخبار

تقترب الحرب الروسية في أوكرانيا من إنهاء عامها الأول، على وقع متغيّرات كبيرة لمصلحة موسكو في جبهة دونيتسك، حيث تشتدّ المعارك على أكثر من محور، وسط إقرار الجانب الأوكراني بأن الوضع يزداد صعوبة. وتتركّز المعارك خصوصاً في مدينة أرتيوموفسك (باخموت)، ولا سيما في الأحياء الشمالية، وفي شمال شرقي وجنوب المدينة، حيث أصبح الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة إلى القوات الأوكرانية. ومع اقتراب القوات الروسية من تطويق باخموت، وفق ما تؤكد قوات «جمهورية دونيتسك الشعبية» الموالية للروس، يبقى أمام القوات الأوكرانية الطريق السريع المؤدّي إلى تشاسوف يار، والذي تُنقل عبره التعزيزات العسكرية للجنود في المدينة المحاصرة. وقد أكد الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أن الوضع في باخموت وأوغليدار وكراسني ليمان وغيرها من جبهات دونباس، «صعب جدّاً ويزداد تعقيداً»، إذ تدرك كييف أن الإبقاء على أرتيوموفسك تحت سيطرتها، أمر بالغ الصعوبة، وهو ما تبنّته إشارة مستشار الرئيس، ميخائيل بودولاك، إلى أن بلاده «تدفع ثمناً باهظاً» للدفاع عن المدينة.

ويشير خبراء عسكريون روس، في هذا السياق، إلى أنه «أمام القوات الأوكرانية فرصة، الآن، للانسحاب عبر الطريق السريع إلى تشاسوف يار»، في حين أن أمام كييف خيارَين صعبَين: فإمّا الدفع بآخر جندي لمحاولة الإبقاء على سيطرتها على المدينة في انتظار وصول الدبابات الغربية وخصوصاً «ليوبارد 2» الألمانية، وإمّا الانسحاب من المدينة لإنقاذ قواتها والاستعداد لهجوم مضادّ في الربيع. ويحذّر الخبراء من أن عامل الوقت لا يصبّ في مصلحة الأوكرانيين، خصوصاً في حال نجاح القوات الروسية في السيطرة على باراسكوفيفكا - وذلك مرجّح في الأيام القليلة

> **هدّد ميدفيديف بـ«حرف ما تبقّى من أراض أوكرانية في حال شنّ هجوم على شبه جزيرة القرم»**

المقبلة -، وتحرّكها جنوباً على طول خط السكك الحديد إلى محطة ستوبكي، ما سيعني عملياً استحالة سحْب القوات المحاصرة من المدينة. وفي هذا الإطار، نقلت مجلة «إيكونومست» عن قائد عسكري أوكراني في المدينة، قوله إنه «لو كان القرار يعود إليه، لكنت تخلّيت عن المدينة». وتلفت، نقلاً عن قيادات أخرى في باخموت، إلى أن قوات كييف «ليست لديها أسلحة كافية لشنّ هجوم مضادّ واسع النطاق»، والذي يعتمد على ثلاثة عوامل: الطقس، واستعداد القوات، وإمدادات الدبابات الغربية. ومن جهتهم، قال مسؤولون أميركيون وأوروبيون، لوكالة «بلومبرغ»، إن القادة الغربيين نصحوا كييف بالتخلّي عن أرتيوموفسك حالياً، واللعب على الوقت لتجميع القوات وانتظار وصول دبابات «ليوبارد 2» من أجل شنّ هجوم مضادّ في الربيع.

لكن، في المقابل، يُجمع خبراء روس على أن سقوط هذه المدينة بأيّ شكل «يعني انهيار خطّ مواجهة القوات المسلّحة الأوكرانية في جبهة دونباس»، بعدما حشدت كييف في جبهة باخموت عدد قوات ضخماً بشكل «تخطّى كلّ الحدود المعقولة في العلوم العسكرية». كذلك، وبالنظر إلى وتيرة تقدّم القوات الروسية، فإنه لن يكون لدى نظيرتها الأوكرانية الوقت لإنشاء المنطقة الدفاعية المطلوبة حول تكتّل سلافيانسك - كراماتورسك - كونستانتينوفكا. وتترافق هذه التطوّرات الميدانية، مع حشد الغرب كلّ إمكاناته لتزويد أوكرانيا بالأسلحة المطلوبة، من دبابات وصواريخ بعيدة المدى، وسط تشديد روسيا على أنها ستستخدم هي الأخرى إمكاناتها وقدراتها للردّ على هذه الخطوات. وعلى رغم تأكيد موسكو أن تسليح كييف بالدبابات لن يغيّر من معادلات الميدان، إلّا أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وجّه تحذيراً إلى الغرب من أن ردّ بلاده على التهديدات، «لن يقتصر على المدرّعات وحدها»، مشدّداً أنه «على الجميع فهم ذلك».

وبالتوازي، يتزايد الحديث عن نيّة كييف شنّ هجوم على شبه جزيرة القرم، مع إعلان القائم بأعمال وزير الداخلية الأوكراني، إيغور كليمينكو، عن بدء تشكيل ألوية هجومية خاصّة، من الجيش والشرطة وحرس الحدود الأوكراني، «للاستيلاء على شبه جزيرة القرم ودونباس». ويترافق ذلك مع حزمة مساعدات عسكرية أميركية جديدة إلى أوكرانيا بقيمة 2,2 مليار دولار، تتضمّن خصوصاً قنابل صغيرة من نوع «GLSDB» متّصلة بصواريخ يتمّ إطلاقها من الأرض ويصل مداها إلى 150 كيلومتراً، من شأنها أن تمنح القوات الأوكرانية قدرة على استهداف الخطوط الخلفية للقوات الروسية ومخازن الذخيرة البعيدة من خطوط التماس، وفق بيان وزارة الدفاع الأميركية. وقال الناطق باسم «البنتاغون»، باتريك رايدر، إن «واشنطن ترى أن لتقديم كييف إمكانية استخدام قذائف بعيدة المدى في شبه جزيرة القرم».

وردّاً على هذه التطوّرات، هدّد رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، بـ«حرق ما تبقّى من أراض أوكرانية تحت سيطرة كييف في حال شنّ هجوم على شبه جزيرة القرم»، مبيّناً، في تصريحات صحافية، أن «ردّنا يمكن أن يكون بكلّ الوسائل. لقد قال هذا بالتأكيد رئيس روسيا». وأوضح ميدفيديف أن بلاده لا تضع لنفسها أيّ قيود، واعتماداً على طبيعة التهديدات، «فهي مستعدّة لاستخدام جميع أنواع الأسلحة... وفقاً لوثائقنا العقائدية، بما في ذلك أساسيات الردع النووي... يمكنني أن أؤكد لكم أن الإجابة ستكون سريعة وصارمة ومقنعة».

(أ ف ب)

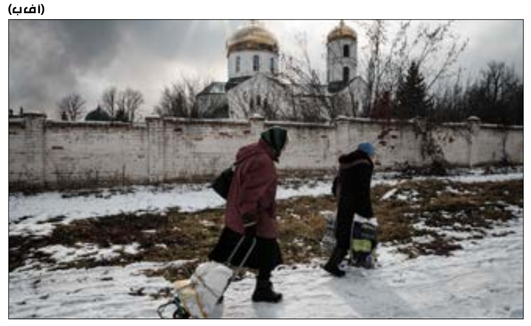



الصين

# «لُغز» المنطاد الصيني: بكين تنقل المعركة إلى السماء؟

دفعت أزمة المنطاد الصيني، العلاقات الصينية - الأميركية إلى مستوى جديد من التأزيم، عبّر عنه خصوصاً موقف «البنتاغون» الذي جزم بأن المنطاد أُطلق لأغراض «استطلاعية وتجسّسية». تؤكد بكين عدم صحّتها. وبين التهويل الأميركي، وما قابله من تهوين صيني، ترتسم علامات استفهام كبيرة حول المهمّة الحقيقية لـ«المنطاد - الأزمة». إلّا أن هناك من يرى أن غمز بكين (المفترض) من سماء واشنطن، ربّما يعني أنها تودّ القول إن عصراً جديداً من توازن الردع قد انبثق.

خضر خروبي

منذ القمّة التي عُقدت بين الرئيسَين الأميركي جو بايدن، والصيني شي جين بينغ، في بالي الإندونيسية، على هامش فعاليات «قمّة الدول العشرين الكبرى» (G20)، في تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، لم يتغيّر واقع العلاقات الصينية - الأميركية المتوتّر، ولا سيما على خلفية الوضع في تايوان، وبسبب ما تعتبره واشنطن دعماً صينياً للحرب الروسية في أوكرانيا. والأكيد أيضاً، أنه لم تكن تَنقص العلاقات الثنائية عوامل تفجير إضافية، عبّر عنها تواتر الأنباء عن تحليق منطاد صيني على ارتفاعات شاهقة فوق أراضي الولايات المتحدة، وتحديداً منطقة مونتانا، التي وصلها قادماً من جزر ألوتيان، شمال المحيط الهادئ، عبر أراضي كندا، من دون أن تُعرف تفاصيل دقيقة حول نقطة انطلاقه.

أزمة المنطاد، الذي روّجت واشنطن مزاعم عن قيامه بـ«مهامّ تجسّسية» لمواقع عسكرية حسّاسة، وهو الأمر الذي نفته بكين مؤكدة «الطابع العلمي السلمي» لتلك المهامّ، أعادت العلاقات الأميركية - الصينية إلى مربّع التوتّر. فالواقعة التي باغتت إدارة الرئيس الأميركي، أستبقت زيارة لوزير خارجيته، أنتوني بلينكن، إلى العاصمة الصينية، بكين، هي الأولى من نوعها منذ عام 2018، وكانت مقرّرة بهدف البحث في الملفّات الخلافية بين أكبر اقتصادَين في العالم، مع المسؤولين الصينيين.

ومنذ الساعات الأولى لورود الأنباء، بدا واضحاً، في ضوء تصريحات أركان إدارة بايدن، وعدد من أعضاء الكونغرس، من الحزبَين «الجمهوري» و«الديموقراطي»، المستنكرة لما عدّوه «عملاً مُزعزعاً للاستقرار»، و«انتهاكاً لسيادة البلاد»، حجم الريبة، والعدائية تجاه الصين في أوساط النخبة السياسية في واشنطن. فمن جهته، جزم الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية، باتريك رايدر، بأن بكين أطلقت المنطاد لأغراض «استطلاعيّة وتجسّسية» فوق أراضي بلاده، في حين كان السناتور «الجمهوري» عن ولاية أركنساس، توم كوتون، في عداد المطالبين بإلغاء زيارة بلينكن. أمّا رئيس مجلس النواب، كيفن ماكارثي، فقد ناشد بايدن عدم السكوت إزاء ما جرى، داعياً إلى عقْد جلسة استماع عاجلة لرئيسَي لجنتَي الاستخبارات في غرفتَي الكونغرس لبحث واقعة المنطاد، على أن تُعقد «لجنة المراقبة الحكومية» في مجلس النواب الأميركي جلسة إحاطة للغرض نفسه اليوم الإثنين. وفي الاتجاه نفسه، أصدر عضوا ما تُعرف بـ«لجنة الصين» في مجلس النواب، وهما النائب «الجمهوري» مايك غالاغر، وزميله «الديموقراطي» وراجا كريشنامورثي، بياناً مشتركاً أدانا فيه الخطوة الصينية، واعتبرا أنها «لا تعكس تغييراً حقيقياً في سياسة» بكين.

وبين التهويل الذي طبع ردّ الفعل الأميركي حيال الأزمة، وما قابله، حتى الآن، من تهوين عبّر عنه الجانب الصيني، الذي وصل إلى حدّ إبداء الأسف، والإقرار بأن المنطاد «انحرف بصورة غير مقصودة عن مساره المقرّر خلال مهمّته البحثية الخاصّة في مجال الأرصاد الجوية»، ترتسم علامة استفهام كبيرة حول المهمّة الحقيقية لـ«المنطاد - الأزمة». فبالتوازي مع الإعلان عن إسقاطه

> **ربّما تودّ الصين القول إن عصراً جديداً من توازن الردع قد انبثق**

بعد تتبّعه لعدّة أيام، وفور خروجه من فوق أراضي الولايات المتحدة في اتّجاه مياهها الإقليمية، بصاروخ «جو - جو» أُطلق من طائرة «إف-22»، تزايدت التساؤلات حول طبيعة مهمّة المنطاد. رسمياً، سارع مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية، إلى القول إن الدراسات التي أجرتها واشنطن على المعدّات في المنطاد الصيني، أظهرت أنها «تُستخدم لمهمّات التجسّس والاستطلاع». وفي هذا الصدد، تضاربت التحليلات والاستنتاجات حول فحوى الرسالة التي أرادت الصين توجيهها إلى الأميركيين، وأيّ مهمّة أُوكلت إلى المنطاد، الذي تمهّلت إدارة بايدن في إسقاطه نزولاً عند رأي عدد من القادة العسكريين، بزعْم الخشية من إلحاق الأذى بالمدنيين الأميركيين.

بالتأكيد، ثمّة من يتبنّى الرواية الرسمية لواشنطن، ويذهب إلى إثباتها من خلال القول إن بكين تعمّدت إطلاق المنطاد في اتّجاه الأراضي الأميركية، بهدف تجميع صور دقيقة لا توفّرها عادة الأقمار الاصطناعية الحديثة، ولا سيما أن تكلفة إطلاق المنطاد هي أقلّ بكثير من إطلاق قمر اصطناعي تجسّسي. وربطاً بما أفصحت عنه وزارة الدفاع الأميركية، واستناداً إلى تتبّع خطّ سَير المنطاد، وتحليقه فوق أراضي الولايات المتحدة وصولاً إلى ولاية مونتانا، تلفت بعض المصادر العسكرية الغربية إلى أن المنطقة المشار إليها بالتحديد تقع فيها واحدة من ثلاث قواعد أميركية حيث تتمّ صيانة وتشغيل صواريخ «3-Minuteman» البالستية، العابرة للقارات، ملمّحة إلى أن المؤسّسة العسكرية الصينية تُولي اهتماماً خاصّاً بمراقبة ما يدور في تلك الولاية الأميركية، الواقعة في الشطر الشمالي الغربي للبلاد، بهدف التوصّل إلى تحديد إحداثيّات دقيقة لمواقع قواعد الصواريخ البالستية في مدينة غرايت فولز هناك، كنوع من التحسّب لأيّ مواجهة عسكرية قد تندلع بين البلدَين.

وبحسب خبراء متخصّصين في تكنولوجيا الاتصالات، فإن أحد الأسباب التي تدفع الصينيين للركون إلى تكنولوجيا تجسّسية تعود إلى القرن الثامن عشر، يرجع إلى كون المناطيد عادة ما تحلّق على ارتفاعات تُراوح بين 24 ألف متر و37 ألف متر من سطح الأرض، خلافاً للأقمار الاصطناعية المحلّقة ضمن المدار المنخفض فوق سطح الأرض، أي على ارتفاع يُراوح بين 160 و2000 كيلومتر منه، ما يرجّح فرضيّة وجود مهمّة استطلاعية للمنطاد. وضمن الإطار نفسه، تهمس مصادر غربية بأن الغاية الحقيقية للصين من وراء إطلاق المنطاد، قد تقتصر على محاولة اختراق منظومة الاتصالات الأميركية، وبخاصّة تلك العاملة على التردّدات العالية، ذات الموجة القصيرة، وهو نطاق من الموجات الراديوية التي يمكن رصْدها بسهولة من خلال المنطاد، ما يمكن أن يقدّم خدمات استخبارية جليلة للقادة العسكريين الصينيين. وعلى رغم غياب إجابة جامعة داخل مؤسّسة «البنتاغون» حول السؤال المتعلّق بدواعي «الغزوة الصينية» للأجواء الأميركية، يميل البعض إلى تقديم تفسير سياسي بحت للأمر، يكاد يكون محاكاة معكوسة لأزمة طائرة التجسّس الأميركية التي أسقطتها الصين فوق أجوائها عام 2001، تريد القيادة الصينية من خلالها تذكير إدارة الرئيس بايدن، ومن خلفها الدوائر المتحكّمة بالسياسة الخارجية في واشنطن، أو ما يُعرف بـ«Establishment»، بضرورة أن تعي سريعاً حجم المتغيّرات المتلاحقة على مستوى العالم، بدءاً من حرب أوكرانيا. ومن بوابة الغمز من سماء الولايات المتحدة، ربّما تودّ الصين القول إن عصراً جديداً من توازن الردع قد انبثق، وإن تحرّكات السفن الحربية الأميركية قرب مياهها، ولا سيما في مضيق تايوان، الذي تعدّه مياهها الإقليمية، لن تبقى من الآن فصاعداً من دون ردّ.

**تقرير**

تحوّلت الخلافات المتزايدة بين إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، إلى العقبة الأكبر في طريق إعادة إحياء الاتفاق النووي، خصوصاً في ظلّ كثرة الملفّات والتقارير التي أصبحت في حوزة الهيئة الأمميّة، وآخرها قضيّة منشأة «فوردو»، حيث يُزعم إدخال طهران «تغييرات» على أجهزة طرد مركزي متطوّرة، للتخصيب عند نسبة 60%. ويضاف الخلاف المتقدّم خصوصاً، إلى ملفّ المواقع الإيرانية الثلاثة غير المعلَنة، فيما يستغلّ الغرب هذه الأحداث لتذكير الجمهورية الإسلامية بأن الخلافات بين الجانبَين تتعاظم، وبأن الطريق المؤدي إلى إعادة إحياء الصفقة النووية، لا يزال مسدوداً

## خلاف جديد ينضمّ إلى القائمة

# إيران - الغرب: إحياء «النووي» أكثر بعداً

طهران - **محمد خواجوئي**

في الوقت الذي لا يزال فيه ملفّ وجود آثار نووية في ثلاثة مواقع إيرانية غير معلَنة مطروحاً على طاولة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، من دون حلّ، تحوّل الوضع في منشأة «فوردو» النووية إلى نقطة خلاف جديدة مثيرة للجدل بين الجانبَين. وكانت الهيئة الأممية قد أعلنت، بداية الشهر الجاري، أن الجمهورية الإسلامية أدخلت تغييرات على أجهزة طرد مركزي متطوّرة من طراز «IR6» في «فوردو»، قادرة على إيصال نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60%، وهي نسبة النقاء الأقرب إلى المستوى الذي يمكّنها من تطوير سلاح نووي. ولتصنيع هذا السلاح، لا بد من تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 90%. وأنحت الوكالة باللائمة على طهران على خلفيّة التغيير الذي وصفته بـ«غير المعلَن»، بعدما «أدخلت تعديلاً جوهرياً على الربط بين مجموعتَين من أجهزة الطرد المركزي المتطوّرة لتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60% في محطة فوردو»، من دون إخطارها بذلك مسبقاً. وبحسب هذه الهيئة، فإن مفتّشيها اكتشفوا هذه «المخالَفة» خلال عمليّة تفتيش مفاجئة للمنشأة في 21 كانون الثاني/ يناير المنصرم.

وتعقيباً على ذلك، سارعت طهران إلى اتهام مفتّشي الوكالة باجتراح «خطأ» حول منشأة «فوردو» النووية، ولا سيما أن «نتيجة عمليات التفتيش في أيّ دولة، لا تُنشر على نطاق واسع بالسرعة التي نشرت فيها حول إيران». وبحسب وكالة «إرنا» الرسمية للأنباء، أعلن رئيس «مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية»، محمد إسلامي، أن بلاده وجّهت، أخيراً، رسالة إلى «الذرية» أشارت فيها إلى أن «أحد المفتّشين الذي أُوفد برفقة كبير ممثّلي منظومة الضمانات،

> **يتّخذ التصعيد بين إيران و«الوكالة الذرية» أبعاداً أوسع يوماً بعد آخر**

وتفقّد منشآتنا، قد أخطأ وقدّم تقريراً غير صحيح. ومع ذلك، قام المدير العام للوكالة الدولية بالإعلان عن هذا التقرير عبر وسائل الإعلام». وأضاف إن «هذا السلوك غير مهني وغير مقبول، ونأمل أن لا تستمرّ هذه الممارسة من قِبَل المدير العام للوكالة، لأنها تضرّ بصدقيته ومصدقية الوكالة».

وبالتزامن، حشرت كل من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، أنفها في الخلاف بين إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وأصدرت بياناً مشتركاً أشارت فيه إلى التقرير الأخير حول «فوردو»، معتبرةً أن «التغيير غير المعلَن يتعارض مع التزامات إيران بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة التي تتطلّبها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية». ووفق البيان المشترك، فإن ما تقوله طهران من أن هذا العمل تمّ عن طريق «الخطأ»، «غير كافٍ... نحن نحكم على تصرّفات إيران بناءً على تقارير محايدة وموضوعية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس على نواياها المزعومة».

وتكمن أهمية منشأة «فوردو» في أنها تقع داخل جبل بالقرب من مدينة قم في وسط البلاد، ويصل عمق أنفاقها داخل الصخور الحجرية حتى 90 متراً. وتتميّز «فوردو»، التي لم تعلن إيران عنها حتى أيلول/ سبتمبر 2009، بعد كشفها من قِبَل أجهزة الاستخبارات الغربية، بدرجة من الحساسيّة، استدعت اشتراط أطراف الاتفاق النووي المبرم في عام 2015، أن تقوم طهران بوقف التخصيب في هذه المنشأة بنسبة 20%، واستخدامها لإنتاج النظائر المستدامة بالتعاون مع الدول الغربية. لكن الولايات المتحدة انسحبت، في عام 2018، إبّان عهد دونالد ترامب، من الاتفاق، وأعادت تفعيل العقوبات المجمّدة ضدّ الجمهورية الإسلامية. ومع اشتداد هذه العقوبات، خفضت طهران، بعد سنة من الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، التزاماتها بموجب الاتفاق، فيما تقع أنشطتها غير المرخّصة في منشأة «فوردو»، في هذه الخانة.

ويتّخذ التصعيد بين إيران و«الوكالة الذرية»، أبعاداً أوسع يوماً بعد آخر، إذ يضاف إلى أزمة «فوردو»، إقدام إيران على تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 60%، والمحدَّدة بموجب «خطّة العمل الشاملة المشتركة» بأقلّ من 4%. من جهته، تطرّق المدير العام للوكالة، رافاييل غروسي، مراراً، إلى الإجراء الإيراني، معتبراً أن البلد الذي ليس له أغراض عسكرية، ليس في حاجة إلى التخصب بهذا المستوى، فيما قال أمام البرلمان الأوروبي، الأسبوع الماضي، إن الجمهورية الإسلامية جمعت ما يكفي من المواد النووية لصنع العديد من الأسلحة النووية، غير أن الوصول إلى هذه المرحلة، «عملية يتطلّب إنجازها بعضاً من الوقت». ومن بين الموضوعات الخلافية الأخرى بين الطرفَين، عثور مفتّشي الوكالة على آثار مواد مشعّة في ثلاثة مواقع إيرانية غير معلَنة، علماً أن الأخيرة تؤكد أنها قدَّمت «جواباً مقنعاً» للوكالة في هذا الخصوص. غير أن «الذرية» ترى أن الردّ المذكور «لا يعالج حالات الغموض»، والتي أسفرت، حتى الآن، عن إصدار ثلاثة قرارات في مجلس المحافظين تُندّد بإيران، ويمكن إدراجها ضمن أسباب وصول المحادثات الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي إلى طريق مسدود. من جهته، يقول غروسي إن من غير الممكن التأكد من سلمية الأنشطة النووية الإيرانية، ما لم تعطِ طهران أجوبة شفافة ومقنعة حول وجود آثار مواد مشعّة في منشآتها غير المعلَنة، وإن إحياء الاتفاق النووي يتوقّف على هذه القضيّة.

وفي ذروة التصعيد بين إيران و«الذرية»، تتّجه جميع الأنظار نحو الزيارة المرتقبة لغروسي إلى طهران، والمقرّرة في شباط الجاري. وبحسب المعلَن، فإن هذه الزيارة ستجري بهدف معالجة الخلافات بين الجانبين، غير أن تجربة الزيارات السابقة لمدير الوكالة ومساعديه إلى العاصمة الإيرانية، تؤكد أنها لم تفلح في ردم الهوة بينهما.

سارعت طهران إلى اتهام مفتشي الوكالة باجتراح «خطأ» حول منشأة «فوردو» النووية (أ ف ب)



**اليمن**

# عودة أميركية إلى «اليمن»: لماذا يتأخّر إعلان الهدنة؟

صنعاء - **رشيد الحداد**

تواصِل الدبلوماسية العُمانية بذل المزيد من الجهود على طريق إزاحة العقبات التي لا تزال تحول دون إعلان تمديد الهدنة في اليمن، على رغم توصّل الرياض وصنعاء إلى تفاهم على فصل الملفّ الإنساني عن الملفَّين العسكري والسياسي. وبالتوازي مع ذلك، يأتي إعلان وزارة الخارجية الأميركية عودة مبعوثها، تيم ليندركينغ، إلى المنطقة، ليثير الخشية من ضغط أميركي متجدّد في اتّجاه تكريس الوضع القائم، ومنع الإعلان عن اتّفاق نهائي. وفي هذا الإطار، لا تستبعد قيادات في صنعاء أن تضطرّ الرياض إلى التراجع عن التزاماتها والانقلاب على تفاهماتها مع «أنصار الله»، وخاصة أن المبعوث الأميركي سبق له أن تسبّب بإفشال اتّفاقات سابقة غير معلنة، أواخر تشرين الأول من العام الماضي، كما سبق لصنعاء أن اتّهمت واشنطن ولندن بإفشال جهود تمديد الهدنة.

وممّا يعزّز الأجواء التشاؤمية تلك، عودة الترتيبات العسكرية في المحافظات الخاضعة للتحالف السعودي - الإماراتي، وأحدثُها تشكيل ما يزيد على ثمانية ألوية عسكرية بقِوام أكثر من 20 ألف عنصر سلفي تحت مسمّى «درع الوطن»، ومنْحها صفة رسمية من قِبل رئيس «المجلس الرئاسي» رشاد العليمي، وكذلك رفض الحكومة الموالية لـ«التحالف» التراجع عن قراراتها الاقتصادية الأخيرة المتمثّلة في رفْع سعر الدولار الجمركي على الواردات التي تدْخل إلى ميناء عدن، والتي من شأنها مضاعفة معاناة اليمنيين. ويُضاف إلى ما تَقدّم، استمرار التصعيد العسكري السعودي ضدّ سكان القرى الحدودية مع جيزان في محافظة صعدة، وتأخّر الموافقة السعودية الرسمية على مطالب صنعاء المتّصلة بالملفّ الإنساني.

مع ذلك، تؤكد مصادر دبلوماسية في الحكومة الموالية للتحالف، لـ«الأخبار»، استمرار الجهود الإقليمية والدولية لتذليل الخلافات، مستدركةً بأن تلك الجهود التي كانت حقّقت تقدّماً في مسار السلام، لا تزال من دون نتائج عملياتية حتى الآن، في وقت دعا فيه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، جبرائيل فينالیس، وسفراء عدد من الدول الأوروبية، خلال زيارتهم أواخر الأسبوع الماضي لمدينة عدن، إلى دعم المساعي الهادفة إلى إحلال السلام. أمّا في صنعاء، ومع دخول الشهر الرابع منذ انتهاء الهدنة من دون إعلان تمديد جديد لها، ومرور نحو شهر على الحراك الدبلوماسي المكثّف الذي رفع سقف التوقّعات الشعبية برفع الحصار عن

> **نفت قيادات في صنعاء توقّف المشاورات بين الأخيرة والرياض**

مطار صنعاء وميناء الحديدة وصرف المرتّبات من دون استثناء، فقد نفى عضو الوفد المفاوض، حميد عاصم، الأنباء عن توقّف المشاورات بين صنعاء والرياض، منبّهاً في الوقت نفسه إلى أن «أنصار الله لا تملك المزيد من الخيارات في هذا الجانب، فإمّا السلام الشامل أو العودة إلى الحرب»، مؤكداً «رفْض صنعاء طلب الرياض بخصوص المنطقة العازلة على الحدود اليمنية السعودية بعرض 30 كلم». بدوره، توقّع وزير الدولة في حكومة الإنقاذ، عبد العزيز البكير، «انفراجة وشيكة» خلال الأيام القادمة، وقال، في تغريدة، إن هناك مؤشّرات إلى استجابة السعودية لمطالب «أنصار الله»، وهو ما سيتيح إعلان الاتفاق والشروع في تنفيذ بنوده.

ومع اقتراب انعقاد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة مستجدّات الأوضاع في اليمن منتصف الشهر الجاري، حيث من المقرّر أن يقدّم المبعوث الأممي إحاطته الدورية بشأن الجهود الأخيرة لإحياء الهدنة وفقاً لجدول أعمال الجلسة الذي أُقرّ الأربعاء الماضي، أعلنت الولايات المتحدة بدء مبعوثها إلى اليمن جولة جديدة في المنطقة تشمل الإمارات وعُمان والسعودية، قائلةً إن ليندركينغ سيحثّ الأطراف كافة على تكثيف مشاركتهم مع الأمم المتحدة لإطلاق عملية سياسية يمنية - يمنية، يمكن أن تنهي الحرب بشكل دائم. وفي هذا الإطار، شدّد المبعوث الأميركي على ضرورة اغتنام أطراف الصراع فرصة التهدئة للبدء بهذه العملية، لافتاً، في كلمة بمناسبة مرور عامين على تعيينه، إلى أن الهدنة ساعدت على تهيئة الظروف لمفاوضات سلام شاملة.

يعزّز الأجواء التشاؤمية، عودة الترتيبات العسكرية في المحافظات الخاضعة لـ«التحالف» (أ ف ب)

**العراق**

# مراجعة للتجربة «الحَراكية»: المستقلّون «ذابوا» داخل الأحزاب

تَجد الحركات والأحزاب السياسية العراقية الناشئة، المسمّاة «مستقلّة»، نفسها محاصَرة بالشكوك في أنها تقوم بتنفيذ أجندات القوى السياسية التقليدية بصورة غير علنية. إذ استطاع «الإطار التنسيقي» «شراء أصوات بعض المستقلّين» في مقابل منْحهم مناصب حكومية، فيما ذهب آخرون منهم إلى معسكر المعارضة، ليلتحقوا بركب تحالفات جديدة مع «التيّار الصدري»

بغداد - **فقار فاضل**

كثيرة هي الجهات التي خاضت الانتخابات النيابية العراقية، في تشرين الأول 2021، تحت غطاء تمثيل حراك «تشرين»، أو مَن يُعرفون بـ«المستقلّين». وحصلت، في مجملها، على 48 نائباً، ليتّضح لاحقاً أنها لا تمانع للمساومة مع الأحزاب التقليدية المتّهمة بالفساد والمحاصصة، سواء تلك الحاكمة منها أو المعارضة، في مقابل حصولها على مكاسب شخصيّة أو حزبية، بحيث برز تشكيك بنوايا الأحزاب والقوى المستقلّة التي تقول إنها تمثّل احتجاجات «تشرين» الشعبية، بعدما اعتبرت جماهيرها أنها خُذلت. وبين الحين والآخر، تتعرّض «القوى المستقلّة» إلى انشقاقات وتفكُّك لقيادات وأعضاء بارزين من أحزابها، والسبب هو عدم خروجها بموقف موحّد إزاء مسألة التحالفات والائتلافات مع التيّارات السياسية الأخرى، وهو ما دفع بعض المستقلّين ليكونوا مع تلك القوى. وتتمثّل الأحزاب والحركات المستقلّة بـ: حركة «امتداد» التي يتزعّمها النائب علاء الركابي (أكبر تكتّل مدني)؛ و«الجيل الجديد» برئاسة شاسوار عبد الواحد؛ و«إشراقة كانون» التي يتزعّمها حيدر المطيري، بينما توجد حركات كـ«صوت المستقلّين»، و«تحالف العراق المستقلّ»، و«الكتلة الشعبية»، وحركة «نازل آخذ حقّي»، وحركة «وعي» الوطنية، و«البيت العراقي»، وغيرها التي انبثقت أيضاً من الحراك «التشريني» عام 2019.

> **فكرة المستقلّين انبثقت من أحزاب السلطة بعدما انزعج الجمهور العراقي من وجودها**

وعن أسباب تمكّن الأحزاب التقليدية من استمالة بعض «المستقلّين»، تقول النائبة في البرلمان والقيادية في حركة «الجيل الجديد»، سروة عبد الواحد، إن «الأحزاب الفاسدة دائماً ما تحاول أن تُرغّب المستقلّين بكلّ الطرق من خلال عرض الامتيازات والمناصب، لكن بعضنا رفض والبعض الآخر ذهب معها». وتشدّد على أن «الجيل الجديد لن يجتمع مع هذه الأحزاب الحاكمة، إلّا في حال تقديمها لورقة إصلاح حقيقية»، واصفةً تجربة المستقلّين في العراق بـ«البدعة»، ذلك أنه «ليس هناك شخص واحد مستقلّ لأن كلّ شخص فينا لديه في النتيجة وجهة نظر ورؤية وموقف. وهذه المواقف غير مستقلّة، لأن الشخص المستقلّ يكون مع هذه الجهة اليوم، وربّما سيكون ضدّها غداً». وتأسّف عبد الواحد، لجرّ بعض «المستقلّين» إلى أجندات سياسية معيّنة أو في اتجاه التحالف مع «الإطار التنسيقي»، لنَيْل مناصب وتحقيق رغباتهم التي يطمحون إليها. وترى أن هؤلاء «لم ينجحوا في الاختبار، ولهذا نرى عددهم قليلاً جداً وقد لا يتجاوز الأربعة أو خمسة أشخاص»، لافتة إلى أن «قسماً كبيراً منهم اجتمعوا تحت مظلّة تحالف عراق المستقبل، وهم مع النائب الأول (لرئيس مجلس النواب) محسن المندلاوي، التابع للإطار التنسيقي. وبالتالي ذهبوا إلى الإطار وحصلوا على مناصب رئاسة اللجان النيابية. وتجربة المستقلّين سيئة بالنسبة إلى إعادة الثقة للمواطن».

من جهته، يؤكد النائب المستقلّ في البرلمان، باسم الغرابي، أن «جميع المستقلّين، للأسف الشديد، لم يتوحّدوا في إطار رؤية مشتركة لترتيب مستقبلهم السياسي. وبالتالي فقدنا أهمية وجودنا في معالجة قضايا كبرى جئنا من أجلها وهي أيضاً قضايا قواعدنا الجماهيرية»، مضيفاً أن «المستقلّين، فقدوا أهميّتهم في العمل السياسي، وفي النتيجة، يُراد لهذه التجربة أن تفشل. والآن، الكتل الكبيرة تعمل على هذا الشيء، خاصّة وأن الذين يدّعون الاستقلالية أصبحوا اليوم في كنف الأحزاب الكبيرة». أمّا القيادي في حركة «امتداد»، مسعد الراجحي، فيبيّن، من جانبه، أن «الأحزاب التقليدية، ومع بداية الانتخابات، قامت بتأسيس أحزاب وشخصيّات ظِلّ تُصدّر نفسها للمشهد العراقي على أنها مستقلّة. وهي بالأصل تابعة لها بنسبة 60%. وأما الـ40 % الباقية، فعبارة عن أشخاص يُطلِق عليهم القانون تسمية مرشّح فرد وليس مستقلاً، باعتبار أن لديهم أجندات». وفي ما يخصّ تحالف بعض الأحزاب والحركات الناشئة مع «التيّار الصدري»، يقول الراجحي إنه «لا مانع من الحديث مع مقتدى الصدر بشرط وجود ضمانات حقيقية. وأن تكون هناك حوارات بين الجميع»، مضيفاً أن «اتفاق حركة امتداد مع التيّار الصدري، سياسي وليس عقائدياً، لأنّنا مع حكومة الأغلبية. ولذلك مَن يأتي ويتناغم وينسجم مع حكومة أغلبية نحن نكون مؤيدين للفكرة». ويتوقّع حصول ائتلاف مع «الصدريين» «في حال وجود ضمانات، كتطبيق قانون الأحزاب الرقم 36 لعام 2015، وضمان تسليم القَتَلة اللصوص إلى المحاكم، وتعديل الدستور، وتغيير شكل النظام. فالتحالف مع الصدر سياسي وليس عقائدياً وبما يرضي الشارع العراقي».

متظاهرون عراقيون يطالبون بخفض سعر الدولار في بغداد (أ ف ب)

بعض الباحثين يعتبر أن فكرة المستقلّين انبثقت من أحزاب السلطة، بعدما انزعج الجمهور العراقي من وجودها في العملية السياسية. ويعتبر الباحث في الشأن السياسي، داوود القيسي، أن «تلك الأحزاب قامت بتدوير الوجوه بشخصيّات تزعم أنها مستقلّة ولها استقلاليتها في القرار، لكن هي أصلاً متحزّبة ودخلت الانتخابات بقوائم وأسماء مستقلّة. وهذا ما توهّم به بعض الناخبين العراقيين». ويشير إلى أن «نسبة المستقلّين في العراق لا تتجاوز الـ1%، وأغلبهم ينحدر من الإطار التنسيقي والتيّار الصدري وتيار الحكمة وغيرها من الكُتل الحزبية التي تتربّع على عرش السلطة منذ عام 2003». ويرى القيسي أن «الحركات والأحزاب المستقلّة حديثة العهد منقسمة إلى قسمين: الأول تابع لحكومة الإطار، والآخر يقول إنه معارض لكنه مع التيّار الصدري. ما لمسناه أخيراً هو أن التيّار بدأ يتّفق مع الرافضين لحكومة الإطار من الأحزاب والحركات الاحتجاجية للنزول بتظاهرات تندّد بأداء وعمل الحكومة، وخاصّة في مسألة ارتفاع سعر صرف الدولار».

وعلى هذا المنوال، يؤكد السياسي العراقي عضو حزب «المرحلة» المنحلّ، سيف الخالدي، أن «بعض الشخصيّات تدّعي أنها مستقلّة، لكنها تابعة لـ«التنسيقي» منذ البداية، إلّا أنها دخلت بعناوين أخرى لأن الشارع، وبعد اندلاع تظاهرات تشرين، كان قد عرّى الأحزاب السياسية، وخاصة التقليدية، فصار لفظ حزب أو متحزّب أشبه بوصمة عار، ما دفع بعض القوى التقليدية لاعتماد استراتيجية جديدة وهي مواكبة مطالب المحتجّين وخلْط الأوراق عليهم وتشتيت أصواتهم». ويُضيف أن «المستقلّين الثابتين على مواقفهم، وهم قلّة قليلة، تعرّضوا إلى الانتقام من الإطار نتيجة موقفهم، كالنائبَين سجاد سالم وعلاء الركابي. كما تعمّد الإطار إقصاءهم من اللجان البرلمانية المهمّة للتضييق عليهم وعزْلهم داخل البرلمان». ويعتقد الخالدي أن تجربة المستقلّين «فشلت نتيجة عدم توحيد الرؤى والمواقف والقرارات، وهذا كان واضحاً في بيانات الحركات والأحزاب الرسمية». كما يرى أن «أغلب القوى المستقلّة الجديدة، وخاصّة التشرينية، قد مالت إلى كفّة التيّار الصدري بغضاً بالإطار التنسيقي، لكن في الوقت الحالي، تهاوت لأنها لم تقاوم أمام رياح الإرادات السياسية والأحزاب الكلاسيكية المتصارعة على السلطة والنفوذ».

سجّل السنغالي الحاج مالك الهدف الثاني للانصار ورفع رصيده الشخصي الى 19 هدفا (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

# الدوري يكسر برودة الطقس: مواجهات قوية منتظرة

نهاية اسبوع باردة مناخياً، لكن حامية وصاخبة كروياً في الجولة الأخيرة من ذهاب سداسيّتي الاوائل والاواخر في الدوري اللبناني لكرة القدم. والتي لم تتغيّر صورة الصدارة في كلٍّ منها، في وقتٍ يبدو فيه ان تنافجها ستخلط الاوراق في المراكز الاخرى. وايضاً في ما خصّ حسابات المدربين

## العهد يواجه الغازية اليوم

عقد المدير الفني لفريق العهد السوري رأفت محمد (الصورة) مؤتمراً صحافياً عشية مباراة الفريق مع الشباب الغازية اليوم عند الساعة 14,15 في جونية في ختام المرحلة الخامسة من ذهاب الدورة السداسية، بحضور مدافع الفريق أندرو صوايا. وتحدث رأفت عن تقارب مستوى الفرق في الدوري، والدليل هو النتائج المتقاربة التي تشهدها المباريات.

وعن أهمية مباراة اليوم وتحضيرات الفريق، أجاب المدير الفني لفريق العهد «أنه يجب الفوز في مباراة اليوم لكي نستمر في المنافسة على المركز الأول، كما تحدث عن العامل السلبي في المباراة وهو الطقس الذي يصعّب المباراة أكثر».

وعن الإصابات التي تعرّض لها الفريق، أجاب محمد أن عدداً من اللاعبين قد يغيبون عن المباراة بسبب الإصابة أو بسبب حالات مرضية، إلا أن لا شيء مؤكّد حتى الآن.

ثم تحدث اللاعب أندرو صوايا، فأكّد أن الفريق يحضّر جيداً للمباراة، وشدّد على ضرورة الفوز لإبقاء المنافسة على المركز الأول.

رمى مدرب الأنصار جمال طه بورقة نجم خط الوسط نادر مطر على أرض الملعب بعدما فاجأ الجميع بعدم إشراكه أساسياً، فكان دخوله نقطة تحوّل واضحة بإضافته الهجومية حيث هدد المرمى وحرّك اللعب قبل أن يتوّج مجهوده بهدف ثالث.

هدف طمأن الأنصار وأثار قلق ملاحقيه لأنه بقي من دون هزيمة، وبدا بإصرار رهيب لعدم التفريط في النقاط، ليترك لهم مواعيد صعبة عند مواجهته.

«الزعيم» صنع الضجيج بانتصاره، لكن الضجة أطلت من مكان آخر عندما أعلن رئيس نادي شباب الساحل سمير دبوق هجر اللعبة اعتراضاً عمّا اعتبره ظلماً تحكيمياً يلحق بفريقه الذي برأيه كان يستحق الحصول على ركلة جزاء بعد كرة مشتركة بين مهاجمه النيجيري بوبي كليمنت ومدافع الأنصار الماليائي إيشاكا ديارا.

فوز الأنصار وضع ضغطاً بلا شك على النجمة الذي وقف والعهد على بُعد نقطتين منه قبل انطلاق المرحلة، وهو ما بدا واضحاً من خلال اداء لاعبي «النبيذي» الذين طاردوا هدفاً مفاجئاً سجله البرج في الشوط الثاني من لقائهما بواسطة يوسف عنبر.

النجمة، رغم التعادل، خرج خاسراً من هذه المباراة، أوّلاً لأنه أصبح على مسافة 4 نقاط من المتصدّر، وثانياً لأنه يعلم بأنه بنسبة كبيرة سيخسر الوصافة اليوم لأن العهد حامل اللقب مرشح بقوة لتخطي الشباب الغازية عندما يلتقيه الساعة 14,15 في جونية.

### اللبناني حاضر بقوة

صحيحٌ أنه لا يمكن ظلم اللاعبين بسبب أداء بعضهم المتذبذب خلال اللقاء أو بسبب عدم تقديم البعض الآخر الأداء المنتظر، وذلك في ظل جوّ عاصف وأرضية ملعب صعبة. لكن الأكيد أنه من كان يفترض منهم صناعة الفارق فشلوا في هذا الأمر، وسط انتقادات واسعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي طالت الثلاثي الأجنبي، مقابل إشادات بالوافد الجديد كريم أبو زيد الذي أنقذ بشجاعته فريقه من الخسارة بهدف توّج من خلاله مجهوده الكبير خلال المباراة حيث كان أفضل لاعبيها برأي الكثيرين تماماً، كما كانت الحال في غالبية المباريات التي خاضها منذ وصوله الى الفريق قبل انطلاق السداسية.

مستوى أبو زيد أكد جودة مستوى اللاعب اللبناني عندما يستفيد من الثقة الممنوحة له، وهي المسألة نفسها التي يمكن أن نجدها في ما يفعله التضامن صور الذي استكمل الموسم من دون أيّ لاعب أجنبي، متمسكاً بصدارة سداسيّة الأواخر بعدما حقق فوزاً كبيراً على الصفاء 4-1، بإهداف حملت توقيع اللبناني النشأة الفلسطيني الجنسية عدنان سلوم، حسن قعفراني، جواد كوثراني، وكريم منصور، بينما سجّل هدف الصفاء الوحيد مهاجمه السنغالي ادرامي دياللو.

خسارة كادت تُدخل الصفاء في حالة توتر لولا الفوز الذي حققه طرابلس على الإخاء الأهلي عاليه 3-1 ليبقى في المركز الثاني في هذه السداسية بفارق نقطة واحدة خلف «سفير الجنوب»، وليخطو طرابلس بثبات نحو البقاء في الدرجة الأولى حيث يتقدّم على الحكمة والصفاء بفارق 5 نقاط، وعلى الإخاء والسلام بفارق 9 نقاط.

### شربل كريّم

بإمكان أيّ أحدٍ أن يحدّد اسم بطل الدوري، وبإمكان أيّ أحدٍ أن يحدّد اسمي الفريقين الهابطين الى مصاف أندية الدرجة الثانية.

أيّ أحد يعني أيّ فريق، وهو ما أثبته الأسبوع الخامس في السداسيّتين، انطلاقاً من المباراة الافتتاحية في سداسية الأوائل، وتلك التي أقيمت قبل نهاية الأسبوع في سداسية الأواخر، وكرّر خلالها السلام زغرتا فوزه على الحكمة هذا الموسم.

الحديث عن المباراة الأولى التي جمعت بين الأنصار وشباب الساحل يطول، فهي سجّلت حلقة جديدة في مسلسل الأثارة الذي عرفته البطولة منذ فصل الفرق الأولى عن نظيرتها الأخرى، حيث ارتفع مستوى المباريات التي عرفت تقلبات في النتائج.

هذا في موازاة الأخذ في الحسبان أنّ أيّ نتيجة سلبية يمكن أن تضعف أو تقضي على آمال أيّ فريق في الفوز باللقب، وهو ما حصل مع شباب الساحل إثر سقوطه أمام الأنصار 1-3 بعد ظهر السبت في جونية.

### خسارة وهجرة للعبة

هنا كاد زين فران يغيّر من المعادلة ويلحق بالفريق الأخضر خسارته الأولى هذا الموسم، لكن الأنصار تمتّع مجدداً بشخصية البطل، إذ ما إن عادل نجم الساحل نظيره الأنصاري حسن معتوق في عدد الأهداف هذا الموسم (7 أهداف) حتى ردّ عليه الأخير بمعادلته في عدد التمريرات الحاسمة (6 تمريرات) عندما أهدى زميله التونسي حسام اللواتي هدف التعادل بكرة عرضية.

الواقع أن الساحل أكد مرّة جديدة هذا الأسبوع أنه يستحق أكثر ممّا هو عليه حالياً بالنظر الى الكرة الجميلة التي يقدّمها بقيادة مدربه الصربي دراغان يوفانوفيتش، لكن العنصر الأجنبي لا يبدو مساعداً تحديداً من الناحية الهجومية، وذلك في ظل تقديم النيجيري أندرو إيكيفي أداءً جيداً دفاعاً.

هذا بعكس الأنصار الذي لا يزال يتفوّق على خصومه بفضل «سفاحه» السنغالي الحاج مالك تال الذي أضاف الهدف الثاني، معادلاً رقمه الأفضل الذي سجله في موسم 2018-2019 عندما وقّع أيضاً على 19 هدفاً.

كل شيء في هذه المباراة لُعب وحُسم في الشوط الثاني الذي شهد أكثر من نقطة تحوّل. ففي شوط المدربين،

> رئيس الساحل يهجر اللعبة اعتراضاً على ما اعتبره ظلماً يلحق بفريقه



## الرياضي بطلاً لدورة دبي

أحرز الرياضي لقب دورة دبي الدولية بكرة السلة بفوزه على فريق دينامو بفارق نقطة واحدة 86-85 في النهائي المجنون الذي لم تحسم نتيجته إلا في الثانية الأخيرة من اللقاء. ولم تتوقف غلة الرياضي عند لقب البطولة، إذ أحرز لاعبه وائل عرقجي لقب أفضل لاعب في الدورة وزميله أمير سعود لقب أفضل مسجّل. أما من جهة دينامو فقد أحرز مدربه جاد الحاج لقب أفضل مدرب في الدورة ولاعبه أحمد إبراهيم لقب أفضل مسجل للرميات الثلاثية في البطولة. علما أن إبراهيم لم يستطع إكمال المباراة حيث خرج مصابا في الربع الثالث وكان لخروجه تأثير كبير على فريقه حيث انقلبت الحال ونجح الرياضي في قلب تأخره مستغلاً نجومية أمير سعود بشكل رئيسي ووائل عرقجي إضافة إلى خبرة إسماعيل أحمد.

## وفيات

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
**ملحم إبراهيم المكحل**
**(أبو غسان)**
زوجته زينة الشيخ خليل صادق الخطيب
أولاده الإعلامي غسان، رحاب (المديرة العامة للمركز العربي الدولي للتواصل والتضامن)، غالب، مامون (رئيس جمعية شبيبة الهدى، منسق الأنشطة في تجمع اللجان والروابط الشعبية)، عماد، محمد، ماجدة، هيثم، علي واحمد
إخوته المرحوم عباس، المرحوم محمد، المرحوم علي، المرحوم مهدي وحسين
أخواته المرحومات نعيمة، فاطمة، خديجة، زينب، وطفه، رحمه، رقية، ليلى
تقبل التعازي في بيروت يوم الثلاثاء في 7 شباط 2023 من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مركز أمن الدولة.

## إعلانات رسمية

**إعلان**
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية غير العادية تاريخ 2019/2/1 تقرر بتاريخ 2023/1/31 حل الشركة التخصصية القابضة ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها محمد خالد قوبر وشطب قيدها من السجل التجاري.
حيث هي مسجلة تحت الرقم /1902664/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /2841757/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان

**إعلان قضائي**
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين سما سموري ومي أبو زيد المستدعى ضدهما: أحمد خليفة رضا خليفة وحسين خليفة رضا خليفة المجهولي محل الإقامة لاستلام نسخة عن الأوراق رقم 2023/1920 المقامة من مها عفيف خفاجة وكيلها المحامي حسين صبحي قرقماز بموضوع قسمة عقارية للعقار /840/ من منطقة الغازية العقارية وإتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيسة القلم
سلام الغوش

**إعلان قضائي**
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين سما سموري ومي أبو زيد المستدعى ضدهما: أحمد خليفة رضا خليفة وحسين خليفة رضا خليفة المجهولي محل الإقامة لاستلام نسخة عن الأوراق رقم 2023/1920 المقامة من مها عفيف خفاجة وكيلها المحامي حسين صبحي قرقماز بموضوع قسمة عقارية للعقار /840/ من منطقة الغازية العقارية وإتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيسة القلم
سلام الغوش

## مبوب

### مطلوب

مطلوب سيدة أو آنسة تجيد الطباعة (عربي وإنكليزي) وخبرة محاسبة.
مار الياس هاتف:
03/880080 - 01/506861

بوندسليغا

## حميد جيتش ينتقد نوير

انتقد اللاعب البوسني السابق والمدير الرياضي الحالي لنادي بايرن ميونيخ الألماني لكرة القدم، حسن صالح حميدجيتش، الحارس الدولي مانويل نوير (الصورة) مؤكداً أنه وضع «مصالحه الشخصية فوق مصالح النادي» عقب التصريحات الإعلامية الأخيرة لحامي عرين منتخب «دي مانشافت» المصاب حالياً.

وكان نوير الذي احتفل أخيراً بعيد ميلاده الـ 37 وفي مقابلتين مع الموقع الرياضي المتخصص «ذي أتلتيك» والصحيفة اليومية الألمانية «سودويتشه تسايتونغ»، انتقد بشدّة إقالة مدرب حراس المرمى منذ 2011 وصديقه المقرب توني تابالوفيتش، من قبل إدارة النادي البافاري في 24 الشهر الحالي.

قال الحارس الألماني الدولي الذي سيبقى بعيداً من الملاعب حتى نهاية الموسم الحالي بسبب كسر في ساقه اليمنى تعرض له جراء ممارسته رياضة التزلج «كانت ضربة بالنسبة

لي، بينما أنا كنت منهاراً. بدا الأمر كما لو أن قلبي قد اقتلع».

لم تقل تصريحات نوير استحسان حميدجيتش إذ ردّ خلال مقابلة مع صحيفة «بيلد آم زونتاغ» أمس الأحد بأن «خيبة الأمل» التي عبّر عنها نوير بشأن إقالة تابالوفيتش «تؤثر علينا أيضاً، لأن مانويل وضع مصالحه الشخصية فوق مصالح النادي».

وأضاف «أفهم أن يتأثر مانويل شخصياً. لكن بصفته قائد الفريق، كنت أتوقع موقفاً مختلفاً منه». مؤكداً أن «القرار الصعب» بشأن تابالوفيتش لا علاقة له بنوير و«قد شرحنا له الأمر». وتأتي تصريحات نوير قبل 10 أيام من الموقعة بين العملاق البافاري وباريس سان جرمان الفرنسي على ملعبه «بارك دي برانس» في ذهاب دور ثمن النهائي من مسابقة دوري أبطال أوروبا.

واعتبر حميدجيتش أن الخلاف الدائر هو، إلى جانب المواجهة المنتظرة في المسابقة القارية الأم، «قضية أخرى مهمة للغاية يجب حلها مع مانويل». وختم قائلاً «إذا كانت هناك عواقب، سنناقشها أولاً مع مانويل».

## استراحة

### كلمات متقاطعة 4238

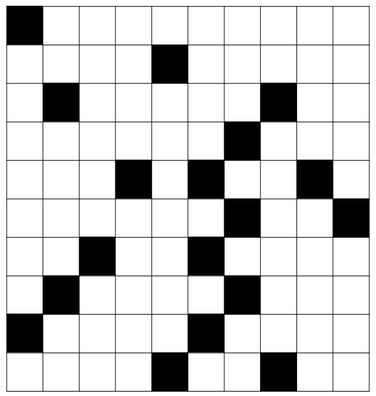

**افقيا**
1- شاعر وأديب لبناني راحل – 2- مدينة روسية – مضيق في المحيط الهندي بين ماليزيا وسومطره – 3- أغلظ أوتار العود – نوع سمك – 4- يحرك – ماء عذب – 5- أخو الأب – أدخل – 6- راحة اليد – إقليم إيطالي – 7- مدينة إيطالية – في القميص – نفر من الظلم – 8- مدينة نيجيرية – من الخضر – 9- أمير بالأجنبية – رتبة عسكرية – 10- خاصتي – طعم الحنظل – من الحيوانات

**عمودياً**
1- جزة عظيمة – كبرى مدن الشرق القديم – 2- عاصمة توغو – جزيرة إيطالية – 3- بحر – من النباتات – 4- لدغ – مادة قاتلة – 5- مقدّس ومخصص للعبادة – 6- فنان لبناني – 7- قبور – يرصد العدو – 8- من الموسيقيين – لعاب الفم – 9- صوّت الضعف – ياتي بعده – إحسان – 10- المواظبة على الطلب بإصرار متكرر

### حلول الشبكة السابقة

**افقيا**
1- سنجنل – روما – 2- بمام – مشروم – 3- غجريات – ثري – 4- فم – لوفر – ون – 5- راح – زل – صنم – 6- يلدز – س ت و ي ش – 7- السفير – 8- جدار – حقّ – 9- بر – لوغانو – 10- ثور – نورا

**عمودياً**
1- سيغفريد – بث – 2- جمجمال – جرو – 3- نار – حدّاد – 4- جميل – زلال – 5- اوز – سرور – 6- متفلسف – 7- رش – تيران – 8- ورث – صور – نو – 9- موروني – حور – 10- امين مشرق

### sudoku 4238

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 3 | 6 | 1 | | | 9 | 2 | |
| 1 | | | | 2 | | | | 3 |
| | | 4 | | 5 | | | | 8 |
| | 8 | 2 | 9 | 6 | | 5 | | |
| | | | | | | | | |
| | 1 | | | 8 | 5 | 6 | 7 | |
| 5 | | | 8 | | | | | |
| 2 | | | | | 1 | 8 | | 6 |
| | 4 | 7 | | 9 | | 3 | | 2 |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 4237

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | 9 | 4 | 2 | 7 | 8 | 3 | 1 | 6 |
| 1 | 8 | 2 | 6 | 3 | 9 | 7 | 5 | 4 |
| 6 | 7 | 3 | 1 | 4 | 5 | 2 | 8 | 9 |
| 7 | 4 | 8 | 5 | 6 | 1 | 9 | 2 | 3 |
| 3 | 6 | 1 | 4 | 9 | 2 | 8 | 7 | 5 |
| 2 | 5 | 9 | 7 | 8 | 3 | 6 | 4 | 1 |
| 9 | 3 | 7 | 8 | 5 | 4 | 1 | 6 | 2 |
| 4 | 2 | 6 | 9 | 1 | 7 | 5 | 3 | 8 |
| 8 | 1 | 5 | 3 | 2 | 6 | 4 | 9 | 7 |

### مشاهير 4238

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

رجل دين لبناني (1869-1954). مؤسس أول الفرق الكشفية في البلاد العربية باسم الكشاف العثماني

6+7+3+4+5=8 = عالم بأصول الشريعة ■ 2+1+10 = في آلة العود ■ 9+11 = بواسطتي

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ادخار ديفيدز

سينما

## «آل فايبلمان» مرشّح لتسع جوائز أوسكار

# ستيفن سبيلبيرغ عثر على الحياة في السينما

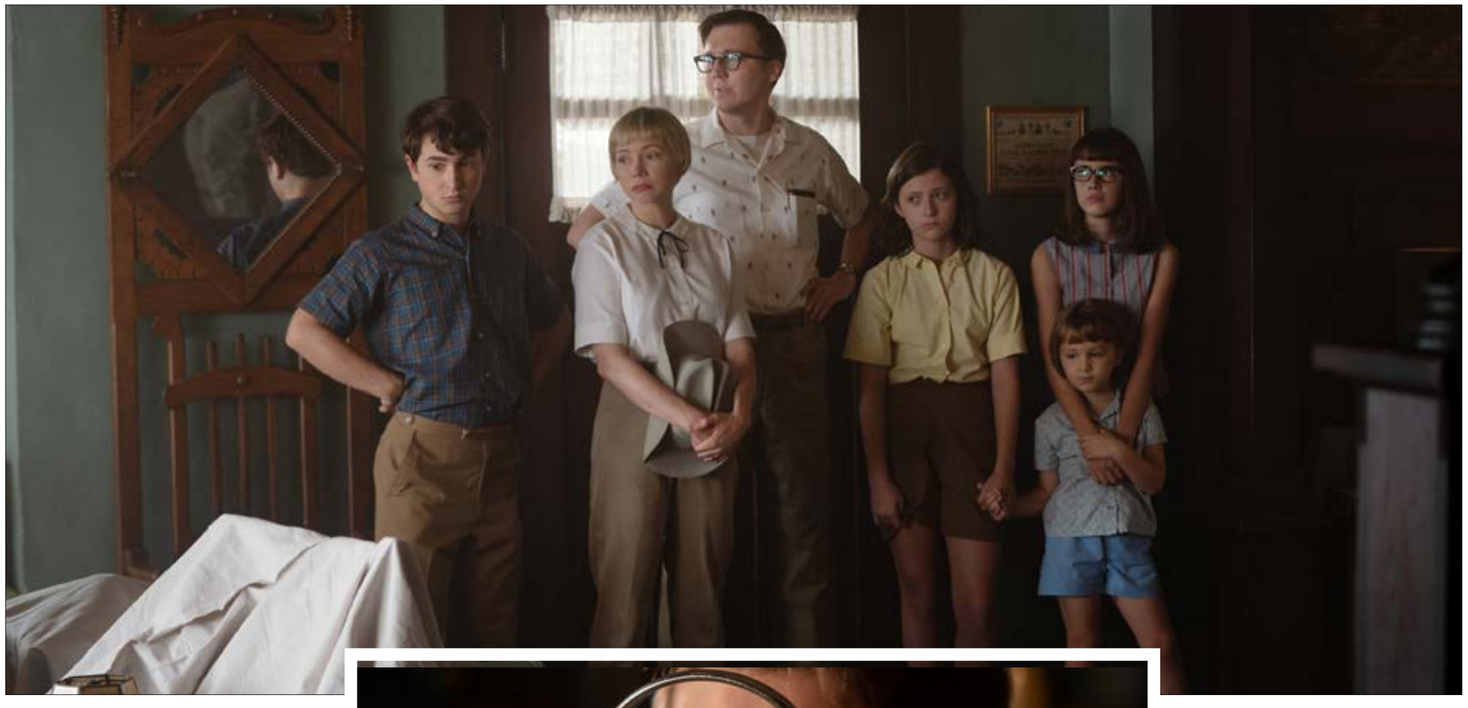

شفيف طبارة

عندما تكون السينما، نهج حياة، الملجأ والكذب والحقيقة... عندما تكون حاجة، وأكثر من مجرد حلم لشخص ما وحقّقه... في هذه الفسحة بلا شك، نجد ستيفن سبيلبيرغ وفيلمه الأخير The Fabelmans، الرجل الذي قال إنه لم يصدق الحقيقة التي تقولها عيناه، ويصدق فقط ما تقوله له الأفلام. في جديده لا يُعيد مقولته فقط، بل يرينا إياها بأعيننا، ويوضح كيف أن الصورة والسينما هما الدين الوحيد الذي يؤمن به. السؤال هنا ليس «ما هي السينما؟» ولكن

**على الرغم من أن الفيلم شخصي للغاية، فإنه يظل بعيداً عن فخاخ الغطرسة والتمركز حول الذات**

أين ولماذا يتقاطع الفن (السينما في هذه الحالة) مع الحياة؟ حياة تصبح فيها الكاميرا أداة لفهمها والتعامل معها، وسيلة للسؤال والمجازفة في الجواب. إن استحضار البدايات وتطور أحد أهم المخرجين في التاريخ، في فيلم صنعه بنفسه عن نفسه، هي تجربة تصيب قلب السينما مباشرة، كما هي الحال في المشهد الأخير من الفيلم، حيث يختتم سبيلبيرغ شريطه بمزحة بصرية تؤكد أنه فهم كل شيء عن السينما، ووصية قالها له العظيم جون فورد (ديفيد لينش)، حيث كل شيء في الصورة أو الواقع يتوقف على مكان الأفق.

«آل فايبلمان» (مرشّح لتسع جوائز أوسكار من بينها أفضل فيلم، وأفضل مخرج، وأفضل سيناريو...) ليس أقل من ذاكرة سبيلبيرغ الشخصية. للمرة الأولى يخصص أحد أهم المخرجين في تاريخ السينما، فيلماً لرواية طفولته وسنوات المراهقة. سيرة ذاتية عن حياته الخاصة لا تشبه الوصية كثيراً بقدر ما هي نوع من البوح يعود فيه إلى المكان الذي يشعر به بالحماية والأمان: العائلة والسينما. بحنين وحبّ، يعالج علاقته مع والدته ووالده (توفي كلاهما على التوالي عامَي 2017 و2020)، ووجهة نظره النقدية حول معنى أن يكبر معهما (وربما اليوم يفهمهما بشكل أكبر). فيلم عن معضلات العائلة وأفراحها ومصاعبها، عن اكتشاف المشكلات والصدمات النفسية والأسرار من خلال التصوير، وحلّها ومعالجتها بالسينما، عن علاقة الفنان بالعائلة (من أجمل مشاهد الفيلم الحديث بين سام والعم بوريس (جود هيرش، مرشح لأفضل ممثل مساعد)، وكيف يمكن للفن وخاصة لصانع الأفلام أن يفصل نفسه عن عائلته ويصبح مراقباً لها لمحاولة فهمها. الحب هو الموضوع الرئيسي، من الأسرة إلى الرومانسية والشغف بالسينما دائماً، حيث تتنافس أنواع الحب المختلفة وتغذي بعضها البعض. من الواضح أن سبيلبيرغ نشأ محاطاً بالحب، حتى في اللحظات الصعبة، وأيضاً حب السينما هو قوة ساحقة أصبحت أكثر بكثير من مجرد هروب من الواقع. ميشيل ويليامز وبول دانو يؤدّيان والدي سام في أداء ينحرف قليلاً عن الواقعية ليلائم الاحتياجات الخاصة لوجهة النظر التي يتم سرد القصة من خلالها. والده المهندس ووالدته الموسيقية التي تركت حلمها لتعتني بالأسرة، لا يتحدث أي منهما لغة الآخر العاطفية والعقلية، لكنهما يبذلان قصارى جهدهما في الترجمة حتى ينتهي هذا الجهد بتوسيع الصمت بينهما. ستيفن سبيلبيرغ في الفيلم، يدعى سام فايبلمان. في المشهد الأول، بالكاد يبلغ ثماني سنوات وهو على وشك دخول السينما للمرة الأولى. أول شيء يراه سام على الشاشة (مشهد تحطّم القطار في فيلم «أعظم عرض على وجه الأرض» (1952) لسيسيل ديميل) سيترك بصمة عليه مدى الحياة. ترى سام منبهراً بالسينما بشكل متزايد. يتعلم شيئاً فشيئاً التصوير والمونتاج، وقبل أي شيء يكتشف حقيقة غير متوقعة من خلالهما هو تمزق عائلته ووقوفه دائماً إلى جانب والدته المحببة وغير المستقرة. تبدأ حياة سام، ويرويها لنا الأسطورة نفسه. وعندما يصل أخيراً إلى لوس أنجليس، يشعر أكثر من أي وقت مضى بمصيره السينمائي.

هناك جانبان رئيسيان في القصة: عائلته والسينما. على الرغم من أنّ كليهما متشابك، إلا أن هناك لحظات ينفصلان فيها ويخيران الشيء نفسه. سيجد سام قريباً أن السينما قادرة ليس فقط على تحريك مشاعرنا، ولكن أيضاً على كشف الحقائق وإخفاء العيوب وتمجيد الأكاذيب وإظهار ليس فقط من نحن، ولكن أيضاً من يمكن أن نكون. يكتشف سام، مثل سبيلبيرغ، في وقت باكر جداً أن مفتاح السينما يكمن في المونتاج. ما يبقى في الفيلم وما يُقصّ منه. يتشابك نضج سامي الفني بشكل لا ينفصم مع تطور التكنولوجيا، وأيضاً مع تاريخ عائلته. سبيلبيرغ بإحساس كبير يوضح أن الصبي أصبح أكثر وعياً بذاته الإبداعية في اللحظات الحاسمة، وهذه اللحظات لا تنفصل عن الطريقة التي يراقب بها عائلته وتفكّكها البطيء. إذا كان الطفل الصغير يريد فقط إعادة إنشاء ما رآه في السينما بمساعدة فيلم 8 مم، فإن هذا الإنشاء يمثل بالفعل توثيقاً وإعادة تجميع واقع عائلي ينهار إلى أجزاء. والشاب الذي هو الآن في المدرسة الثانوية، يستخدم بوعي فيلم 16 مم، يخلق واقعاً جديداً تماماً. بهذه الطريقة، فإن النبض المكرر يجعل التعامل مع المونتاج يبدو بسيطاً وطبيعياً ومرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالأحاسيس، وطريقة تفسيرها وفي الوقت نفسه التعامل معها، أو إنشاء أحاسيس جديدة مغايرة عن الواقع كما فعل في فيلم رحلة المدرسة إلى الشاطئ الذي عرضه للتلاميذ. من الأفلام القصيرة التي صوّرها سام مع أخواته ثم أصدقائه فرفاقه في المدرسة، تظهر كيف أنه عرف من خلال الصورة فك شيفرة العواطف ومواجهة عالم الكبار والتصالح مع الطفل الذي كان في السابق، ومواجهة آلامه القديمة والجديدة وقلقه وأي صعوبة يواجهها في الحياة.

الفيلم هو بيان فخم حول التردد والتأني والتفكير الكبير في دور السينما، والتعامل معها وعلاقتها بالحياة. وعلى الرغم من أن الفيلم شخصي للغاية، فإنه يظل بعيداً عن فخاخ الغطرسة والتمركز حول الذات التي سقطت به أفلام مماثلة صدرت حديثاً. «آل فايبلمان» هو تحفة سبيلبيرغ الجديدة، مراجعة للذات مليئة بالتواضع. فيلم مختلف عن كل شيء صنعه المخرج. وعلى الرغم من أن بصمته الدقيقة للغته السينمائية واضحة ومدروسة دائماً، إلا أنّ «آل فايبلمان» يعطي شعوراً بأن المراهق والطفل داخل الرجل الذي يبلغ 76 عاماً هو من صنع الفيلم، فمن الممكن تماماً أن نشعر بشغف المخرج ينزف من كل صورة وكل إطار. يصنع ستيفن سبيلبيرغ الأفلام ويذهب إلى السينما لا للهروب من الحياة، لكن للعثور عليها، وفيلمه الجديد خير مثال على ذلك. لم يُظهر لنا نفسه على أنه العاشق للسينما الذي شاهد كل الأفلام، ولا يمكن أن يمضي يوم إلا ويشاهد فيلماً أو اثنين، بل أظهر لنا ما هو أعمق من مجرد حب، هو طريقة التفكير من خلال الصورة التي يحبّ أن يصنعها. ما قاله لنا سبيلبيرغ في الفيلم وطريقة تعامله الفكرية مع السينما التي ولدت من حب لا محدود لها، هو ليس هروباً من الحياة ولكن طريقة لممارسة عواطفنا والتعلم وإضفاء العمق إلى أيامنا. يوضح سبيلبيرغ كيف أن السينما أكثر من مجرد هواية أو حتى مهنة. إن صانع الأفلام يغير الحياة والمشاعر والمفاهيم والمسارات. يؤكد كيف أن بعض الحقائق لا يمكن أن تُرى أو يُنظر إليها إلا من خلال الضوء السينمائي. إحدى أهم اللقطات في الفيلم هي تلك التي تظهر سام الصغير وهو يعرض الصور على يده. صانع الأفلام المستقبلي، يحمل حرفياً عالماً بين يديه. سيرة سبيلبيرغ الذاتية عاطفية من دون أن تكون مبتذلة أو نوستالجية كما تحب هوليوود. قصة طفولته وشبابه رأيناها من خلال عيني سبيلبيرغ نفسه، أو في الواقع، ما سمح لنا برؤيته.



ذاكرة الفن السابع

# «عطر امرأة»: آل باتشينو لا يُنسى

نزار نمر

يصعب على المرء تقرير من أين يبدأ عندما يريد التكلّم عن الفيلم الوحيد الذي نال آل باتشينو جائزة «أوسكار» لدوره فيه. يمكن وضع «عطر امرأة» (1992) في خانة، وكلّ شيء آخر متعلّق بالسينما في خانة أخرى. قليل جدّاً أن نرى سيناريو منتقى بهذه الدقّة وإنتاج لا يلاحق التفاصيل فحسب، بل تفاصيل التفاصيل أيضاً. ويعود الفضل الأكبر في تشكيل هذا الانطباع لآل باتشينو نفسه. وللمفارقة يعوّض فقدان شخصيّته في الفيلم لحاسّة البصر، عبر جذب كلّ الأنظار إليه (حرفيّاً، كما سنرى في الفيلم). مستحيل أن يكون آل باتشينو في أيّ من المشاهد وألّا يحدّق المُشاهد إليه، إذ يفرغ كلّ ما في جعبته من احتراف للتمثيل وكاريزما وغموض وتشويق. ببساطة، الفيلم فيلم آل باتشينو بامتياز، يجمع فيه كلّ مواهبه التي كان أظهرها في سلسلة «العرّاب»، مع تحسينها ومن ثمّ الإضافة عليها.

الشريط الذي يمتدّ على 157 دقيقة هو نسخة محدّثة من فيلم Profumo di donna (1974) للمخرج الإيطالي دينو ريسي، الذي بدوره اقتبس عمله من رواية «عتمة وعسل» لجيوفاني أربينو. لكنّ نسخة 1992 مختلفة تماماً؛ تُدخل المُشاهد في أدقّ تفاصيل حياة شخص فقد بصره، حتى تجعله يشعر بكلّ ما يشعر به ذاك الشخص. إذ تدور قصّة الفيلم حول الكولونيل الأميركي المتقاعد فرانك سليد (آل باتشينو) الذي فقد بصره في حرب فيتنام، وهو يُقيم مع أقاربه لكنّه منعزل عنهم بعض الشيء. يحتاج الكولونيل إلى أحد يساعده في تسيير حياته، فتوظّف له ابنة أخته الطالبَ الجامعي تشارلز سيمز (كريس أودونيل) الذي يدرس بمنحة جامعية ويريد المال للسفر إلى أوريغون كي يمضي الوقت مع عائلته خلال فترة الأعياد. لكن سرعان ما يكتشف تشارلز أنّ الكولونيل سليد مدمن على الكحول وسريع الغضب وبائس ولا يمكن التنبّؤ بما يفكّر به، إذ يقرّر فجأة الذهاب إلى نيويورك واصطحاب تشارلز معه. لكنّ تشارلز يتعلّم قراءة الكولونيل شيئاً فشيئاً، ويكتشف ما ينوي فعلاً القيام به، فيساعده، ما يستدعي الكولونيل بالمقابل لمساعدة تشارلز في عدم الخضوع لمحاولة ابتزاز من قبل مدير جامعته.

طوال الفيلم، يغلب عامل التشويق المتمحور حول محاولة توقّع ماذا سيفعل الكولونيل سليد تالياً. معاملته لتشارلز الخائف، عليه وعلى نفسه، كمعاملة الأب المرشد لابنه المتدرّب. يعلّم سليد تشارلز عن آداب الأماكن العامّة وأخلاقياتها، وأيّ مطاعم يرتاد، وكيف يتصرّف مع محاولة ابتزازه في الجامعة. لكنّ الأهمّ، يعرض الكولونيل قدرته على تحليل الشخصيّات عبر اشتمام «عطر المرأة» وتحديد نوع العطر، ويبرز مهاراته في التانغو كما عشقه لسيارات «فيراري». التشويق لا يكمن في الأمور المذكورة بحدّ ذاتها، فهي عند تعدادها تبدو روتينيات طبيعية لدى أميركيّ عاديّ. لكن مع إضافة عامل «الرجل الأعمى» الذي يؤدّيه آل باتشينو، يتغيّر كلّ شيء. رجل أعمى يصعد إلى الطائرة، رجل أعمى يرقص التانغو، رجل أعمى يقود «فيراري»، رجل أعمى يدخل في حالة من اليأس، رجل أعمى يواجه مدير الجامعة في قاعة ممتلئة... ولنا أن نتخيّل صعوبة تأدية دور مماثل، ولا سيّما باحترافية آل باتشينو. قد يكون أدّى عدد من الممثلين قبله أدوار شخصيات فاقدة لحاسّة البصر، لكن لا أحد اقترب من قدرة آل باتشينو على الإقناع والتشابه مع الحقيقة. ربما المثال الوحيد الذي يستحقّ الذكر هو دور أودري هيبورن في «انتظر حتى الظلام» (1967)، الذي اعتُبر في حينه أداءً خيالياً لهيبورن. آل باتشينو اجتاز هذه الخيالية بأداء فلكي. نكاد نقتنع أنّ الممثل فعلاً أعمى. يستخدم كلّ أساليب التعبير، من طريقة تحريك عيونه وتعابير وجهه، إلى نبرة صوته ولغة الجسد وإبراز شخصيّة الكولونيل الغامضة والقويّة.

> يوجّه الشريط نقداً لاذعاً لمؤسسات التعليم «العريقة»

كلّ ما سبق، لا يكتمل طبعاً من دون إخراج مارتن بريست، الذي تولّى أيضاً إنتاج الشريط. عدا عن كادراته المتقنة وتفنّنه في مقاربة حالة الكولونيل سليد، يدع المُشاهدَ ينغمس في نوبات تسلية، كمثل مشهد التانغو الذي لا يمكن إلّا أن يضع بسمة على الوجه، وكذلك مشهد قيادة الكولونيل سيارة «فيراري» تجريبيّاً. رغم كلّ الخوف الذي يعتري تشارلز الجالس بجانبه، يبقى مشهداً سينمائيّاً أسطوريّاً. ثنائية آل باتشينو وبريست هي ما أعطت للعمل رونقه وزخمه.

لا يكتفي «عطر امرأة» بالشقّ الدرامي والتشويقي فحسب، بل يتعمّق أيضاً في علم النفس وفي القيم الاجتماعية، والأهمّ أنّه يوجّه نقداً لاذعاً لمؤسسات التعليم «العريقة» التي تؤطّر الطلاب ضمن قالب واحد، وتخرجهم منها كالروبوتات، فيما القائمون عليها لا يلتزمون حتى بالقيم التي يدّعون الحرص عليها، وكلّ ما يهمّهم هو التجارة والتسويق على حساب التعليم. ينتقد الكولونيل سليد شعار الجامعة حول أنّها «مهد القيادة»، على مدى دقائق عدّة قرب نهاية الشريط، يستمرّ آل باتشينو في مونولوغ استثنائيّ، فيما تستمع إليه بذهول قاعة مليئة بالطلّاب كما أعضاء اللجنة التأديبية وهو يرفع نبرته: «كان هناك وقت كنت أستطيع فيه الرؤية. وقد رأيت شباباً مثل هؤلاء، أصغر من هؤلاء، أدرعهم ممزقة، وأرجلهم مبتورة. لكن ليس هناك مثل مشهد الروح المبتورة. لا يوجد بديل اصطناعي لذلك».

**Scent of a Woman**
**على نتفليكس**

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 شباط 2023 العدد 4843

## صورة وخبر

أطلق «مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية» دورته الثانية عشرة، أوّل من أمس السبت بحضور عدد من نجوم وصنّاع ونقّاد الفن السابع، من بينهم الممثلون المصريون محمود حميدة (الصورة) وسيد رجب ولقاء الخميسي، وسط مظاهر احتفالية امتدّت عبر سطح نهر النيل وصولاً إلى معبد الأقصر الأثري. وشهد الافتتاح تكريم الممثلة المصرية هالة صدقي، والمخرج السنغالي منصور صورا واد، والمنتج بيدرو بيمنتا من موزامبيق، والموسيقار المصري هشام نزيه، وغيرهم. كما كرّم أسماء الممثل المصري الراحل صلاح منصور، والممثل التونسي الراحل هشام رستم، والممثلة الجزائرية الراحلة شافية بوذراع. يعرض المهرجان المستمر حتى التاسع من شباط (فبراير) الحالي تحت شعار «السينما خلود الزمان» 55 فيلماً من 30 دولة، فيما تضمّ مسابقة الأفلام الطويلة 12 عملاً. وإلى جانب عروض الأفلام، ينظم الحدث ندوة للاحتفاء بالسينما السنغالية ومرور 100 عام على ميلاد المخرج والسيناريست والمنتج عثمان سيمبين. كما ينظم ندوة بعنوان «آليات الحفاظ على التراث السينمائي»، وأخرى بعنوان «مصر مكان للسينما»، إضافة إلى حوار مفتوح مع المخرج سليمان سيسه. وبالتوازي، تُقام «منصة المنتجين» الهادفة إلى إيجاد حلقة وصل بين شركات إنتاج الأفلام والمنتجين المستقلّين وبين أصحاب المشاريع الجديدة للأفلام القصيرة.

# المفكرة

### صناعة الوثائقي مع هادي زكّاك

■ بالتعاون مع فريق «سينمائيات»، تُقيم +KN Film Creations دورة متخصّصة في صناعة الأفلام الوثائقية مع المخرج والأكاديمي اللبناني هادي زكّاك (الصورة)، في «جامعة القديس يوسف» في بيروت. تنطلق الدورة في منتصف شهر شباط (فبراير) الحالي على أن تستمرّ لغاية الأسبوع الأخير من آذار (مارس) المقبل، لمدّة 24 ساعة مكثّفة على مدى ستّة أسابيع (كلّ أربعاء).

**دورة متخصّصة في صناعة الأفلام الوثائقية: بدءاً من منتصف شباط 2023 . «جامعة القديس يوسف» في بيروت. المقاعد محدودة. للاستعلام: 71/465691**

### موعد مع الارتجال

■ بعد غدٍ الأربعاء، يتجدّد الموعد الشهري مع فريق «وصل» على خشبة «استديو لبن» (الصنائع)، حيث يقدّم عرضاً جديداً من «قصصكم عالمسرح». العمل قائم على إعادة التمثيل، وهو مسرح مرتجَل يرتكز على قصص شخصية يشاركها الجمهور ويعيد الممثّلون إحياءها مباشرة على الخشبة. كل ثاني أربعاء من كل شهر، يقدّم «وصل» الذي تأسّس عام 2014 للناس فرصة للمشاركة والاستماع ومشاهدة قصصهم ومشاعرهم على المسرح من قِبل فريق من الممثلين والموسيقيين المحترفين، خصوصاً في هذه الأوقات الصعبة. علماً أنّ هذا الفريق يشكّل الجانب المتخصّص في المسرح النفسي والاجتماعي ضمن فرقة «لبن» للمسرح الارتجالي.

**«قصصكم عالمسرح»: بعد غدٍ الأربعاء . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «استديو لبن» (الصنائع . بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/880564**

### «ستيريوتايسمو» في بيروت

■ للمرة الأولى في لبنان، تُقيم فرقة «ستيريوتايسمو» اللبنانية ـ الإيطالية حفلة في بيروت، بعد غدٍ الأربعاء. يتخلّل السهرة التي يحتضنها «برزخ» (الحمرا) مزيج من أغانٍ عربية ومقطوعات بلّقانية وأخرى من تأليف الرباعي: سماح بالمنى (أكورديون، غناء ـ الصورة)، فيديريكو باسكوتشي (ساكسوفون، كلارينيت، كافال)، ياكوبو سكيافو (غيتار، عود) وشَنتي كولوتشي (درامز، ناجارا). علماً أنّ هناك حسماً بنسبة 50 في المئة على أسعار البطاقات لطلاب الكونسرفتوار وطلاب الفنون في الجامعة اللبنانية.

**حفلة «ستيريوتايسمو في بيروت»: بعد غدٍ الأربعاء . الساعة التاسعة والنصف مساءً . «برزخ» (الحمرا). للاستعلام: 78/909472**

### ماجدة شعبان: البقاء أم الرحيل؟

■ تفتتح ماجدة شعبان معرضها الفردي الجديد Departure Gate 3- 07:15 في Rebirth Beirut في الجميزة، غداً الثلاثاء على أن يُختتم في 24 شباط (فبراير) الحالي. الحدث الذي يجري بالتعاون مع The Gal-lertist، يتمحور حول ثيمة جديدة أرادتها الرسّامة اللبنانية تحيّة لكلّ «واحد منّا يواجه معضلة حزم أغراضه والابتعاد أم البقاء». (الصورة: لوحة «كعك كعك»، 125x105 سنتم . أكريليك على كانفاس)

**افتتاح معرض Departure Gate 3- 07:15: غداً الثلاثاء . الساعة الخامسة بعد الظهر . Rebirth Beirut (الجميزة). للاستعلام: 01/444886**

## على بالي

**أسعد أبو خليك**

أسقطت أميركا المنطاد الصيني. منطاد صيني فوق الأجواء الأميركيّة، يا للهول. تقول «نيويورك تايمز» في عنوان: لقد أثارَ المنطاد الخوف والرعب في السكّان. هذه تذكّر عندما يحصي الإعلام الصهيوني الغربي «الضحايا» بين الطرفيْن في الصراع بين الشعب الفلسطيني ودولة العدوّ ويُدخل في أرقام الضحايا هؤلاء الذين أصيبوا «بصدمة»، بسبب صوت المفرقعات الناريّة الفلسطينيّة في مواجهة صواريخ الطائرات الإسرائيليّة المقاتلة. المنطاد عمل عدواني من قبل دولة لديها قاعدة عسكريّة واحدة حول العالم (لدى أميركا 800 قاعدة عسكريّة حول العالم وهي زادت أخيراً عدد القواعد العسكريّة الأميركية في الفيليبين من 4 إلى 5 ـ والفيليبين كانت مُستعمرة أميركية، لا يزال الإعلام العربي من مدرسة التمويل الغربي مثل «النهار» يكتب أنْ ليس لأميركا تاريخٌ استعماريٌّ). والمفارقة أنّ «بوليتكو» نشرت قبل سنة مقالة عن أنّ أميركا تطوِّر مناطيد تجسّس ضدّ... الصين وروسيا. لكنّ أميركا مهضومة عندما تفعلها، فيما الصين هي عدوانيّة ـ حسب وصف «ميغافون» ومواقع التمويل الحكومي الغربي ـ المستقل، إيّاكم أن تنسوا وصف المستقل عن الإعلام المُموَّل من حكومات الغرب في بلادنا. ولقد رصدت أميركا أخيراً في أموال سطت عليها من روسيا تمويل مواقع إعلاميّة روسيّة... «مستقلّة»، حسب وصف الحكومة هنا. آه، لو أنّ غزوة «الصدمة والرعب» التي نكبت أميركا العراق بها تألّفت من مناطيد وليس طائرات قاذفات. وأميركا ترسل طائرات تجسّس فوق الأجواء الصينيّة باستمرار وأساطيلها منتشرة حول الصين، كما تنتشر في المياه الخليجيّة. وفي نيسان 2001 اصطدمت طائرة تجسّس تابعة للبحريّة الأميركيّة بطائرة صينيّة فوق... الصين. طبعاً، أميركا كعادتها تصنّعت البراءة وزعمت أنّ الطائرة كانت على بعد 70 ميلاً من الصين. لكن ماذا كانت طائرة التجسّس الأميركيّة تفعل على بعد 70 ميلاً من الصين؟ حتماً، هي كانت في مهمّة إنسانيّة. الصين أرسلت منطاداً فيما أميركا ترسل مناطيد وصواريخ وقنابل حول العالم. لا للعدوان الصيني حول العالم. لنترك أميركا تنشر السلام والسكينة حول العالم. هذا هو عنوان النظام العالمي الجديد الذي دشّنته أميركا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 6 شباط 2023 العدد 226
Lundi 6 Fevrier 2023 no226

الأخبار

# رأس المال

| القروض الخاصة في تشرين الثاني 2022 | حجم الودائع في تشرين الثاني 2022 | رساميل المصارف في تشرين الثاني 2022 |
|---|---|---|
| 21.29 مليار دولار | 133.33 مليار دولار | 16.43 مليار دولار |
| نسبة الدولرة فيها 50.74% | نسبة الدولرة فيها 77.41% | |

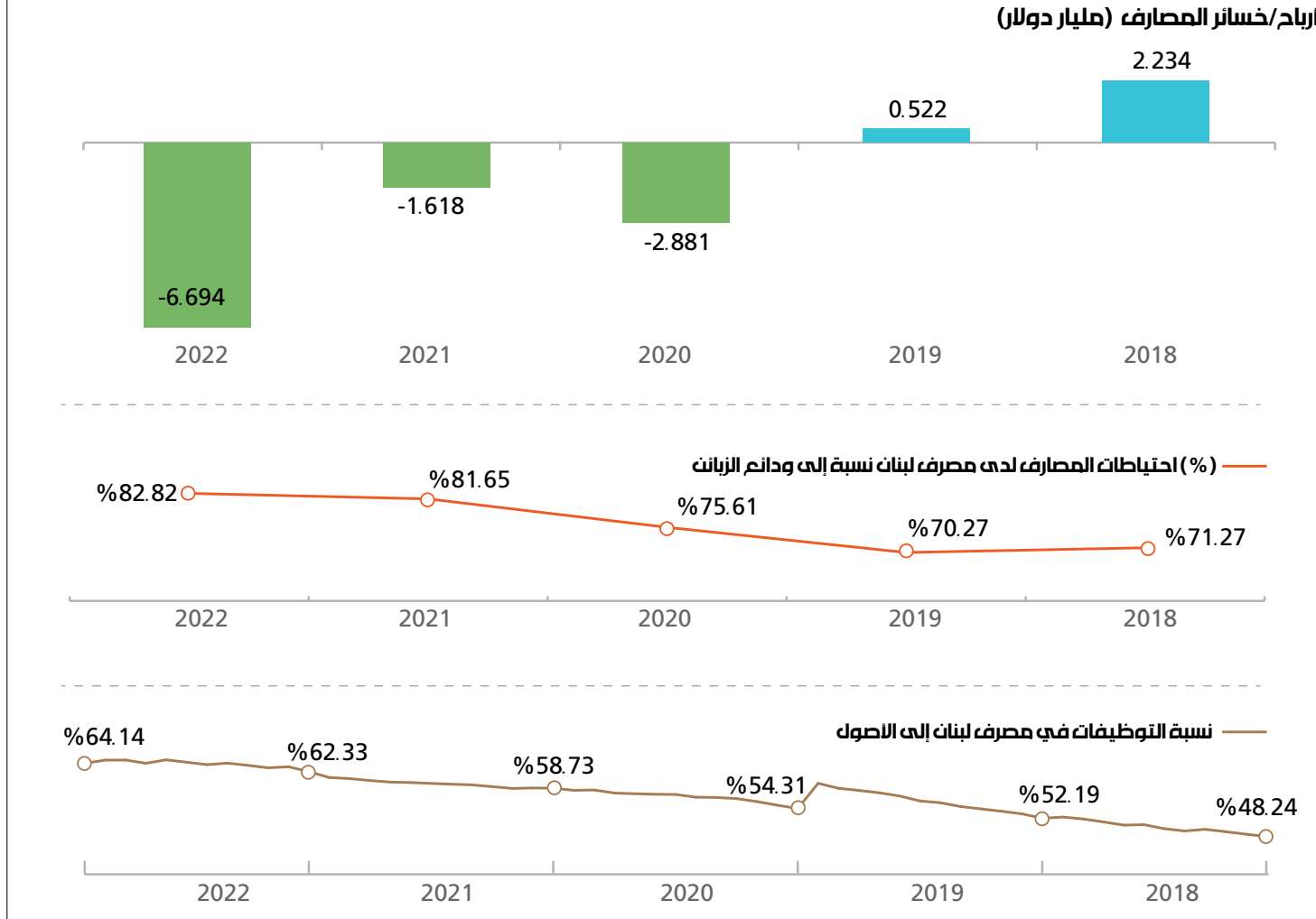


* الارقام احتسبت على اساس سعر صرف 1507.5 ليرة مقابل الدولار

المصدر: مصرف لبنان

في العدد

02
ماهر سلامة
**سياسة تنقيد الخسائر**

04
كريم عبدالله
**أزمات العُملات العربية**

05
ندونغو سامبا سيلا
**الأصول الاستعماريّة للنيوليبراليّة**

06
علي عوّاد
**صناعة الشرائح الإلكترونية**

08
ورد كاسوحة
**جذور الأزمة الاقتصادية في مصر**

# ما زلنا نخدم المصارف

**في السابق كان المجتمع والاقتصاد في خدمة أرباح المصارف. أما اليوم فقد حوّلنا رياض سلامة نيابة عن قوى السلطة، إلى خدمة خسائر المصارف**

**محمد وهبة**

قرّر مصرف لبنان أن يستبدل الصورة المخادعة التي كان يقدّمها عن أرقام القطاع المصرفي، بصورة جديدة أكثر خداعاً وتضليلاً. فميزانيات المصارف، حتى 31 كانون الثاني 2023، كانت محسوبة على سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرة وسطياً، إنما ستصبح اعتباراً من أول شباط 2023 محسوبة على سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة. وهذا الأمر لا يشمل كل مكوّنات الدولار في هذه الميزانيات، إنما الدولارات التي تسمّى «الدولار المصرفي» والممنوع سحبها نقداً أو تحويلها إلى الخارج، وهي تمثّل النسبة الأكبر من رساميل والتزامات المصارف. كل هذه الميزانيات ستصبح مختلفة بما ينعكس مباشرة على نتيجة حساب الأصول بعد «نفخها» بتعاميم جديدة، وعلى نتيجة حساب الأرباح والخسائر أيضاً.

في السنوات الثلاث الماضية من عمر الأزمة، تكبّدت المصارف خسائر بقيمة 11,2 مليار دولار. وهذه ليست كل الخسائر المترتبة على المصارف، إنما هي الخسائر التي نجمت عن قسم من محفظة المصارف، وليس فيها أي شطب لخسائر ناجمة عن توظيفاتها لدى مصرف لبنان باستثناء ما نسبته 1,89% أخذتها المصارف مؤونات بموجب تعاميم صدرت عن «المركزي». وهذه التوظيفات تمثّل النسبة الأكبر من أصول المصارف والتي زاد ثقلها في الموازنة بمرور الأزمة. فقد كانت توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان تمثّل 47% من مجمل الأصول في نهاية عام 2017، بلغت في نهاية تشرين الثاني 2022 ما نسبته 64%. الثابت والأكيد أن غالبية هذه التوظيفات بالدولار، وهي تمثّل المصدر الأساسي للخسائر في القطاع المصرفي، وتوصف بأنها «الفجوة بالدولار» للتضليل تجاه استعمال كلمة «خسائر». إذ إنه في مقابل هذه التوظيفات، يترتب على المصارف التزامات تجاه الزبائن. وهذه الالتزامات هي الودائع التي استعملتها المصارف لتغذية واحدة من حلقات عملية البونزي الاحتيالية التي أسّسها مصرف لبنان. وبالتالي، لم يُحتسب في حساب الأرباح والخسائر في القطاع المصرفي سوى 1,89% من الخسائر الناجمة عن هذه «الفجوة». وهذا الأمر مقصود في إطار هدف واضح رسمته قوى السلطة بالتضامن مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وهو: وضع اليد على الأملاك العامة لتغطية هذه الخسائر.

وتأتي خسائر توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان، إلى جانب خسائر محفظة اليوروبوندز، وخسائر مراكز القطع السلبية بالدولار. الأولى أوجد لها مصرف لبنان علاجاً تضليلياً أيضاً، يتّصل باحتساب نسبة الخسائر المتوقعة على المحفظة التي تحملها المصارف لتكون 45% في أول سنتين من الأزمة ثم رفعها إلى 75% الآن. بهذا المعنى، كانت قيمة المحفظة المحمولة من المصارف 9,3 مليار دولار في نهاية 2020، وباتت اليوم نحو 5 مليارات دولار، أي إن القيمة الاسمية لهذه السندات انخفضت بعد اقتطاع جزء من الإيرادات لتمويل هذه الخسائر. أما الثانية، فقد قرّر مصرف لبنان أن يسمح للمصارف بتسعير أصولها الثابتة المعاد تخمينها بسعر صرف «صيرفة» لتغطية خسائر مراكز القطع السلبية المقدرة بنحو 8 مليارات دولار، وتقسيط هذه الخسائر على 5 سنوات. إعادة التخمين، ستكون على الشكل الآتي: احتساب 50% من قيمة العقارات عام 2018 وتسجيلها وفق دولار صيرفة. ما كان سعره مليون دولار عام 2018 على سعر صرف 1507,5 ليرة وسطياً، أصبح اليوم يبلغ 500 ألف دولار محسوبة على سعر 42 ألف ليرة، أي ما كان سعره مقدراً بنحو 750 مليون ليرة أصبح 21 مليار ليرة، أي 28 ضعف ما كان عليه. هذه العملية ستنفخ الميزانيات بشكل هائل، ولا سيما أن الخسائر ستصبح مسجّلة على 15 ألف ليرة ليكون الفرق بينها وبين الموجودات المخمّنة حديثاً 3 أضعاف لمصلحة المصرف. ففي المقابل، يتم تسديد الودائع وتسجيل الفاتورة على الاقتصاد والمجتمع تضخماً إضافياً.

إذاً، سمح للمصارف بتسجيل خسائر في ميزانياتها وشطبها بقيمة 11,2 مليار دولار على سعر صرف يبلغ 1500 ليرة. ومن الآن فصاعداً ستتغذّى الخسائر الجديدة على عملية نفخ الأصول، وسيتم تقسيطها على سنوات آتية. والاستفادة من تعددية أسعار الصرف لن تتوقف هنا، بل هي ستمتد للسنوات التالية، إذ يبدو أنه لا نيّة لمصرف لبنان، أو لأي من قوى السلطة بأن يوقف هذه المهزلة حتى نبقى جميعاً في خدمة المصارف. كنا في السابق في خدمة أرباحها، واليوم أصبحنا في خدمة خسائرها. «المركزي» لم تعد لديه أدوات في مواجهة الأزمة سوى التضليل والنفخ.

**لم يتوقف مصرف لبنان، منذ بداية الأزمة، عن تشغيل مطبعته لضخّ الليرات في السوق.**

**وأصبح واضحاً أن هذه السياسة تسهم بشكل مباشر في انخفاض قيمة العملة. فمن البديهي**

**أن تضخيم حجم الكتلة النقدية، بالشكل الذي حدث منذ نهاية تشرين الأوّل 2019 حتى يومنا**

**هذا، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الليرة، خصوصاً في نظام لا يعتمد إلا على تدفقات**

**الدولار من الخارج (مقابل لا شيء). دوافع المركزي لم تكن اقتصادية، بل صبّت في مصلحة تمرير الوقت لمحاولة**

**إنقاذ نظام مالي بُني منذ التسعينيات، على اساس ضمان استمرار التدفقات المالية إلى القطاع المصرفي**

# سياسة تنقيد الخسائر

## ما بين رياض سلامة ونظام «جون لو»

**ماهر سلامة**

من بين الأدوات المالية التي تملكها المصارف المركزية، التحكّم بحجم المعروض المالي. ومن المعروف أن هذه الأداة تُستخدم بشكل عام للتحكّم بالاقتصاد، من خلال تحريك الطلب في السوق، صعوداً أو نزولاً، وذلك لأهداف قد تختلف بحسب الحاجة، من مواجهة الركود إلى مواجهة التضخّم. والمعروض النقدي، بمفهومه الضيّق، يُقرن بطباعة الأموال. وقد تحدّث العديد من الاقتصاديين عن هذا الموضوع، إذ تشكّلت تيارات اقتصادية مختلفة حول انعكاسات زيادة المعروض النقدي على الاقتصاد، ومتى تكون نتيجته ارتفاعاً في معدلات التضخّم ومتى يكون محفّزاً للاقتصاد. فمنهم من قال إن زيادة المعروض النقدي قد تسهم في تحفيز الاستهلاك وبالتالي في زيادة النمو الاقتصادي (الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز على سبيل المثال)، ومن يقول إن على صانعي السياسات النقدية الحفاظ على معروض نقدي ثابت، وزيادته سنوياً بشكل يسمح بنمو الاقتصاد، وهو ما تقوله العقيدة النقدية التي يُعتبر ميلتون فريدمان أحد روادها. وهذه كانت، بالمناسبة، العقيدة السائدة منذ دخول النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة النيوليبرالية، إلا أن ما حصل بعد جائحة كورونا، من خلق أموال وضخّها في الأسواق اعتُبر بمثابة عودة إلى أفكار كينز.

**تمسّك مصرف لبنان بنظامه القائم حالياً على طباعة النقود لتذويب الخسائر بشكل مفرط**

**سياسة الطباعة أتت لتامين السيولة للقطاع المصرفي المفلس لأن المصرف المركزي لم يواجه الواقع**

المشكلة هي أن هذا الحديث هو نتيجة نظريات وملاحظات في اقتصادات متقدّمة، كانت عملاتها هي السائدة عالمياً. كينز كان يلحظ هذا الأمر في بريطانيا حيث تربّع الجنيه الإسترليني على عرش النظام النقدي العالمي لقرون، وفريدمان نظّر عن الولايات المتّحدة والدولار الذي هيمن، ولا يزال، على النظام النقدي العالمي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، بمعنى آخر، الحديث عن طباعة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الدولارات الأميركية، اليوم، يختلف جذرياً عن الحديث عن طباعة مصرف لبنان لليرات.

يُصبح البحث مختلفاً في البلدان التي تُعد جزءاً من العالم الثالث، أي أنها بلدان غير منتجة في هذا العالم وهامشية في النظام المالي العالمي، وتعتمد قيمة عملاتها على مدى تدفق العملات الأجنبية «الصعبة» إليها، لأن لا قيمة حقيقية تدعم عملتها في غياب الإنتاج.

طباعة الأموال هنا لا تخضع لشروط تحفيز الطلب على الاستهلاك، أو زيادة عرض السلع في السوق، أو مدى الطلب على الأموال في السوق. فالأمر كله معتمد على حجم الكتلة النقدية بالعملات الصعبة في بلد يعاني من الدولرة، وحجم الكتلة النقدية للعملة المحلية التي تقابلها في السوق. في لبنان، يُمكن الحديث اليوم عن أن المصرف المركزي اعتمد سياسة الطباعة المفرطة للعملة المحلية، وهو كان دافعاً أساسياً في تدهور قيمتها. فمنذ بداية الأزمة، تضخّم حجم الكتلة النقدية في التداول من نحو 6 تريليونات ليرة إلى ذروة 80 تريليون ليرة في نهاية شهر كانون الأوّل الماضي. الفكرة هي أن هذه السياسة لم تكن نتيجة حاجة اقتصادية ارتآها مصرف لبنان، بل كانت تخدم عدّة أسباب، يدفعها عامل واحد: الهروب من مواجهة الخسائر الحاصلة في القطاع المصرفي. فسياسة الطباعة أتت لتأمين السيولة للقطاع المصرفي، المفلس ضمنياً، فقط لأن المسؤول الأكبر عن القطاع، أي المركزي، لم يتخذ قراراً لا مبكراً ولا متأخراً بمواجهة الواقع. ومن المؤكد أن غياب المحاسبة والدعم السياسي كان عاملاً أساسياً في عدم اتخاذه للقرار المطلوب.

### نظام «لو» وطباعة الاموال

نظام «لو» هو من أشهر الأمثلة على اتّباع طباعة الأموال وزيادة المعروض النقدي بشكل غير مدروس اقتصادياً لخدمة هدف معيّن بعيداً من الحاجات الاقتصادية. «جون لو» هو اقتصادي أسكتلندي، فرّ من بريطانيا إلى فرنسا في القرن الثامن عشر. هناك استطاع تطبيق أفكاره التي أصبحت تُعرف بنظام «لو». عملياً تجربة «لو» كانت أول تجربة نقد ورقي متكاملة في أوروبا. باختصار، قام بإنشاء مصرف خاص مع ترخيص بطباعة البنكنوت المدعوم بالعملات الحقيقية (ذهب وفضة). في ذلك الوقت كانت العملات السائدة هي عملات معدنية فقط. ومُنح المصرف احتكاراً فعلياً لإصدار الأوراق النقدية لأنه في الوقت نفسه الذي تم فيه إعطاء الترخيص، كان هناك مرسوم ملكي يحظر التداول بالصكوك لحاملها (Issued bearer bills). فأصبحت الأوراق النقدية الوحيدة المسموح التداول بها في السوق هي البنكنوت الذي يصدره مصرف «لو». لاحقاً قرّر الرجل زيادة رأس مال المصرف من خلال طرح 1200 من أسهمه بسعر 5000 ليرة لكل سهم. وقد سُمح للمشترين شراء الأسهم بمزيج من النقود ونوع معين من السندات الحكومية. لاحقاً تم تأميم المصرف، عبر شراء النظام الملكي جميع أسهم المساهمين الحاليين نقداً بالقيمة الإسمية للأسهم (5000 ليرة). ومن ثم أدير المصرف بموجب قانون جديد، وتحوّلت جميع الأرباح إلى الخزانة الملكية. بحلول عام 1718 تم إقصاء العملات المعدنية من التداول وطُرحت العملة الورقية في السوق عبر طباعة ذلك المصرف للبنكنوت وشراء العملات المعدنية بها.

في الوقت نفسه، قام جون لو بتأسيس شركة ميسيسيبي التي حازت على حقوق احتكار للتجارة والتنمية في ولاية لويزيانا (التي كانت تابعة للفرنسيين حينها) وعلى الأراضي الكندية. ومن خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ والاندماج، أصبحت ميسيسيبي شركة قابضة عملاقة تسيطر على إمبراطورية شاسعة من الشركات التجارية الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، تولّت شركة ميسيسيبي معظم الوظائف المالية للنظام الملكي. وشمل ذلك الحق الوحيد في سك العملة، وتحصيل جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإدارة ديون التاج. في ما يتعلق بإدارة الديون، أظهر لو ميله إلى الابتكار. فأنشأ شركة ميسيسيبي، لتسهيل مقايضة الديون العامة مقابل الأسهم، عبر بيع أسهم الشركة مقابل سندات الدين العام. ونتيجة لذلك، كان النظام الملكي قادراً على تفريغ كامل مخزونه من الديون ذات الفوائد المرتفعة. وقد أصبح لو في ذلك الوقت مديراً للشركة والمصرف ووزيراً للمالية في المملكة. إذاً، كانت الركائز الأساسية للنظام هي الأسهم في شركة ميسيسيبي التي أصبحت لاحقاً (شركة إنديز)، والبنكنوت الذي كان يطبعه المصرف. وبمرور الوقت ارتفع سعر الأسهم في السوق، ما أدّى إلى اجتذاب استثمارات جديدة من باقي أنحاء أوروبا إلى باريس للاستثمار في هذا النظام المربح. هذا الإجتذاب أدّى إلى زيادة سعر السهم بشكل متواصل، ربما الى أكثر من السعر الحقيقي لأسهم الشركة. الفكرة كانت أن إصدار البنكنوت كان يحصل بشكل مكثّف، وهو كان يخدم عملية شراء الأسهم في الشركة. كان اعتماد لو الأساسي هو أن تبقى النقود المطبوعة داخل الحلقة المالية التي خلقها هو. إلا أن الخوف كان في تسرّب الأموال إلى خارج هذه الحلقة، ونحو الاقتصاد الحقيقي.

لقد حدث ذلك فعلياً، وسرعان ما بدأت الأموال تتسرب بسرعة من الدائرة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي. هنا ظهرت المشاكل وتفاقمت بسبب الترابط المتزايد بين المصرف والشركة. وتم استخدام الأوراق النقدية للمصرف، المطبوعة بكميات متزايدة، كدعامة للحفاظ على سعر السهم. وفي ذلك الوقت لاحظ الاقتصادي ريتشارد كانتيون عيباً واضحاً في نظام «لو» الذي تطلّب زيادة في إصدار الأوراق النقدية غير المدعومة بالعملات المعدنية، لتثبيت سعر سهم ميسيسيبي على مستوى أعلى من 9000 ليرة للسهم الواحد. وفقاً لذلك، خلص كانتيون إلى أن تحويل أسهم ميسيسيبي إلى نقود سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وانخفاض حادّ في قيمة الليرة مقابل الجنيه الإسترليني. نتيجة لذلك، أقدم كانتيون على اتّباع سياسة المضاربة ضد العملة الفرنسية، وهو الإجراء الذي جنى من ورائه ثروة طائلة وتسبب في طرد لو من فرنسا.

### بين «لو» ومصرف لبنان

المقصود من ذكر تجربة جون لو، توضيح فكرة طباعة الأموال لأهداف غير اقتصادية. كيف يمكن أن يحدث ذلك وما هي نتائجه؟

الهدف من تجربة «لو» في الأصل، كان لتخليص فرنسا من دينها العام عبر تحويله إلى أسهم في شركات خلقها لو، فتدفع جزءاً صغيراً من أرباحها كتوزيعات لحاملي الأسهم. وطباعة الأموال أتت لتبقي هذا النظام عاملاً. إنما بمجرّد تسرّب هذه الأموال إلى الاقتصاد الحقيقي، بدأ التضخّم يتفاعل، وظهرت علامات انخفاض قيمة العملة. وفي ضوء هذه النتائج ثبت أنه خلال الأزمات لا يتنبّه صانعو القرارات إلى البعد الاقتصادي، بل ينحاز تركيزهم إلى الأمل في إنقاذ الوضع المالي الراهن من دون تغييرات جذرية في النظام.

ينطبق هذا، عملياً، على حالة مصرف لبنان، إذ إن نظام "بونزي" الخاص به كان قائماً على جلب الودائع من الخارج، واستدانتها ثم ضخّها في السوق لتحقيق سياسة تثبيت سعر الصرف، لكن عندما توقّفت التدفقات، جفّت سيولة المصارف بالعملات الأجنبية، وأصبحت بحكم المفلسة واقعياً، وتمسّك مصرف لبنان بنظامه القائم حالياً، كما تمسّك «لو» بنظامه في ذلك الحين، وهو ما جعله يقوم بالطباعة بشكل مفرط.

المفارقة تكمن في أن تجربة لو كانت تجربة رائدة في النقود الورقية، لكن ما يفعله مصرف لبنان، يأتي بعد قرون من التجارب العديدة في طباعة الأموال بشكل مفرط. والنتيجة كانت نفسها، تضخّماً هائلاً في الأسعار وتراجعاً أكثر هولاً في قيمة العملة.

**97.6%**
هي نسبة الانخفاض في قيمة الليرة اللبنانية بعد أكثر من 3 سنوات من سياسة طباعة الأموال، ما أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخّم بشكل كبير

**13.3**
مرة
هي الزيادة في الكتلة النقدية منذ نهاية عام 2019 حتى نهاية عام 2022، وهو سبب اساسي خلف انخفاض قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار

### مطبعة الاموال في عدّة امثلة

«جون لو» هو المثال الأوّل على طباعة الأموال الورقية. لكنّ التاريخ الحديث مليء بأمثلة على هذا النحو. من زيمبابوي التي كانت تطبع العملة بهدف تمويل إنفاقها العسكري . إلى فنزويلا، التي كانت تغطي عجزها في المالية العامة من خلال طباعة العملة أيضاً. وهناك أمثلة تاريخية أيضاً مثل تجربة ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما تخلّفت عن سداد مدفوعات التعويضات عن الحرب في عام 1922، فغزت قوات «الحلفاء» وادي الرور، وهو إحدى المناطق الصناعية الرئيسية في ألمانيا. حيث أمرت حكومة فايمار بسياسة «المقاومة السلبية»، إذ رفض العمال العمل أو التعاون مع القوات الأجنبية مقابل استمرار الحكومة في دفع رواتبهم. وتم تأمين المدفوعات من خلال طباعة المزيد من النقود. وهو أمر كان من المفترض أن يكون مؤقتاً، لكنه استمر لمدة طويلة. وقد استخدمت الدولة في عملية الطباعة المفرطة أكثر من 30 مصنعاً للورق، ونحو 1800 مطبعة، و133 شركة لطباعة الأوراق النقدية. نتيجة هذه السياسة ارتفعت الأسعار بشكل جنوني. فرغيف الخبز الذي كان يكلّف 250 رايخ مارك في كانون الثاني 1923، ارتفع سعره إلى نحو 200,000 مليون رايخ مارك في تشرين الثاني 1923. وبسبب هذا التضخّم الكبير في الأسعار اضطرت الحكومة إلى دفع رواتب العمّال مرتين يومياً للتماشي مع الأوضاع.

**مؤشر**

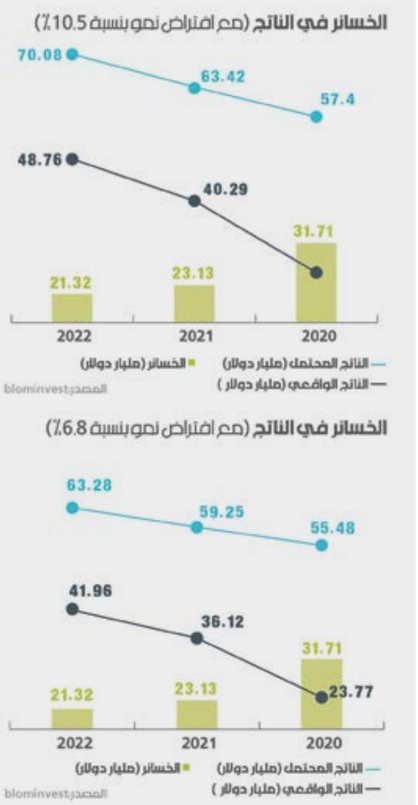


## أكثر من 100 مليار دولار خسارة فائتة على الاقتصاد

تُظهر دراسة أعدّها «بلوم انفست بنك» أن الاقتصاد اللبناني خسر منذ عام 2019، بفعل الأزمة، ما يُراوح بين 101,8 مليار دولار و114,7 مليار دولار. أجريت هذه الحسابات من خلال قياس احتمالات النموّ الضائعة من عام 2010 إلى اليوم مع اعتبار أن لبنان لجأ فوراً بعد اندلاع الأزمة إلى صندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه النظرية غير مطابقة للواقع، إلا أنها تبقى مؤشراً إلى ما كان يمكن أن يحصل لو أن لبنان قرّر إدارة الأزمة بشكل مختلف. فحتى لو لجأ إلى صندوق النقد الدولي المعروف بتطرّفه تجاه القطاع العام وآليات الانفاق والنظرة التقشّفية للموازنة العامة، إلا أنه كان خياراً أفضل من الخيار المتّبع اليوم.

تأخذ الدراسة في الاعتبار أن العوامل الأساسية للنمو: نموّ حجم القوى العاملة ونمو إنتاجيتها. وهذه الأخيرة، بحسب منهجية الدراسة، تقوم على النموّ في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (أي جودة رأس المال بما في ذلك التكنولوجيا والتعليم والمؤسسات) بالإضافة إلى النموّ في نسبة رأس المال إلى حجم القوى العاملة، مُثقّلة بحصّة رأس المال في الناتج المحلّي. بمعنى آخر، تتحسن إنتاجية العمل عندما يعمل رأس مال أكثر وبشكل أفضل. وتخلص الدراسة إلى أن المعدل السنوي للنموّ المحتمل في لبنان كان يفترض أن يبلغ 10,5%، ليبلغ حجم الناتج المحلّي نحو 70 مليار دولار في عام 2022، فيما سجّل الناتج اليوم 21,32 مليار دولار بحسب تقديرات البنك الدولي. في هذا السيناريو، تكون الخسائر المجموعة في السنوات الثلاث التي تلت الأزمة، نحو 114,74 مليار دولار.

إلا أن الدراسة تأخذ في الاعتبار سيناريو بحسب العوامل الخارجية بعيداً من الأزمة اللبنانية؛ وهي أزمة كورونا وتفجير المرفأ والحرب الروسية الأوكرانية. في هذا السيناريو تحتسب الدراسة معدل النموّ قريباً من معدّل نمو الاقتصادات الأخرى في المنطقة، أي بنحو 6,8%، وفي هذا السيناريو تُحتسب الخسائر المجموعة في السنوات الثلاث التي تلت الأزمة نحو 101,85 مليار دولار.

الافتراضات الموضوعة للوصول إلى نتائج الخسائر هذه، هي افتراضات رقمية، تقول بأن الموارد، مثل القوى العاملة وإنتاجيتها، يمكن استغلالها بشكل كلّي في البنية الاقتصادية الموجودة عند بدء الأزمة. كما أن الافتراضات تقول بأن الدخول في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كان ليضمن استغلال هذه الموارد ونموّ الإنتاجية بشكل طبيعي. لكن هذه الافتراضات لا تأخذ في الاعتبار أن الأزمة تسببت بهروب رؤوس الأموال من البلد، وأن الأزمة لم تكن أزمة اقتصادية طبيعية. فالأزمة في لبنان تسبّبت بانهيار النظام المصرفي، الذي يُعد مهماً في الحركة الاقتصادية، من خلال دوره في الإقراض وتشغيل رأس المال. عملياً، الأزمة كشفت أن الأسس التي كانت حسابات الناتج المحلّي تُبنى عليها كانت وهمية، وأن هذا الأمر كان مخبّأ مع الخسائر في القطاع المصرفي. فمن الممكن احتساب حجم النمو المحتمل، لو تمت الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ولكنْ يجب أن يُحتسب أثر النمو على حجم الاقتصاد بعدما انكشفت فيه الحلقات الوهمية.

تحقيق

# أزمات العُملات العربية عدوى منتقلة؟

**مصر، سوريا، لبنان، العراق، السودان، وغيرها من الدول العربية حيث تدهورت قيمة العملة المحلية ضمن فترات متزامنة نسبياً، ما بدا كأنه عدوى منتقلة من اقتصاد إلى آخر. لكن ما يبدو أنه مرض منتقل مصدره التبادل التجاري بين هذه الدول، قد يكون إحدى العوارض المشتركة لمرض شامل مصدره الخلل البنيوي في اقتصادات هذه الدول الناتج من الانفتاح على الغرب**

كريم عبد الله

في السبعينيات، هيمنت السياسات النيوليبرالية على العالم وأرغمت دول العالم الثالث على فتح حدودها المالية والجغرافية. وبنتيجة فتح الحسابات الخارجية، دفقت الرساميل الغربية بالتوازي مع تحويل المجتمعات العربية إلى النمط الاستهلاكي. بعض الدول كانت لديها القدرة على تسديد فاتورة هذا التغيير البنيوي بسبب إنتاج النفط وتصديره، فيما لم تكن لدى دول أخرى القدرة على الاستمرار، ما دفع عملاتها نحو الانهيار ضمن مراحل زمنية مختلفة.

هكذا بدت الأزمة في ظاهرها عدوى متنقّلة تصيب بعض العملات، بينما أصل المشكلة لم يظهر للعيان إلا بمرور الزمن.

لا ينطبق وصف مصطلح عدوى أزمات العملات على ما يحصل في الدول العربية. فهذه العدوى التي تم تشخيصها للمرة الأولى في وصف الأزمة الآسيوية عام 1997 مختلفة. ففي حينه، انطلقت أزمة العملات من تايلاند نحو شرق وجنوب شرق آسيا (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، كوريا الجنوبية). كانت أزمة مالية - تجارية مصدرها التبادلات التجارية الواسعة بين هذه الدول ضمن بنية اقتصادية مهيئة لتكوين فقاعات مالية ناجمة عن تدفق رؤوس الأموال إلى هذه الدول بعد جذبها بفوائد عالية. هذه الدول، فجأة ارتفعت معدلات الفائدة الأميركية وهربت رؤوس الأموال إلى الخارج، ما رفع سعر الدولار وأضعف قيمة عملة البات التايلاندي. في الفترة نفسها، انخفض مؤشر «chip»، الذي يقيس مستوى نموّ الصناعة في دول آسيا، من 90 دولاراً إلى نحو 20 دولاراً، فتضرّر التصدير وبدأت دول شرق آسيا تسقط بشكل متتال.

ثمة فرق شاسع بين أزمة العملات الآسيوية، وبين ما يحدث الآن في عدد من الدول العربية، هو الاقتصاد المنتج الذي يتيح المجال أمام الدول للتعافي من أي خضّات مالية، بالإضافة إلى القرارات السياسية. فبعد مرور نحو سنتين على الأزمة الآسيوية، انتعشت القطاعات الصناعية المنتجة وحرّكت التجارة نحو النمو الاقتصادي، وذلك بعود إلى وجود اقتصاد حقيقي وتقدم تكنولوجي يخوّل هذه الدول إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية. أما في المنطقة العربية فمعظم الاقتصادات هي ريعية واستهلاكية، تعتمد على تصدير ثروات غير مستدامة، وتستورد معظم المنتجات بدلاً من العمل على تصنيعها في الداخل. لذا، إن الفرق بين الأزمتين، يكمن في قدرة الاقتصاد على التعافي، إذ إنه في الدول التي تعتمد على أنماط تدفقات خارجية وحروب داخلية، فهي مصابة بمرض مزمن. هذا ينطبق على لبنان، وفي مرحلة ما على سوريا ومصر ودول أخرى، رغم الاختلافات في البنية الاقتصادية لدى كل منها.

غالباً، عندما يرتفع الطلب على العملة الأجنبية، ترتفع قيمتها، وتُصبح «أغلى». في لبنان، مثلاً، كان سعر شراء الدولار 1500 ليرة. أما اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة، أصبح سعره 63 ألف ليرة. لكن، لطالما كان الطلب على العملة الأجنبية مرتفعاً في لبنان بسبب الحاجة الضخمة للاستيراد الذي يكبّد الاقتصاد كمية كبيرة من الدولارات سنوياً، فلماذا لم يرتفع سعر الدولار قبل الأزمة؟ هنا يأتي دور المصرف المركزي الذي كان يدعم سعر الصرف من الرساميل التي جُذبت من الخارج. وبمرور الزمن، استنزفت هذه الرساميل ولا سيما بعدما تباطأت التدفقات الخارجية إلى حدود الجفاف في السنوات الأخيرة السابقة للأزمة، علماً بأنه لم يصدر قرار رسمي بتثبيت سعر الصرف على 1500 ليرة، بل اتّخذ حاكم مصرف لبنان بتغطية من القوى السياسية، قراراً بدعم السعر ضمن هذه الحدود مع هامش تقلبات بمعدل 1% تقريباً. إنما في النتيجة، سجّل الحساب الجاري عجزاً مستمراً منذ عام 2011، علماً أنه قبل ذلك كان هذا الحساب يشهد فائضاً وهمياً ناتجاً من تدفقات الرساميل التي لا علاقة لها بالإنتاج والتصدير. وفي المحصلة أدّى ذلك إلى انهيار في القطاع المصرفي وتدهور متواصل في قيمة العملة المحلية.

> عندما بدأت سوريا تنفتح على الخارج وقعت في شرك الرساميل الغربية

السياق مختلف في سوريا. فهي لم تكن تتبع سياسة الانفتاح على الخارج لسنوات طويلة. لكنها بدأت تتبع هذه السياسة الرأسمالية منذ مطلع الألفية حتى حدثت الكارثة وكشفت كل ذلك إلى العلن اعتباراً من عام 2011. ففي مطلع الألفية، طغى على السياسات السورية مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي يبدو اشتراكياً بينما الهدف منه لبزلة الاقتصاد. كان أحد أركان هذه الخطة المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء عبدالله الدردري. وكان الهدف هو الانفتاح على الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بدأت سوريا باستيراد المفروشات من تركيا بكلفة متدنية جداً، ما دمّر الصناعة المحلية. وتوقف الدعم عنها تدريجاً. وحتى التمويل للوزارات توقف. ببساطة جرى إقصاء القطاع العام عن السياسات الاقتصادية وتفكيك البنية التي كانت تجمع الأطراف بالمركز. أزمة العملة بدأت فعلياً تظهر بعد الحرب على سوريا، حين بدأت تدفقات رأس المال تدخل وتخرج بطرق لا شرعية ففقد المصرف المركزي السيطرة على الأسواق. لم يكن المركزي في سوريا يعتمد سياسة التحكّم بالدولار في السوق عبر شرائه وبيعه، بل كان الدولار مثبتاً قصراً عبره، ما يعني أنه كان البائع الوحيد للدولار في البلد. ومع اندلاع الحرب، بدأت الدولة تستورد سلعاً أساسية لم تكن تستورد إلا بكميات قليلة سابقاً مثل القمح والنفط. وبدأت الضربات تتوالى على العملة السورية منذ أول سنة حرب. فقد كان سعر الدولار 47 ليرة سورية عام 2011، لكنه ارتفع إلى 210 ليرات سورية في كانون الأول عام 2014. وظلّ في مسار تصاعدي، حتى وصل في كانون الأول عام 2018 إلى 500 ليرة سورية. لاحقاً، وتحديداً في شهر تشرين الثاني عام 2019، بدأت الانتفاضة في لبنان وتبعها أزمة في القطاع المصرفي، واحتجزت مليارات الدولارات الخاصة بسوريا في المصارف اللبنانية. في هذه الفترة قفز سعر الدولار في سوريا إلى الآلاف، ليبلغ في كانون الثاني 2020، نحو 1040 ليرة سورية مقابل كل دولار. لحق ذلك العقوبات الأميركية على سوريا بعدما دخل «قانون قيصر» حيّز التنفيذ في صيف عام 2020. على إثره، في آذار عام 2021، ارتفع سعر الدولار إلى 3650 ليرة سورية. واستمرت هذه الوتيرة التصاعدية ليبلغ أخيراً 6700 ليرة مقابل الدولار في السوق السوداء، فيما رفع المصرف المركزي السوري سعر الصرف الرسمي إلى 6650 ليرة سورية مقابل الدولار.

مصر بدأت الانفتاح قبل سوريا بكثير، أي منذ السبعينيات في عهد الرئيس الراحل أنور السادات. كان الهدف من هذه السياسات توظيف رؤوس الأموال المتدفقة في القطاعات الإنتاجية. بدلاً من ذلك، أُهدرت الأموال على قطاع الخدمات، وازدادت النزعة الاستهلاكية في المجتمع. وهذه كانت إحدى العوامل الرئيسية في مسار خلق أزمة عملة، مدفوعة بطلب مرتفع على العملة الأجنبية. ومع توقف التدفقات واستنزاف الاحتياطات التي يستعملها المركزي لتلبية الطلب على العملات الأجنبية، بدأ المسار الانحداري للعملة المصرية. قبل سياسة الانفتاح، كان سعر الدولار في مصر، يتراوح بين 0,4 و0,7 جنيه. ثم بدأ يرتفع عام 1990 إثر دخول الرساميل وارتفاع الديون مسجلاً 1,5 جنيه. وظل في مسار تصاعدي، من 6 جنيهات عام 2004، بلغ 8 جنيهات عام 2013 واستمر على هذه الحال لغاية عام 2016. وفي عام 2017 وصل الجنيه إلى 18,9 جنيه بعد توقف المصرف المركزي المصري عن التدخل في السوق، وبنتيجة التمويل من صندوق النقد الدولي استقرّ عام 2022 على سعر 15 جنيهاً، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع في آذار 2021 إلى 18 جنيهاً، واستمر في الارتفاع ليصبح اليوم 30 جنيهاً لأول مرة في تاريخ مصر.

في بعض الدول العربية الأخرى، بدت الأمور تحت السيطرة لفترات أطول، وهي اليوم تمرّ بحال من الاستقرار النسبي. ففي العراق مثلاً، ارتفع أخيراً سعر الدولار من 1470 ديناراً إلى 1600 دينار. وفي السودان ارتفع سعر الدولار من 60 جنيهاً سودانياً إلى 584 جنيهاً سودانياً خلال الثلاث سنوات الماضية. وفي تونس ارتفع سعر الدولار من 1,4 دينار عام 2011 وصولاً إلى حوالى 3 دنانير في شهر شباط من هذا العام. أما في اليمن فارتفع سعر الدولار من 215 ريالاً مطلع عام 2012 إلى 1700 ريال عام 2021.

عدوى أزمات العملات في المنطقة أقرب لتكون عدوى سياسية تصيب المنطقة العربية تدفع بعض الدول إلى المنظمات الدولية للمساعدة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد، لشراء جرعات تخفّف من العوارض ولكنها لا تعالج المرض.

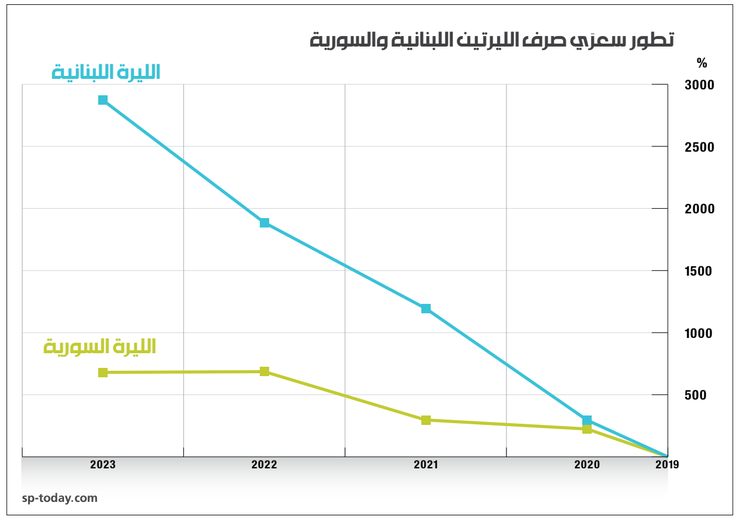


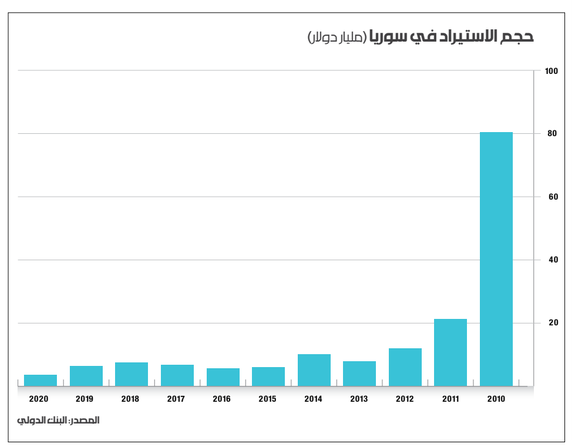


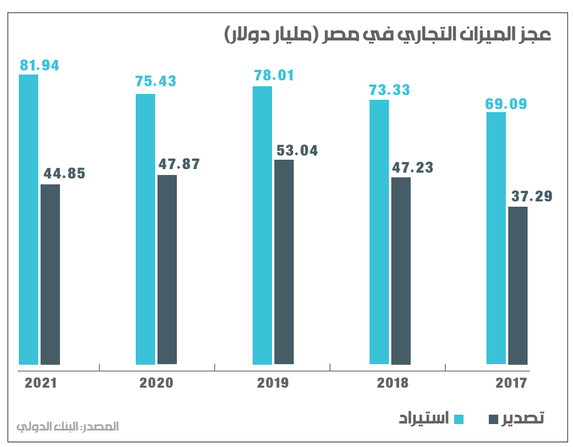




قراءات

مقال

# الأصول الاستعماريّة للنيوليبراليّة*

ندوتغو سامبا سيلا

بالنسبة إلى الذين درسوا تاريخ أفريقيا المُستعمَرة من خلال أبعادها المالية والنقدية، فإن أوجه التشابه بين الاقتصاد الكلّي الاستعماري والاقتصاد الكلّي النيوليبرالي مدهشة. قد يميل المرء إلى رؤية العصر النيوليبرالي باعتباره تجسيداً للاستعمار. في الواقع، المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النموذج المالي والنقدي للعصر النيوليبرالي (1980 - 2021)، أي «الموازنة العامّة السليمة»، وأنظمة الضرائب التراجعية، واستقلال المصارف المركزية، وتوجيه أنظمة الإقراض من قبل المصارف الاحتكارية، تم تطبيقها بالفعل في المستعمرات الأوروبية، ولا سيما في أفريقيا.

في الحقبة النيوليبرالية، تعتمد الموازنة العامة السليمة، كمبدأ لإدارة الاقتصاد الكلي، على فكرة أن الحكومات يجب أن تتجنّب العجز المالي، بل ويجب أن تطمح إلى تحقيق فوائض مالية. وكما تظهر النظرية النقدية الحديثة، فإن وجهة النظر هذه تستند إلى تشبيه مضلّل بين الأسرة والحكومة. في الواقع، في حين أنه قد يكون مطلوباً من الأسر أن تجمع المدّخرات، فإن الحكومة التي تصدر عملتها الخاصة قد لا تكون دائماً مهتمة بإدارة ميزانية عامة متوازنة أو حتى فوائض في الميزانية. لأن ما يقابل عجزها المالي هو الفائض المالي للقطاع غير الحكومي. إذا كان القطاع الحكومي يرغب في الحصول على ميزانية متوازنة، فهذا يعني أن القطاع الخاص المحلّي (الأسر والشركات) لن يكون قادراً على تحقيق فوائض مالية، إلا إذا كانت بقية اقتصادات العالم في وضع عجز بالمقارنة مع مستوى الاقتصاد المحلّي.

خلال الحقبة الاستعمارية، كان لـ«الموازنة العامّة السليمة» مبرّرات أساسية وشفافة أكثر مما هي عليه اليوم. كمذهب إمبراطوري في الجوهر، كان بمثابة القول بأن دولة المركز الإمبراطوري لم تكن تنوي المساهمة مالياً في «الشركة الاستعمارية» التي كان يفترض أن تكون مموّلة ذاتياً. إن «سياسة الاكتفاء الذاتي الاستعماري»، كما يسميها المؤرّخون، تعني ضمنياً أن الأراضي المستعمَرة يجب أن تدفع تكاليف الغزو العسكري، والنفقات الحالية للإدارات الاستعمارية بالإضافة إلى نفقاتها الاستثمارية، والتي غالباً ما كانت موجّهة نحو مشاريع البنية التحتية التي فضّلت ربحية رأس المال الخاص في الدولة المركز. كانت الدولة المركزية تتدخل بشكل متقطع، من خلال منح الإعانات أو القروض، عندما يتطلب الوضع المالي للمستعمرات ذلك.

رغم خطاب الدولة المركزية حول الطابع المكلف، أو غير المربح، للمشروع الاستعماري، فإن الحقيقة هي أن المستعمرات تم تمويلها بشكل أساسي من خلال الضرائب والعمل الإجباري. كانت التحويلات العامة من الدولة المركز طفيفة نسبياً، لكل من فرنسا وإنكلترا، القوتين المركزيتين سابقاً، والأكثر أهمية في القارة الأفريقية.

ولأن الحكومات المركزية أدارت العمليات النقدية لمستعمراتها، فقد فرضت من خلال الإدارات الاستعمارية، وحدة حساب يتم من خلالها تحصيل الضرائب. وهذا يعني، تبعاً لنظرية النقد الحديثة، أنه ليس لديهم قيود مالية. في المبدأ، لم يعتمدوا على الضرائب لتمويل نفقاتهم المحلية. ومع ذلك، لم يتم استخدام إمكانية توسيع الحيز المالي للمستعمرات، بسبب التوجه الاستخراجي للقيمة الذي اتخذته السياسة الاقتصادية الاستعمارية.

خيار إدارة ميزانيات متوازنة يعني أن الحكومة الاستعمارية لم تخلق عادة ثروة مالية صافية للقطاع الخاص في البلدان المستعمَرة. إن تراكم الثروة المالية من قبل القطاع الخاص، وبالتالي نموّ الدخل المحلي وعائدات الضرائب، كلّ ذلك اعتمد على الميزان المالي الخارجي.

وقد تم تأكيد هذا التوجه الاستخراجي للقيمة من خلال الترتيبات النقدية الاستعمارية وسلوك القطاع المصرفي الذي سيطرت عليه منذ البداية المصارف الاحتكارية. وبالتوازي مع التقشف المالي، فإن التكافؤ الثابت في القيمة بين العملات الاستعمارية والعملات المركز في سياق التنقل الحرّ لرأس المال بين المستعمرات والعاصمة، والالتزام بتغطية المعروض النقدي بالكامل باحتياطيات النقد الأجنبي (كما كان الحال مع مجالس العملات في بريطانيا الإمبراطورية) أعطت طابعاً شديد التقييد للسياسة النقدية. كانت الفكرة بأن المصارف الخاصة يجب أن تدير نظام الإقراض ببعض الحرية، أي الحرية في عدم تمويل الأنشطة الإنتاجية مقابل الأنشطة الاستخراجية للقيمة، بينما يجب على

> الاقتصاد النيوليبرالي هو تكرار لمنطق الاقتصاد الاستعماري في سياق تتضاءل فيه عرقلة التجارة والتدفقات المالية بالحواجز التي أنشأها تعايش الإمبراطوريات الاستعمارية الرسمية

الحكومات الاستعمارية الحفاظ على ميزانيات متوازنة، كانت جزءاً من العقيدة الإمبراطورية.

في المستعمرات البريطانية الرئيسية في غرب أفريقيا، حكم مصرف غرب أفريقيا البريطاني «BBWA» ومصرف «باركليز DCO» من دون منازع تقريباً خلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين. بشكل عام، كان دور مصارف دول المركز الإمبراطوري هو حماية مصالح الأعمال التجارية لدول المركز على حساب أصحاب المشاريع المحليين من خلال التمييز في إمكانية الحصول على القروض. كما تمثّلت في تسهيل التمويل القصير الأجل لصادرات المنتجات الأولية وكذلك نقل الفوائض الاقتصادية المحلية (المدّخرات المالية) إلى دول المركز.

كأسواق أسيرة ومصادر رخيصة لتوريد المواد الخام، لعبت أيضاً المستعمرات دور الصمام المالي لدول المركز الإمبراطوري. في حالة بريطانيا، ساهم التراكم المفرط للاحتياطيات من العملات الأجنبية من قبل معظم مستعمراتها الغنية بالموارد، بشكل كبير في استقرارها المالي والتخفيف من أزمات السيولة المتكررة في سوق المال في لندن.

خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقدت بريطانيا تفوقها الصناعي والتجاري على ألمانيا والولايات المتحدة. في هذا السياق، تمكّنت بريطانيا من الحفاظ على معيار الذهب الدولي والريادة الماليّة فقط بفضل سيطرتها على الفوائض الخارجية للهند. في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لعبت نيجيريا وغانا دوراً مشابهاً لدور الهند في منطقة الجنيه الإسترليني. صادرات رأس المال من بريطانيا إلى هذين الإقليمين أقل من أرصدة الجنيه الإسترليني التي تراكمت في لندن. وقد تراكمت هذه الفوائض الخارجية من خلال انخفاض حاد في وارداتها، وهو واقع يصفه مفهوم «الصادرات غير المدفوعة».

في أيامنا هذه، في ظل النيوليبرالية، بالنسبة إلى العديد من بلدان الجنوب، هناك العديد من العناصر التي تشكّل امتداداً للفترة الاستعمارية. هذه العناصر تتمثّل بالأولوية للميزانيات والصادرات المتوازنة، والتراكم المفرط لاحتياطات العملات الأجنبية في سياق يتم فيه استخدام الموارد المحلية للدول بقدر غير كافٍ، بالإضافة إلى الدور المهيمن للمصارف الأجنبية والمؤسسات المالية، والنقص في تمويل الاقتصاد «الحقيقي»، وما إلى ذلك.

يمكن القول إن الاقتصاد النيوليبرالي هو تكرار لمنطق الاقتصاد الاستعماري في سياق تتضاءل فيه عرقلة التجارة والتدفقات المالية بالحواجز التي كان قد أنشأها تعايش الإمبراطوريات الاستعمارية الرسمية. مع النيوليبرالية، تم استبدال الأخيرة بشبكات ووكالات رأس المال المعولم. في دول الشمال، يتطلب السعي وراء المنطق الاقتصادي الاستعماري تقويض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السابقة للطبقات العاملة، وبالتالي اتّساع أوجه عدم المساواة داخل البلد الواحد. في معظم بلدان الجنوب، إلى جانب إضعاف قوة الطبقات العاملة، تتمثّل النيوليبرالية في قمع حقّ الأمم والشعوب في تقرير المصير من خلال فرض سياسات الانكماش، و«التجارة الحرة» القسرية، والخصخصة والتحرير المالي.

للتخلص من توجه كهذا، تُعدّ النظرية النقدية الحديثة ذات قيمة في جانبين على الأقل. فمن ناحية، توفّر عناصر لنقد المبادئ التأسيسية للاقتصاد الكلي الاستعماري (الفصل الصارم بين السلطة المالية والسلطة النقدية، والتمويل السليم، وأولوية الصادرات، والتراكم المفرط للاحتياطيات الخارجية، والاعتماد على التمويل الخارجي، إلخ). ومن ناحية أخرى، تتيح هذه النظرية، إعادة توجيه السياسة الاقتصادية نحو حشد الموارد المحلية من خلال تأكيد أنه حتى في بيئة خارجية غير مؤاتية، يمكن لبلدان الجنوب أن تخلق حيّزاً مالياً أكبر من المعتاد.

سوف يتطلب تحقيق الرخاء المشترك والمستدام تحدّياً معرفياً قوياً للاقتصاد الاستعماري للنيوليبرالية. كما سيتطلب جهوداً متضافرة على عدة جبهات أخرى: معالجة الهياكل العالمية للهيمنة التي تعيد إنتاج المنطق الاقتصادي للاستعمار، إخضاع توجيه السياسات العامة وكذلك إدارة الموارد والأدوات الاقتصادية للسيطرة الشعبية.

* نُشر هذا المقال باللغة الإنكليزية على موقع moneyontheleft.org في 14 حزيران 2021

تحقيق

# صناعة الشرائح الإلكترونية: «درع السيليكون» على وشك الانهيار

**علي عواد**

يُقال إن غالبية الناس في حاضرنا، ليست بعيدة أكثر من مترين عن أيّ شريحة الكترونية. هاتف خلوي، جهاز كمبيوتر، تلفزيون، غسّالة، براد، سيارة... وفي العديد من المنتجات الأخرى زُرعت شرائح تقود عملية التشغيل. فقد بلغت نسبة الشرائح المستخدمة في التجهيزات والأنظمة الإلكترونية 33% في عام 2021، مقارنة بـ 26% في عام 2010 و22,5% في عام 2000. وعلى سبيل المثال، يتضمن الهاتف الخلوي الحديث نحو 160 شريحة مختلفة، والسيارات الكهربائية فيها نحو 3500 شريحة. ففي السنة الماضية بلغت قيمة سوق صناعة أشباه الموصلات أكثر من 580 مليار دولار، وأصبح تأثير هذا المكوّن ممتداً إلى ما هو أبعد من صناعة الإلكترونيات، إذ بات يقود الابتكار في مجموعة واسعة من الصناعات، من الروبوتات والسيارات إلى الرعاية الصحية والطاقة المتجددة والعسكر. باختصار أصبح يحدّد مركز الدول في هذا العالم.

إن دورة صناعة الشرائح الإلكترونية عملية بالغة التعقيد والترابط، حيث تُصنع مكوّناتها وتُجمّع في بلدان متعددة. فالبرمجيات وتصميماتها تأتي بشكل رئيسي من الولايات المتحدة. أما مكوّنات صناعتها فتُستورد من اليابان والصين، فيما المعدات التي تنتج هذه الشرائح تأتي من شركة «ASML» الهولندية. أما عملية التصنيع فتتم في تايوان وغالباً داخل منشآت شركة «TSMC» خصوصاً الشرائح البالغة الصغر.

بواسطة هذه الشرائح، يجري التحكّم بدفق الكهرباء داخل الأجهزة. فعلى سبيل المثال، إن أصغر وحدة قياس في جهاز الكمبيوتر هي الـ«bit» التي تساوي صفراً أو واحداً، أي كهرباء أو لا كهرباء. من هنا أتى اسمها «أشباه الموصلات». فكلما زاد عدد المكوّنات في الشريحة الواحدة استطاع الجهاز المزروع فيه الشريحة، تنفيذ أوامر أكثر وبشكل أسرع ليصبح قادراً على ترجمة الأوامر إلى أفعال، مثل دوران غسالة أو إرسال طائرة من دون طيار.

هذا التطوّر بدأ في عام 1954، حين اكتشف الأميركيون طريقة لصناعة الترانزيستور عبر مادة السيليكون، بعدما كان عبارة عن مجموعة من الأسلاك التي يتم توصيل بعضها ببعض من خلال تلحيمها على الشريحة. ومنذ ذلك اليوم، دخلت البشرية في عصر استهلاك الأجهزة الإلكترونية الأصغر حجماً. وتربّعت الولايات المتحدة على عرش هذه الصناعة. وبشكل مستمرّ جرى تطوير هذه الصناعة من خلال زيادة عدد الترانزيستورات في الشريحة الواحدة. لاحقاً، دخلت اليابان إلى هذه الصناعة عبر شركات أمثال «سوني»، «بناسونيك»، «نيكون» و«كاسيو»، وبدأت تغزو العالم في الأجهزة الإلكترونية. ثم في عام 1987، قرّر الرئيس الأميركي رونالد ريغان، والذي كان يحرّض على سياسة الانفتاح التجاري حول العالم، أن يفرض ضرائب جمركية على واردات اليابان الإلكترونية بنسبة 100%، ما أدّى إلى خسائر فادحة للشركات اليابانية وأخرجها من اللعبة.

أرادت تايوان، البلد الصغير والمذعور من إعادة ضمّ الصين له، أن تدخل في هذه الصناعة بشكل لا يجعلها في منافسة مع أميركا كما فعلت اليابان، إنما يؤمّن لها، في الوقت نفسه، الحماية الأميركية والدولارات. جاءت نتيجة هذه الاستراتيجية على شكل إنشاء شركة «TSMC» التي أنتجت الشرائح بكلفة متدنية مقابل الخضوع للولايات المتحدة. هذا الأمر جاء على يد موريس تشانغ، الأب المؤسّس لصناعة أشباه الموصلات في تايوان، ومؤسس شركة «TSMC». ومع الوقت، حصلت تايوان على لقب «درع السيليكون»، نسبة إلى أهميتها الاستراتيجية للولايات المتحدة.

> **دورة صناعة الشرائح الإلكترونية عملية بالغة التعقيد والترابط، حيث تُصنع مكوّناتها وتُجمّع في بلدان متعددة**

سمحت عملية توزيع صناعة وجمع الشرائح الإلكترونية بين حلفاء واشنطن، على حصول الولايات المتحدة على إمدادات دائمة ومؤكدة من هذا الذهب الإلكتروني. لكن أصيب نموذج العمل هذا بالاهتزاز نتيجة مجموعة عوامل، من أبرزها إعلان الرئيس السابق دونالد ترامب، الحرب التجارية مع الصين، ثم جائحة كورونا التي شرذمت سلاسل الإنتاج والتوريد من جهة، ومن جهة أخرى رفعت من نسبة الطلب على الأجهزة (العمل والدراسة عن بعد).

بدا أن نموذج العولمة المعمول فيه، قابل للانهيار، فانطلقت الشركات والحكومات نحو إعادة الاستحواذ على كامل أجزاء هذه الصناعة لتكون في المركز أو في مناطق جغرافية وسياسية قريبة منه. واستمرّت هذه الاستراتيجية بوصول جو بايدن إلى الرئاسة الأميركية لإخراج الصين من هذه الصناعة، حتى بدأ أن الحماية التي أمّنها «درع السيليكون» لتايوان، شارفت صلاحيتها على الانتهاء.

## الطلب يزداد على التقنيات القديمة والجديدة

قبل ولادة الشرائح الإلكترونية، أو الرقاقات الدقيقة، التي يطلق عليها «Integrated Circuits»، كانت مكوّناتها منفصلة ويتم تثبيتها على لوحة لتوصيلها ببعضها البعض بواسطة الأسلاك والتلحيم. وكان يطلق عليها «Discrete Circuits». التكنولوجيا القديمة لم تنقرض بل ما زالت تستخدم لغاية اليوم، إنما تطويرها خلف الشرائح الإلكترونية التي تستخدم في إنتاج سلع إلكترونية صغيرة الحجم مجموعة مثل الهاتف الخلوي وأجهزة التلفزيون والصناعات العسكرية أيضاً. علماً بأن هناك استخدامات تتطلب دمج التقنيتين. ويطلق عليها «Hybrid Circuits».

أساساً، كانت جميع المكونات الإلكترونية مثل الترانزستورات والـ«diodes» والـ«resistors» والـ«capacitors» والـ«inductors» منفصلة عن بعضها البعض، أي غير مجموعة في مجسم إلكتروني واحد. كان يتم تثبيتها على لوحة وتوصيلها ببعض بواسطة الأسلاك والتلحيم على اللوحة. أطلق على هذا التصميم اسم (Discrete Circuits). ورغم القفزة التكنولوجية التي قدمها هذا التصميم، إلا أن مشكلته كانت الحاجة إلى مساحة كبيرة. فمعه، لا يمكن، مثلاً، صنع ساعة رقمية، أو هاتف محمول، أو حاسوب محمول. ثم، بين عامَي 1958 و1959، توصل كل من جاك كيلبي من شركة «Texas Instruments» وروبرت نويس من شركة «Fairchild Semiconductor»، وبشكل منفصل عن بعضهما البعض إلى الفكرة ذاتها، والقاضية بأن جميع مكونات اللوحة الإلكترونية، وليس فقط الترانزستور، يمكن أن تكون مصنوعة من السيليكون وتضمينها غالبية المكوّنات الإلكترونية وتغليفها في مجسّم واقٍ لتشكيل الشريحة النهائية. وبهذا بدأ عصر تصميم الدوائر المتكاملة «Integrated Circuits» أو الشريحة الإلكترونية أو الرقائق الدقيقة. أهمية ذلك أنه بات يمكن تصميم وتنفيذ مجموعة واسعة من الأنظمة الإلكترونية بمزايا إضافية مثل الموثوقية، الحجم الأصغر، انخفاض استهلاك الطاقة وزيادة الوظائف. وكل ذلك من أجل إنتاج سلع إلكترونية أقل حجماً، وأكبر سرعة، وقدرة أعلى للتخزين وكفاءة أفضل، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية وأجهزة التلفزيون والأسلحة والعديد من الأجهزة الإلكترونية الحديثة. وهذا ما حفّز زيادة إنتاج هذه السلع وتطويرها وزيادة أرباحها.

لكن رغم أن الشرائح بالتصميم الحديث اكتسحت كل الأجهزة، إلا أن التصميم السابق (Discrete Circuits)، لم ينته، إذ لا يمكن الاستغناء عن مكوناته في الأجهزة، خصوصاً الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم والتي تتطلب قوّة كهربائية عالية. إذ ما زالت القيمة السوقية لمنتجات الـ«Discrete Circuits»، كبيرة وتبلغ 34 مليار دولار بحسب «ستاتيستا». أحد منتجات هذه الصناعة، قطعة إلكترونية تدعى (IGBT)، التي تُستخدم في محوّلات الطاقة، بالإضافة إلى الـ«UPS» ومكيفات الهواء ومعدات اللحام. وهذه القطعة استحوذت في السنة الماضية على قيمة سوقية تبلغ 7,3 مليار دولار، أي 21% من مجمل سوق الـ«Discrete Circuits». والسبب يعود إلى أهميتها في صناعة السيارات الكهربائية التي تنمو بشكل كبير. كذلك هي جزء من أنظمة الطاقة المتجدّدة مثل الألواح الشمسية وغيرها. أبرز الشركات عالمياً في مجال منتجات الـ«Discrete Circuits» هي شركة «Nexperia». مقرها هولندا لكنها تابعة لشركة «Wintech Technology» الصينية، وهي استطاعت خلال سنوات قليلة أن ترفع حصّتها السوقية إلى 9,4% قبل أن تعلن أنها تخطط لدخول مجال الشرائح الدقيقة. وبحسب توني فيرسلويس، نائب الرئيس والمدير التنفيذي لـ«Nexperia»، تتطلب كل سيارة كهربائية من أربعة إلى ستة أضعاف المكونات الإلكترونية المتواجدة في السيارة التقليدية. وإلى جانب الشركة الصينية، هناك شركة «ABB» السويسرية، و«توشيبا» اليابانية و«onsemi» الأميركية، والشركات الثلاث تتصدر قائمة هذه الصناعة من بين نحو 100 شركة.

بالنسبة إلى شرائح الـ«Integrated Circuits»، التي يتم تصميمها عبر أساليب عدّة تبعاً للهدف. ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- «SOC»: اختصاراً من «System-on-a-Chip» أي (نظام على شريحة) لدمج مكونات متعدّدة، مثل وحدة المعالجة المركزية (CPU)، والذاكرة. تم تصميم «SoC» لأداء وظائف محدّدة مثل معالجات الإشارات الرقمية (DSPs) والـ«ميكروكونترولر» و«الذاكرة» و«التخزين». يتم استخدام «SoC» على نطاق واسع لمنع الأخطاء ولأغراض توفير التكاليف في مختلف الصناعات بما في ذلك السيارات والدفاع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الاستهلاكية والرعاية الصحية. كذلك إن هذا التصميم هو المعتمد في صناعة الهواتف الذكية وأجهزة إنترنت الأشياء.

أحد القيود الرئيسية لهذا النموذج، هو الكلفة العالية لتصميم هذه الرقائق وتطويرها وصيانتها. كذلك، قد يستغرق تصميم شريحة عبر هذا النموذج إلى نحو 6 أشهر. ويؤدّي هذا إلى زيادة أكلاف الإنتاج، وزيادة سعر المنتج النهائي. بلغ حجم السوق العالمية لتصميم (SoC) نحو 164 مليار دولار في عام 2022. وبحسب «IMARC»، يتوقع أن يصل حجمها إلى 260 مليار دولار بحلول عام 2028.

- «FPGA»، وهو نموذج مرن ومنخفض الكلفة، إذ يمكن إعادة برمجته وفقاً للتطبيقات المرغوبة للمنتج النهائي أو المتطلبات الوظيفية. يستخدم في صناعة الطيران لملاحة الطائرات، ومعالجة الصور وتوليد الإشارات. علاوة على ذلك، فإن الاتجاه المتزايد لتقنية القيادة الذاتية والاعتماد الكبير على أجهزة الاستشعار المتقدّمة ووحدات التحكّم بالمجال، المجهزة بالذكاء الاصطناعي (AI) للتحكم في إدراك السيارة، تسهم في نمو هذه السوق. كذلك تستخدم حلول «FPGA» في المركبات الآلية لأنظمة مساعدة السائق والراحة والمعلومات والترفيه داخل السيارة. ويتم دمج أجهزة «FPGA» في معدات التصوير الطبي، والتي يتم استخدامها في صناعة الرعاية الصحية لأغراض التشخيص والمراقبة والعلاج. كما تُستخدم «FPGA» في الصناعة العسكرية لمجموعة متنوعة من الأغراض، بما في ذلك معالجة الإشارات، وتشفير البيانات وفكّ تشفيرها، والتحكّم بالأنظمة نظراً إلى إمكانية إعادة برمجتها بعكس الـ «ASIC» وقدرتها على معالجة إشارات عالية السرعة والتعقيد.

بلغ حجم سوق (FPGA) نحو 11,4 مليار دولار أميركي عام 2022. وتتوقع «IMARC» أن يصل حجمها إلى 19,7 مليار دولار أميركي بحلول عام 2028.

- «ASIC»، وهو تصميم يستخدم لإنشاء جهاز مخصص لمهمة معينة. عملياً، أي شريحة مصنوعة بشكل مخصّص هي «ASIC». وعادة يتم تصميمها واستخدامها من قبل شركة واحدة في نظام معين. يستغرق تصميمها وقتاً طويلاً وموارد كثيرة وكلفة باهظة، لكنها تقدم أداءً عالياً للغاية مع استهلاك منخفض للطاقة. إنما بمجرد جهوزيّة التصميم، فإن كلفة إنتاجها تصبح بخسة نسبياً. أبرز ما يقدمه هذا التصميم هو الحماية من الهجمات السيبرانيّة، ومن الصعب بشكل كبير أن تقوم جهة بهندسة عكسية لمنتج مصنوع بهذه الطريقة. فعلى سبيل المثال، إن سقوط طائرة مسيرة مبنية بتصميم «ASIC» في أراض تعد عدائية لدولة ما، سيمنح الأخيرة من استنساخها إلا في حال صرف ملايين الدولارات والكثير من الوقت سعياً لذلك. كذلك، إن هذه الإلكترونيات لا يمكن إعادة برمجتها لتقوم بمهمة غير التي صنعت من أجلها.

> **يمكن تصميم وتنفيذ مجموعة واسعة من الأنظمة الإلكترونية بمزايا إضافية الموثوقية ، الحجم الاصغر، انخفاض استهلاك الطاقة وزيادة الوظائف**

وفقاً لـ«Precedence Research»، بلغت قيمة سوق الـ«ASIC» العالمية 17 مليار دولار عام 2021، ويتوقع أن تصل إلى 30 مليار دولار بحلول عام 2030. واعتباراً من عام 2021، سيطرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سوق «ASIC» في جميع أنحاء العالم. وساهمت باكثر من 40% من إجمالي الإيرادات المحققة عام 2019. العامل الأكثر أهمية الذي ساهم في الحصة الكبيرة من الإيرادات هو صناعة السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية الضخمة في المنطقة. ويخضع السوق بشكل رئيسي للصين واليابان وكوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا.

### اللاعبون الرئيسيون في السوق في صناعة أشباه الموصلات العسكرية

القيمة السوقية لكل شركة (مليار دولار)

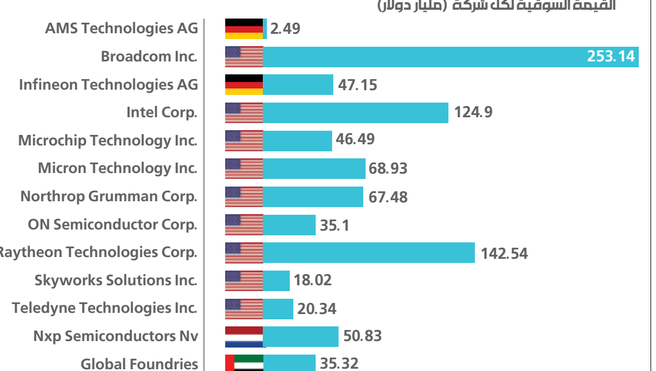


المصدر: globenewswire



## مكونات لوحة نظام الاتصالات في دبابة T-72 الروسية

مكونات لوحة دائرة نظام الاتصالات والتحكم للملاحة باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في دبابة T-72 الروسية، تشتمل على مكونات من شركات مثل:

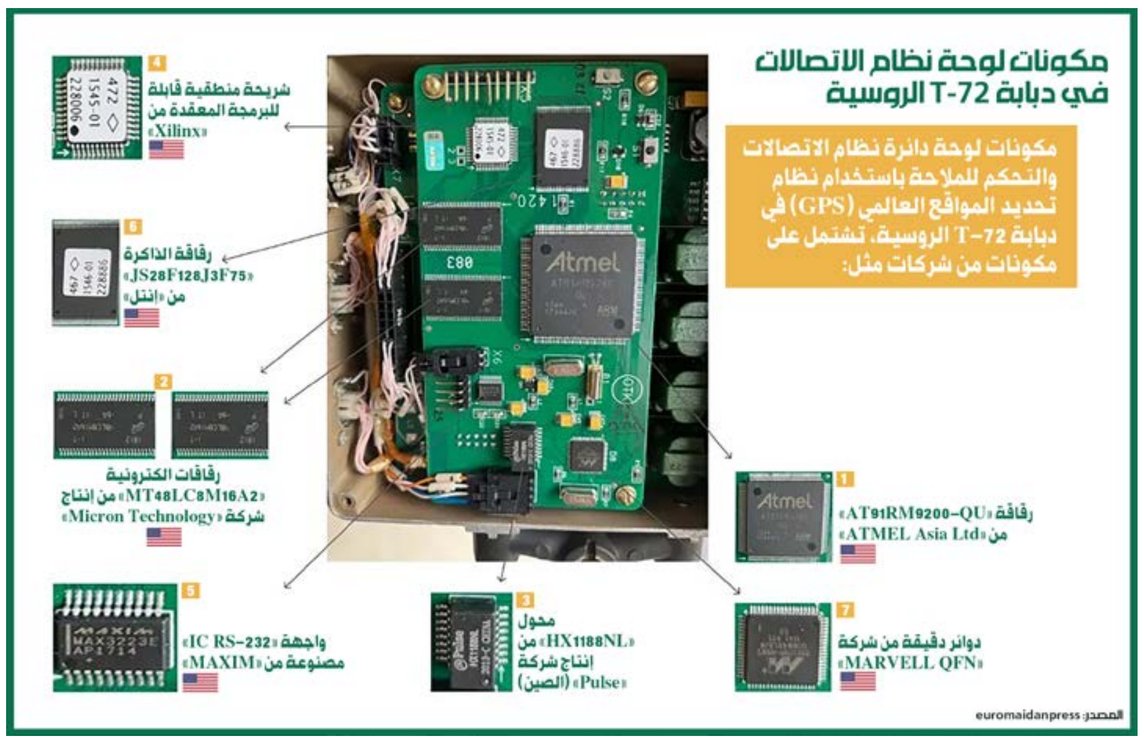


المصدر: euromaidanpress

# حماية الصناعة العسكرية من «التفكيك»

تعتمد جميع المعدات العسكرية الحديثة على أشباه الموصلات في أدائها، مثل السفن، المدرعات، منصّات إطلاق الصواريخ، الصواريخ، الطائرات المقاتلة، الطائرات بلا طيار... فعلى سبيل المثال، تحتوي منصّة إطلاق صاروخ «جافلن» على 250 شريحة إلكترونية. عملياً، كل المعدات تحوي شرائح إلكترونية ما عدا الرصاص. لذا، فإن ضمان الحصول على الشرائح أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى القوى العسكرية الكبرى. وهذه العملية تستحوذ على أهمية استثنائية عند اندلاع الحروب ليصبح النموّ الاقتصادي محفّزاً بالنشاط الإنتاجي الحربي، لكن المشكلة أن الحروب قد تكون فرصة لاقتصادات أخرى عدوّة أو صديقة، تعمل على سرقة التكنولوجيا المتوافرة في التجهيزات العسكرية من أجل إعادة إنتاجها. وهذا الأمر مرتبط بمدى قابلية الشرائح الإلكترونية للنسخ والتقليد.

بين حين وآخر، تقع أسلحة دولة ما في قبضة دولة مواجهة لها. وإن استطاعت الأخيرة تهريب السلاح قبل تدميره من الجهة التي تمتلكه، ستكون قد حصلت على كنز بالغ القيمة. فالتقنية التي أنفق عليها الكثير من الاستثمارات والعمل والجهد لسنوات، أصبحت بين يدي طرف آخر يستطيع تفكيكها وإعادة صنعها وربما تطويرها. وتكثر الأمثال على ذلك، مثل اتهام الولايات المتحدة، الصين وإيران باستنساخ معدات عسكرية حساسة خاصة بها. لكن، وبمعزل عمن يسرق من، السؤال الأهم، كيف تُسرق التقنية؟ في عام 2021 قالت «وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة» التي يطلق عليها اسم «DARPA»، وهي وكالة بحث وتطوير تابعة لوزارة دفاع الولايات المتحدة، مسؤولة عن تطوير التقنيات الحديثة لاستخدامها من قبل الجيش الأميركي، إن غالبية معدات بلادها العسكرية تستخدم تصميم «FPGA» الإلكتروني (الذي بطبيعته يسمح بالوصول إلى برمجته)، وإنها توصلت إلى اتفاق مع «إنتل» الأميركية، يدعى مشروع «SAHARA» الرامي إلى تغيير تصميم الأجهزة الإلكترونية إلى نوع محسّن من تصميم «ASIC»، يدعى «Structured ASIC» (من شبه المستحيل الوصول إلى برمجيّته وتقليده) في غالبية المعدات العسكرية الأميركية المنتجة والتي لم تُصنع بعد، بالإضافة إلى صناعة كل الشرائح التي يحتاجها الجيش داخل البلاد.

> **ضمان الحصول على الشرائح أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى القوى العسكرية الكبرى**

«إنتل» هي الشركة المصنعة الوحيدة لأشباه الموصلات المتقدّمة داخل الولايات المتحدة. وبحسب مدير البرامج في مكتب تكنولوجيا النظم الدقيقة في «DARPA»، سيرج ليف، فإن مشروع «SAHARA» يهدف إلى إضافة عوامل أمان تمنع النسخ والتقليد. وستنشئ «إنتل» قدرات تصنيع محلية لـ«Structured ASIC» ضمن شرائح قياس 10 نانومترات الخاصة بهم. وبالتعاون مع جامعة «فلوريدا» و«تكساس إيه آند إم» وجامعة «ماريلاند»، ستطوّر «إنتل» تقنيات الإجراءات الأمنية المضادة التي تعزّز حماية البيانات والملكية الفكرية من الهندسة العكسية، أو التفكيك الصناعي. عملياً، إن نموذج «Structured ASIC» صُمم خصيصاً لمعالجة أوجه القصور في «FPGA». وبالإضافة إلى ميزة الأمان، تتطلب الأجهزة المصنوعة بهذا التصميم الجديد كمية طاقة أقل بكثير، وهذا يعني فترة عمل أطول للمعدات العسكرية في ساحات المعارك.

مقال

# جذور الأزمة الاقتصادية في مصر
# التأرجح بين نموذجين متعارضين للتنمية

ورد كاسوحة

المقاربة النقدية التي اعتمدتها مصر عبر مصرفها المركزي لأزمة سعر الصرف الأخيرة، بدت مفارِقة لطبيعة الأزمات الاقتصادية التي تتعرّض لها الدول النامية باستمرار، ولا سيّما تلك التي تعاني من تراكمٍ للديون. فالأزمة التي بدأت مع جولات التفاوض مع صندوق النقد الدولي على قروض، ابتداءً من عام 2014، تحوّلت بسرعة، مع انقطاع سلاسل التوريد وصعوبة الوصول لاحقاً إلى مصادر الطاقة والغذاء، إلى مشكلة هيكلية تخصّ الاقتصاد نفسه لجهة الاتكال المُطلَق على الاستيراد، حتى بالنسبة إلى السلع الأساسية. يمكن اعتبار ذلك مركّباً معقّداً، أو خليطاً من أزمات عدّة في الإقليم، تبدأ بالأردن وتونس حيث التركيب الاقتصادي نفسُه، والعلاقة الإشكالية ذاتُها مع صندوق النقد، ولا تنتهي بسوريا ولبنان، حيث نظام العقوبات الذي يسرِّع انهيار أسعار الصرف ومعها زيادة عبء الدين على الناتج المحلّي في هذه الدول.

### تناقضات السياسة النقدية

المعالجة النقدية هنا، تكاد تقتصر على رفع أسعار الفائدة، بعد الأخذ بمشورة صندوق النقد الخاصّة بالتخلّي عن سياسة تثبيت سعر الصرف. والحال أنّ سياسة تعويم الجنيه التي ينصح بها الصندوق هي بمثابة علاج عكسي بالصدمة، لأنها تمحو أيَّ أثرٍ إيجابيّ لرفع أسعار الفائدة. السيولة المسحوبة منَ الأسواق والموضوعة في الجهاز المصرفي لمعاودة رسملته، بغية تمويل الاقتصاد لاحقاً، تصبح بمجّرد البدء بالتعويم، من دون قيمة ادّخارية، مع تزايُد وتيرة انهيار الجنيه. وهذا يعني، في اقتصاد مستقرّ نسبياً مثل الاقتصاد المصري، وغير فاقد لوظيفة النقد الادّخارية، بعد فُقدانَ المصارف لأهمّ أدواتها الخاصّة، إعادة تمويل الاقتصاد عبر آلية نقل الثروة من المدّخِرين إلى المنتجين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

التناقض هنا يتمثّل في أن السياسة غير التدخّلية التي يوصي بها صندوق النقد، لترك سعر الصرف لمنطق العرض والطلب، تلغي آثارَ نظيرتها التدخّلية، المُوصى بها بدورها، من جانب البنوك المركزية الكبرى في العالم لاحتواء آثار التضخّم على الاقتصادات، حتى تلك النامية منها. ثمّة في الحالتين، إتباعٌ لسياسات نقدية رأسمالية لا تتناسب مع طبيعة الأزمات الاقتصادية في الدول النامية. لكن في الحالة المصرية، تبدو سياسة رفع سعر الفائدة أكثر تقدّمية، حتى وهي تدعو للادّخار في عملة تتناقص قيمتها المُضافة تدريجاً. ويتأكّد ذلك أكثر مع "النجاح النسبي" الذي أحرزه البنك المركزي المصري في إصدار شهادات إيداع بعائد سنوي يبلغ 25%، إذ استطاعت هذه الشهادات المسمّاة على اسم أحد مؤسّسي الاقتصاد المصري الحديث، طلعت حرب، جمع ما يربو على مليار جنيه خلال يومين من طرحِها. على أنّ خفض التضخّم الذي تبتغيه شهادات الإيداع، ومن ورائها سياسة رفع سعر الفائدة، تبقى هدفاً ثانوياً، إذا قورنت بالأثر السلبي الكبير لانهيار الجنيه، لجهة فقدان جاذبيته كوعاءٍ للادخّار لمصلحة بقية "الملاذات"، مثل الذهب والعملات الأجنبية، لا سيّما الدولار.

### محدودية النموذج الحالي في التنمية

حالة التقلّب الشديدة التي تشهدها الأسواق المصرية حالياً، نتيجة تراجُع سعر الصرف التدريجي، تذكّر ببدايات الأزمة في سوريا ولبنان. وهي وضعيّة لم تصل إليها بعد، دولٌ تعاني من أزمات الاقتصاد المصري نفسها، مثل الأردن وتونس. الوزن الجيوسياسي هنا، ومعه الامتداد الجغرافي الشاسع لا يلعبان لمصلحة الاقتصاد المصري، بخلاف "دولٍ صغيرة"، لجهة المساحة الجغرافية وعدد السكّان؛ تتفاوض أيضاً مع الصندوق على قروض "لإعادة هيكلة الاقتصاد"، ولكن مع تبعات أقلّ بكثير على السياسة النقدية الخاصّة بأسعار الصرف. والحال أنّ الاقتصاد المصري الذي شَهِدَ استقراراً نسبياً في المرحلة التي أعقبت وصول السيسي إلى الحكم، مع تدفقّات أكثر للرساميل الخليجية، سواءً على شكل استثمارات أو هِبَات، لم يستطع الصمود لمرحلة أبعد. النقد الموجَّه لطبيعة هذه الاستثمارات، لجهة وجهتها وتركيزها على قطاعي العقارات والخدمات، بالتالي عدم قدرتها على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، إنتاجياً، تجاهَلَ الربط الذي أقامه الحُكم هناك، عشيّة الشروع بأعمال البناء بينها وبين النموذج الصيني في التنمية. فالإنفاق الكبير منها، ومن بقية التدفُّقات النقدية، والذي صبَّ في معظمه، في توسيع مشاريع البنية التحتية، اقتدى بدايةً بهذا النموذج، لجهة التركيز على المرافق الحيويّة اللازمة للنشاط الإنتاجي أكثر منها على البنية الفوقية الخاصّة بالنشاط السياسي. ولكن محدودية القدرة المصرية على الربط بين توسيع البنية التحتية ونموّ النشاط الإنتاجي الفعلي، ومعه قوّة العمل، سواءً في المدن أو في الأرياف، أفضى إلى نتائج عكسية. أي، إلى جَعْلِها تنمية منعزلة عن الحاجات الفعليّة لأكثرية السكّان هناك، ولا سيّما الفئات الأكثر احتياجاً. الافتقاد إلى المنظور الدولتي، بهذا المعنى، في تقييد رأس المال والتحكّم بتدفُّقاته، أضعَفَ قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الإملاءات

> هناك أزمة هيكليّة في بنية الاقتصاد المصري لجهة اعتماده المطلق على استيراد المواد الأساسية ما يزيد من احتمالات تكرارها عند أيّ اهتزاز جديد لسعر الصرف، أو تفاقُمٍ أكبر لأزمة الطاقة والغذاء في العالم

الرأسمالية، وعلى رأسها توصيات صندوق النقد، لتأتي أزمات كورونا وحرب أوكرانيا لاحقاً، وتنقل البلاد من ضفّة إلى أخرى حيث التضخّم الكبير وأزمة الاستيراد ومعهما اهتزاز سعر الصرف ومحدودية الوصول إلى مصادر الطاقة والغذاء.

### محاولة احتواء الأزمة

وصول الأزمة إلى حدّ منع البلاد من استيراد حاجاتها الأساسية بسبب الافتقاد إلى السيولة بالعملة الأجنبية، سرّع من إجراءات الحكومة لاحتواء الوضع. الإدراك المتأخّر لكارثية عدم تقييد التدفقّات الرأسمالية المصاحِبة لهذا النوع من التنمية، جعل الإجراءات ذات طابع متعجّل وجزئي. إذ فُرِضَت، فور وصول سعر صرف الدولار إلى 32 مقابلَ الجنيه، قيوداً شديدة على التعامل به، حتى بالنسبة إلى القطاعات التي تتعامل بالعملة الأجنبية عادةً، مثل القطاع السياحي وسواه.

صحيح أنّ القيود هنا قد اقتصرت على التعامل بالسيولة بالعملة الصعبة، بالتالي لم تصل إلى حدّ التحكّم برأس المال الذي تسبَّبت تدفُّقاته غير المقيّدة بالأزمة، إلا أنها أسهمت في حلحلة الوضع جزئياً، لجهة معاودة استقرار سعر الصرف، وإن لم يكن بالوتيرة السابقة لبداية الأزمة. إذ يَصعُب، مع استمرار الأسباب الفعلية للانهيار، العودة إلى وضع يكون فيه الجنيه قوياً مجدّداً، سواءً أمام الدولار أو حَتى الذهب وبقيّة "الملاذات الآمنة".

التقييد حصل أيضاً في ظلّ أزمة استيراد شديدة تسبَّبَ بها النقص الشديد في السيولة بالدولار لتمويل المستوردات. فحصَلَ، كما بات معروفاً، تكدُّسٌ كبير للبضائع والسلع المستورَدة في الموانئ من دون حتى القدرة على إتمام التسويات مع الجهات المورِّدة لهذه السلع. وهو ما سرَّع من عملية حصر الدولار بيد الدولة لتكون قادرة على "فكّ الحصار" عن هذه المستوردات، بالتالي استئناف النشاط التجاري من مبادلات وتسويات مع الدول التي يحصل معها التبادُل. ثمّة كذلك، بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة لمعاودة الاستيراد، تأثيرٌ إضافيّ للتقييد على نشاط المضاربة بالدولار، والذي كان له دورٌ كبير في إيصال سعر الصرف إلى عتبة الانهيار السابقة. إذ عمَدَت الدولة إلى كفّ يد المضاربين، عبر سحب السيولة بالدولار من يد الأفراد، وحصرها في يد المصرف المركزي الذي تولّى عملية تزويد المستوردين والتجار بالعملة الصعبة، بالسعر الرسمي أو المدعوم.

### معضلة الاقتصاد المصري

كلّ ذلك لا ينفي وجود أزمة هيكليّة في بنية الاقتصاد هناك، لجهة الاعتماد المُطلَق على استيراد المواد الأساسية، من قمح وحبوب ولحوم ومشتقّات نفطيّة، ما يزيد من احتمالات تكرارها عند أيّ اهتزاز جديد لسعر الصرف، أو تفاقُم أكبر لأزمة الطاقة والغذاء في العالم. والمشكلة أنّ زيادة وتيرة الإنتاج التي عادةً ما تكون الحلّ لأزمة الاقتصادات التي تعاني من فرط الاستيراد، ليست مجدية في الحالة المصرية بسبب التركُّز الكبير للنشاط الإنتاجي، ومعه تركّز الثروة والتدفّقات الرأسمالية والنقدية في قطاعي العقارات والخدمات، وحتى التعدين. وهي قطاعات تدرّ أرباحاً كبيرة على الدولة هناك والمستثمرين، وحتى أصحاب المشاريع المتوسّطة والصغيرة، فضلاً عن أن إسهامها في الناتج المحلي كبير وملحوظ، وتشغيلها للكتلة الأكبر من اليد العاملة بعد التحوّل الذي طرأ على بنية الاقتصاد المصري، ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي. هذه "القيمة المضافة" السالبة، إذا صحّ القول، والتي عوّضت عن خروج الصناعات التي شيّدها الاقتصاد الاشتراكي في حقبة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أو حلّت محلّها، ضاعفَت، ليس فقط من أزمة العمالة غير الماهرة، بل أيضاً من معضلة الاكتفاء الذاتي التي انتهت عملياً مع انتهاء الحقبة الاشتراكية في مصر.

منذ ذلك التاريخ ونموذج التنمية هناك، يدور في حلقة مفرغة. فلا هو يمثّل الاشتراكية أو امتدادها الحالي في الصين على شكل رأسمالية دولة مقيّدة، ولا يمكن اعتباره أيضاً نموذجاً للتنمية الرأسمالية، حتى وهو يمتثل من دون شروط لتوصيات صندوق النقد الدولي والسياسات النقدية الرأسمالية التي تُمليها البنوك المركزية الكبرى على الاقتصادات النامية.

الأزمة الحالية التي شارَفَ طورها الجديد على الانتهاء، مع الحلّ الجزئي لمشكلة الاستيراد واستقرار سعر الصرف عند 29 جُنيهاً مقابل الدولار، هي بمثابة حلقة من حلقات هذا التأرجح المستمرّ للاقتصاد المصري، بين حدّين، أو لِنَقُل على نحو أدقّ، بين نموذجين متعارِضين للتنمية.